

صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي في العراق

1939 - 1958

(دراسة تاريخية سياسية)



الدكتور

بشار فتحي جاسم العكيدي





صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي في العراق

1939-1958

دراسة تاريخية سياسية

رقم المراجع لدى المكتبة الوطنية (2012/3922)

956.305

تجربہ کر، بہت کم افسوس چلا

مدير عام الشؤون الصحية والتعليمية - قطاع غزة في الفترة 1999-1998 / استشاري صحي - جامعة الحكمة في القاهرة
محاضر في إدارة الموارد البشرية 2019

(أ) حسن

..(2010/3/922) ..

روايات في / المذبح الاسود / منطلق الفنون / عبد الحفيظ / ج ١ / ط ٢ / دار الثقافة /

٥ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولى من قبل دائرة المكتبة الوطنية

Copyright ©
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-480-54-7

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو تخزين مصلحه بطريقه الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقه إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل وبخلاف ذلك إلا جزاءه دس.



وار غلامان لکھنؤ والی

مجمع الفتن اجباري - انشائي الاول

4927 55367143-1

E-mail: de-phick@sigroff.com

36 - شرح القرآن وحيه للعبيد

4942 6 5353492, 12/2/2007

میں نے 527452 پر 1152 لایا

صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي في العراق

1939 - 1958

دراسة تاريخية سياسية

المؤلف

د. بشار فتحي جاسم العكيدى

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2011 م

إهداء

إلى والدي اعتزازا واجلالا

إلى وطني العظيم

العراق

الفهرس

للقبعة

سرد البحث ونظرة في المصادر 11

الفصل الأول

جذور المصالح البريطانية والأمريكية في العراق حتى عام 1939 17

أولاً : جذور المصالح البريطانية حتى عام 1939 17

أ. المصالح الإستراتيجية 19

ب. المصالح الاقتصادية 24

ج. النفط والتوجه البريطاني نحو العراق 30

د. الاحتلال البريطاني للعراق 38

المرحلة الأولى 40

المرحلة الثانية 41

المرحلة الثالثة 43

هـ. الانتداب البريطاني على العراق وتأسيس الحكومة العراقية المؤقتة 45

و. مؤتمر القاهرة وقيام الحكم الملكي 49

ثانياً : جذور المصالح الأمريكية حتى عام 1939 53

أ. المصالح الاقتصادية 55

الشركات الأمريكية العاملة في العراق 58

ب. النفط 64

ج. المصالح التبشيرية 74

الفصل الثاني

- تطور العلاقات العراقية-الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية 83
- أولاً أثر الحرب العالمية الثانية في تنامي النفوذ الأمريكي في العراق . 83
- أ. تطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية 86
- ب. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حكومة الدفاع الوطني والحرب العراقية-البريطانية 90
1. قيام الأزمة بين العراق وبريطانيا 90
2. تشكيل حكومة الدفاع الوطني وقيام الحرب العراقية-البريطانية 94
3. موقف الولايات المتحدة من حكومة الدفاع الوطني والحرب العراقية-البريطانية
- ج. النشاط التعليمي والثقافي في الولايات المتحدة في العراق 103
1. لجنة مونرو وتأثيرها على التعليم في العراق 105
2. موقف الولايات المتحدة من تشريعات التعليم الوطنية عام 1940 111
3. البعثات العلمية 114
4. التبادل الثقافي 115
- ثانياً: التنافس البريطاني-الأمريكي في العراق خلال الحرب العالمية الثانية
- أ. تنافس الاقتصادي 116
- ب. التنافس على النفط 129

الفصل الثالث

- مبادئ صراع النفوذ البريطاني-الأمريكي في العراق بعد الحرب العالمية الثانية
- 1945-1958 139

139	أولاً: ميدان التسلح والبعثات العسكرية
161	ثانياً: التنافس في المجال الاقتصادي
168	التنافس البريطاني الأمريكي في مجلس الأعمار
178	ثالثاً: التنافس في المجالين التعليمي والثقافي
178	أ. التنافس في المجال التعليمي
181	1. مجلس الأعمار والتعليم في العراق
183	2. البعثات العلمية
186	ب. التنافس في المجال الثقافي
187	مشروع النقطة الرابعة بين العراق وأمريكا وموقف بريطانيا منه
191	رابعاً: التنافس في ميدان النفط
203	الخلاصة
209	المصادر والمراجع

مقدمة

حدود البحث ونظرة في المصادر

أ. حدود البحث :

شهد تاريخ العراق للمعاصر العديد من الحوادث التي كان لها الأثر الكبير في هدم استقرار حالة البلاد السياسية، ومن هذه الحوادث احتلال بريطانيا للعراق خلال سنوات الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، والسيطرة على مقدرات هذا البلد بكن الطرق والوسائل، مما دفع الدول الأجنبية الأخرى إلى السير على طريق بريطانيا، خصوصاً بعد اكتشاف النفط في العراق، لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وانطلاقاً من أطماعها السياسية والاقتصادية والثقافية، التدخل في شؤون العراق الداخلية لهذا حصل التنافس بينها وبين بريطانيا على مناطق النفوذ، وكما هو معروف فإن هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى كيفية دخول المصالح البريطانية إلى العراق والوسائل التي استخدمتها بريطانيا للتغلغل في شؤون العراق الداخلية، وكما ظهرت أبحاث ودراسات مشابهة تملكت بالوجود الأمريكي في العراق وكيفية دخول المصالح الأمريكية إليه، إلا أن التنافس الذي حدث بين الأمريكيين والإنكليز في العراق لم يحظ في هذه الفترة بالكثير من الاهتمام لذلك ارتأينا التطرق إلى هذا الموضوع في هذه الدراسة التي حملت عنوان (صراع النفوذ البريطاني الأمريكي في العراق 1939-1958 دراسة تاريخية سياسية). وهدفنا من خلال التعرف على ميادين وأسباب الصراع المحلي الذي كان دائراً بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للاستحواذ على ما يمكن الاستحواذ عليه من مقدرات العراق وخلال حقبة محددة من تاريخه المعاصر.

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول رئيسية، فالفصل الأول يتألف من مبحثين الأول تحت عنوان جذور المصالح البريطانية في العراق حتى عام 1939، وقد تناولنا فيه بشأة المصالح البريطانية على اختلاف أنواعها والمتمثلة بالمصالح الإستراتيجية والنفط ودوره في توجيه سياسة بريطانيا نحو العراق، وكذلك بشأة المصالح البريطانية في العراق، وتطرقنا فيه أيضاً إلى الاحتلال البريطاني العسكري في العراق و السيطرة على مدينه وغراه أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه جذور المصالح الأمريكية في العراق والمتمثلة بالمصالح الاقتصادية والنفط والمصالح التبشيرية.

وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى أثر الحرب العالمية الثانية في تنامي النفوذ الأمريكي في العراق، وقد احتوى هذا الفصل على مبحثين تمثل المبحث الأول بتطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية خلال سني الحرب العالمية الثانية وموقف الولايات المتحدة من حكومة الدفاع الوطني والحرب العراقية-البريطانية. أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه بعض أوجه المنافسة البريطانية-الأمريكية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وقد أشرنا إلى الجانب الاقتصادي وخاصة النفط وتطرقنا إلى النشاط التعليمي والثقافي للولايات المتحدة الأمريكية للعراق خلال سنوات الحرب.

أما الفصل الثالث والذي حمل عنوان ميادين الصراع البريطاني-الأمريكي بعد عام 1945 فقد اشتمل على أربعة مباحث رئيسية تناولت هذه المباحث الصراع الدائر بين الطرفين وفي أربعة جوانب مهمة شملت الجانب العسكري والمتمثل بالجيش ونسريجه، الجانب الاقتصادي، الجانب التعليمي وأخيراً النفط.

بعد نظرة في المصادر:

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر والمراجع، وقد تنوعت هذه المصادر حسب طبيعة الموضوع واحتياجاته، وكان من الطبيعي أن تكون الوثائق الأساس في عملنا والتي من خلالها استطعنا توثيق عملنا وتأكيد ما ذهبنا إليه، وقد تنوعت هذه الوثائق إذ اعتمدنا الوثائق الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية والتي احتوت على مراسلات بين وزارة الخارجية الأمريكية وبين المفوضية الأمريكية في بغداد، وقد احتوت هذه الوثائق على اتفاقيات موقعة بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية خلال الفترة قيد الدراسة.

أما بالنسبة للوثائق العراقية فقد اعتمدت الدراسة على عدد من الوثائق الخاصة بإبلاط الملكي ووزارة الدفاع ووزارة الثقافة والإعلام وغرفة تجارة الموصل، وكان لهذه الوثائق الأثر الكبير في رفد الرسالة بالمعلومات المهمة.

كما اعتمدت الدراسة على عدد كبير من الكتب، وقد تنوعت هذه الكتب حسب حاجة للمواضيع أيضاً، فهالك الكتب العراقية والعربية والكتب المعربة والكتب الأجنبية. فبالنسبة للكتب العراقية كان هنالك بعض الكتب التي كانت الأساس في سير عملنا في الرسالة حيث كان لكتاب (تاريخ الوزارات العراقية) بأجزائه العشرة لمؤلفة الأستاذ المرحوم عبد الرزاق الحسني الدور الكبير في توضيح جوانب شتى وفي صياغة الرسالة بالصورة الحالية. كما أن هناك كتاب (بريطانيات والعراق حتى عام 1914) لمؤلفة الأستاذ المرحوم الدكتور زكي صالح الذي أوضح لنا جدور المصالح البريطانية في العراق، كما لا ننسى دور الأستاذ الدكتور إبراهيم خليل العلاف من خلال كتبه القيمة التي اعتلت بها صفحات الدراسة والتي كن لها الأثر الكبير في إخراجها بالصورة الحالية ومن هذه الكتب كتاب (تطور التعليم الوطني في العراق 1932-1968) وكذلك كتاب (تاريخ العراق المعاصر) و (تاريخ

الوطن العربي في العهد العثماني). أما الكتب العربية والأجنبية فقد كان لها نصيبها في رفع مواضيع الدراسة بمعلومات أسهمت بتشكيل صورة الحدث التاريخي للموضوع الذي تعالجه، واحتوت الرسالة في طياتها على العديد من الدراسات والبحوث التي تطرقت لموضوع الصراع البريطاني الأمريكي في العراق، والتي كان لها دور لا يقل أهمية عن دور الوثائق والكتب، ويمكن في هذا الصدد أن نشير إلى دراسي الدكتور مغنفر الأمين للموسمتين (التنافس الأمريكي-البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية) و (الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية) ودراسة الدكتور رافت غنيمي الشيخ والموسومة (الولايات المتحدة الأمريكية والمجاهات التعليم الوطني في العراق).

الفصل الأول

جذور المصالح البريطانية والأمريكية في العراق حتى عام 1939

أولاً: جذور المصالح البريطانية حتى عام 1939

أ. المصالح الإستراتيجية

ب. المصالح الاقتصادية

ج. النفط والتوجه البريطاني نحو العراق

د. الاحتلال البريطاني للعراق

هـ. الانتداب البريطاني على العراق وتأسيس الحكومة العراقية المؤقتة

و. مؤتمر القاهرة وقيام المحكم الملكي

ثانياً: جذور المصالح الأمريكية حتى عام 1939

أ. المصالح الاقتصادية

ب. النفط

ج. المصالح التبشيرية

الفصل الأول

جذور المصالح البريطانية والأمريكية في العراق حتى عام 1939

حظي العراق منذ بدا العصور الحديثة باهتمام القوى الدولية الكبرى وخاصة بريطانيا ولقد صحت بريطانيا للاستحواذ على العراق بولاياته الثلاث بغداد، الموصل، البصرة، والذي كان خاضعاً لسيطرة الدولة العثمانية (1516-1918). وقد تنوعت أساليب البريطانيين للوصول إلى العراق وبهب ثرواته. وقد استفادت بريطانيا من ظروف الحرب العالمية الأولى (1914-1918) لاحتلال العراق ووضعها تحت إشرافها. أما الأمريكان فقد كانت لهم مصالح تجارية ومذهبية وتعليمية ونفطية، لذلك سعوا بطرق مختلفة لكي يكون لهم وجود استعماري في العراق، الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض التصادم والتنافس بين النفوذتين البريطاني والأمريكي في بعض الميادين. ومنعرج أولاً لجذور هذه المصالح حتى عام 1939.

أولاً : جذور المصالح البريطانية حتى عام 1939

يعود اهتمام بريطانيا بالعراق إلى فترة زمنية سابقة تمتد إلى ثلاثة قرون مضت، حيث أصبح هذا الجزء المهم من الوطن العربي الذي يتوسط منطقة ما يسمى بـ (الشرق الأوسط) يحتل جزءاً كبيراً من تفكير الاستراتيجيين البريطانيين لأهمية موقعه الجغرافي ومركزه السوقي (الاستراتيجي) الذي يربطه بالخليج العربي وإيران⁽¹⁾

(1) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958، (بغداد: 2000)، ص 13

كانت بداية تطلع البريطانيين إلى منطقة الخليج العربي وبالتحديد إلى العراق في أوائل القرن السادس عشر بلباس حمار ما انفكوا يعملون بأنهم لا يهتدون سوى البيع والشراء ولا يتقنون فتحاً أو استعماراً، وهكذا أنشأت بريطانيا وكالة تجارية لها في إيران عام 1619 في بندر عباس⁽¹⁾، ثم نقلت الوكالة إلى البصرة أوائل عام 1763 حيث ضم إلى الوكالة القيمة البريطانية التي كانت تسع الوكالة في بندر عباس وفي عام 1764 اعترف الباب العالي العثماني بها وعدها منصبية مشمولة بنظم الامتيازات⁽²⁾ ويمكن اعتبار نقل الوكالة من بندر عباس إلى البصرة إشارة لبداية التاريخ السبيسي البريطاني في الخليج العربي، وتسم هذا النقل بأهمية خاصة حيث قام البريطانيون في تلك الفترة وما بعدها بدور مهم في أحداث المنطقة وكما سنرى⁽³⁾.

لقد كانت شركة الهند الشرقية الأداء والوسيلة الخبيثة لنشر السياسة الاستعمارية البريطانية في منطقة الخليج العربي، حيث كانت تنظر منذ بداية تكوينها إلى مياه الخليج العربي على أنها ملك لها⁽⁴⁾. خصوصاً بعد انسحاب الهولنديين في عام 1754 والذين كانوا يمثلون المنافس الكبير للتجار البريطانيين، وبموجب السيطرة البريطانية على منطقة الخليج العربي أصبحت البصرة واحدة من

(1) عدنان محمد خضير، الصراع الدولي في الخليج العربي، مجلة قضايا عربية، العدد (9-10)، المجلد 8، بيروت، أيلول - تشرين الثاني 1981، ص 41.

(2) جون كورنيل نورديجر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمه عن اللغة الانكليزية مكتب أمير دولة قطر، ج 1، (قطر: لا ت)، ص 227.

(3) عبد الأمير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747-1787، ترجمه عن اللغة الانكليزية هاشم كاطح لازم، (بغداد 1977)، ص 115.

(4) ألبرت م. متشافيلي، العراق في سنوات الانقلاب البريطاني، ترجمه عن اللغة الرومية هاشم صالح التكريتي، (بغداد 1987)، ص 133.

أكثر لمراكز التجارة أهمية بالنسبة لبريطانيا في الشرق العربي، فلقد غدت البصرة المحطة الرئيسية لتوزيع كمية كبيرة من السلع في الخليج العربي والمنطقة المحيطة بها. كما حقق التجار البريطانيون من وراء التجارة في البصرة أرباحاً طائلة، هذا فضلاً عن أن البصرة كانت مركزاً ينقل عبره بريد الشركة براً⁽¹⁾ إذ تمتعت البصرة منذ أوائل القرن الثامن عشر بميزة غير عادية من حيث الاتصال المباشر وإن كان غير منتظم بأوروبا عن طريق حلب. وكانت مواصفات الخليج العربي مع العالم الخارجي تتم عبر زيارات سفن شركة الهند الشرقية البريطانية. وفي نهاية القرن أُنشئ اتصال بريدي بين بومبي والبصرة وذلك كل أسبوعين بوساطة سفن الشركة. كما تم تنظيم خط من بريد الجمال بين البصرة وحلب وأضيف إليه خط من بريد الخيل إلى اسطنبول⁽²⁾.

لقد تركزت المصالح البريطانية في العراق في ناحيتين مهمتين أولاهما الناحية الإستراتيجية وثانيهما الناحية الاقتصادية وستعرف أولاً للمصالح الإستراتيجية.

أ. المصالح الإستراتيجية،

كان التجار البريطانيون منذ بداية اتصالهم ببلاد الشرق همرون عبر أراضي الدولة العثمانية فكان لا بد لهم من نيل جهود عثمانية تضمن لهم الحماية والمعاملة الحسنة، فهم

عندما أخذوا باستعمال الطريق البحري حول رأس الرجاء الصالح اتصلوا بموانع الخليج العربي واستطاعوا بمرور الزمن إنشاء مراكز لهم هناك، وعلى هذا

(1) امين، المصدر السابق، ص 114 .

(2) ابراهيم خليل العلاقة، الخدمات البرقية والبريلية في العراق، لبنان العهد العثماني، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، تونس، المجلد 21، أيلول 2000، ص 176 .

كانت «ستانبول» من جهة والخليج العربي من جهة أخرى أقدم مركزين أمثل منها النفوذ البريطاني إلى العراق⁽¹⁾.

حاول التجار البريطانيون جعل تجارتهم مع الدول العثمانية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة عتمة بصفة رسمية، حيث قام أدوارد أوزبورن (Sir Edward Osborn) وريميل وريتشارد ستابر (Richard Stapar) من (شركة الشر الأدنى التجارية) بإرسال مندوب عنهما إلى استانبول للحصول على امتياز التجارة مع الدولة العثمانية، وفعلاً استطاع البريطانيون من الحصول على أول امتياز من السلطان مراد الثالث (1574-1595) في عام 1580⁽²⁾. فكان هذا الامتياز أقدم وثيقة بين الطرفين⁽³⁾.

مثل هذا الامتياز الحجر الأساس لامتداد النفوذ البريطاني في المنطقة ولا سيما أن هذه المنطقة كانت تدخل ضمن الحسابات المهمة للبريطانيين، فبعد أن ركزوا وجودهم في المنطقة قاموا في 31 كانون الأول 1600 بتأسيس شركة الهند الشرقية (English East India Company) بموجب الامتياز الذي منحه الملكة البريطانية إليزابيث الأولى (1 Elisabeth) (1558-1603) لاستعمار التجارة البريطانية في منطقة الخليج العربي⁽⁴⁾.

(1) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام 1914 دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري،

(بغداد، 1968)، ص 35

(2) المصدر نفسه، ص 36

(3) للاطلاع على تفاصيل الاتفاقية، ينظر المصدر نفسه ص 37-41.

(4) عميد الزبيدي، بريطانيا والشرق العربي في القرن العشرين، مجلة أفاق عربية، بغداد، العدد، آيار 1993، ص 18.

وعلى الرغم من الامتيازات التي حصل عليها البريطانيون من الدولة العثمانية التي منحهم حق للتجارة إلا أن وضع البريطانيين في العراق كان قلقاً حيث كان العراق تابعاً للسلطان اسماً غير من وجهة عملية كان خاضعاً لشبهة الولاية المستقرين في بغداد حيث كانت للمصالح البريطانية في العراق خلال تلك الفترة غير مستقرة حتى أصبح الأمر بيد السلطة العثمانية المباشرة بعد القضاء على سلطة الولاية للماليك في بغداد⁽¹⁾.

كانت بريطانيا خلال تلك الفترة وما بعدها تحاول ترسيخ وجودها في العراق، خصوصاً وأنها كانت تدرك ما للعراق من أهمية مستقبلية في السياسة الدولية حيث كانت تعد حلقة اتصال مهمة على طريق جنوب آسيا وإلى الهند التي كان للبريطانيين فيها مصالح اقتصادية وجيوبية كبيرة لذلك كانت لندن تبدي اهتماماً كبيراً للتدخل في شؤون العراق أثناء فترة الحكم العثماني⁽²⁾.

إن الزحف البريطاني تجاه العراق كان في مبدئه تجارياً تمثل في زيادة بعض التجار السابقين الذكر، إذ أن هذا الزحف أخذ وجه سياسياً فيما بعد حيث كان النفوذ البريطاني في العراق يتنامى أكثر بسبب ما تقوم به المؤسسات السياسية التي تأسست بموجب الأهمية السوقية لها حيث اكتسبت مقبولة بغداد التي حلت محل مدينة البصرة عام 1810 نفوذاً لا يستهان به عند السلطات العثمانية⁽³⁾.

إن التوجه البريطاني نحو العراق كان لا بد أن تصاحبه محاولات مهمة للدراسة أحوال وأوضاع المجتمع العراقي. فكان اهتمامهم بطريق الحج إلى الأماكن

(1) صالح، المصطفى السليق، ص 125.

(2) حسن المطاوع، الوطن العربي دراسة مركزية لتطورات السياسة الحديثة، ط 2، (القاهرة، 1966)، ص 25.

(3) ميليب ويلارد إيرلند العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمه من اللغة الانكليزية جعفر الخطاط،

(بيروت، 1949)، ص 20.

الاسلامية، مقدسة صورة من صور هذا القرب⁽¹⁾. كما أخذ التوجه البريطاني نحو العراق صورة جديدة تمثلت بالمشروع الذي عرضته شركة الهند الشرقية في أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي، إذ أرادت هذه الشركة إيجاد طريق المواصلات بين الشرق والغرب يمر إما بمصر أو بالعراق. فقام المستكشفون البريطانيون بشيعة لذلك بعدة رحلات استطلاعية في العراق تمتست في رحلة فرنسيس رادون جيسي (F. R. Chesney)⁽²⁾، في الفترة بين حزيران 1830 وحزيران 1831 حتى عام 1834 والتي كان لها دور كبير في استقرار لنفوذ البريطاني في العراق⁽³⁾. ومن خلال هذه الرحلة الاستطلاعية أثبت جيسي أن نهر الفرات أنسب الطرق لربط الشرق بالغرب بخطوط منتظمة من البواخر، فانتهاز الساسة البريطانيون هذا الاكتشاف ووجدوا أن الوقت قد حان لاختبار صلاحية نهر الفرات للملاحة، وما هدفوا من وراء ذلك إلا خدمة لأغراضهم الإستراتيجية⁽⁴⁾.

(1) فؤاد كراخي، العراق في الموناق البريطانية 1905-1930، تقديم عبد الرزاق الحسن، (بغداد، 1989)، ص 21.

(2) جيسي. (1789-1872) رئيس البعثة التي جاءت إلى العراق وقام بأول حملة مسح مهمة لأنهار العراق لتقرير مدى صلاحية نهر الفرات لسمير البواخر بقصد تنشيط التجارة، وقد قام بذلك مرتين الأولى بين (1830-1831) والثانية بين (1835-1837) أنظر، محمد داخل السعدي، المصالح الأحيية في الموصل (1834-1914)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 1999، ص 13.

(3) صالح، المصطلح السابق، ص 151-159.

(4) عبد العزيز سلمان نولر، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مصطفى باشا، (القاهرة 1986)، ص 245.

أن من بين الأسباب التي عملت على توجيه الاهتمام البريطاني بالعراق هو الخيرات التي يتمتع بها هذا البلد فضلاً عن الموقع الاستراتيجي للمواصلات بين الهند وبريطانيا، وكون العراق يعد مجاًلاً حيوياً لإسكان عدد كبير من السكان الذين يفيضون عن قابلية الهند⁽¹⁾. وهي فكرة بريطانية كانت قائمة آنذاك إلا أنها لم تتحقق لأسباب مختلفة إذ كان الهدف من هذه النقطة هي جعل العراق تابعاً للهند التي تمثل مركزاً بريطانياً هاماً. كما أن هنالك عوامل أخرى كان لها أبلغ الأثر في توطيد النفوذ البريطاني في العراق منها قيام روسيا بحلال المدة (1828-1829) باحتلال مطلق فارسية وأخرى عثمانية حيث أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية في نيسان 1828 واستطاعت الجيوش الروسية أن تتقدم حتى أدرنة وتحتل شرف الأناضول⁽²⁾. حيث أدى ذلك إلى قيام بريطانيا بتعزيز نفوذها في منطقة الشرق دوماً لما أخذت تحشاه من امتداد النفوذ الروسي إلى تلك المنطقة. هذا فضلاً عن محاولة الحكومة البريطانية اتخاذ نهر الفرات طريقاً مختصراً إلى الهند وشروع جسي في أعماله الاستطلاعية في هذا السيل. والعامل الآخر هو انتهاء حكم الماليك في العراق في 14 أيلول 1831 والذين كانت الأوضاع الداخلية في العراق أثناء فترة حكمهم غير مستقرة كما ذكرنا سابقاً، وامتداد سيطرة الباب العالي الفعلية على البلاد مما فتح المجال أمام البريطانيين للتدخل في شؤون العراق⁽³⁾.

(1) عبد الرحمن اليززي، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط2، (القاهرة، 1960)،

ص 15

(2) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج2، ترجمه إلى العربية صالح سعادوي، (المتبول، 1999)، ص 95.

(3) صانع، المصدر السابق، ص 159.

بند المصالح الاقتصادية:

تنوعت المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق بتنوع أساليب التغفل، فنجد هنالك مبادئ الملاحاة التجارية والاستيراد والتصدير والسفط وغيرها من لعدال التي كانت تقوم بها شركات التجارة البريطانية في العراق والتي تعززت على لغالب بعد افتتاح قناة السويس عام 1869، وظهور بعض الإصلاحات التي قام بها السلاطين العثمانيين أو ما يسمى بالتطبيقات العثمانية، حيث أصدرت الحكومة العثمانية بين عامي (1858-1864) بعض القوانين المهمة قصدت بها إجراء التغييرات في البنية الاقتصادية والإدارية للمجتمع العثماني ومن أبرز هذه القوانين قانون الأراضي وقانون الطابو والبلديات وقانون الولايات⁽¹⁾.

ففيما يتعلق بالناحية البحرية التجارية فإن تاريخها في الخليج العربي وجنوب العراق، على وجه الخصوص، يرتبط بأهداف بريطانيا الاقتصادية والسياسية والتجارية بهذه المنطقة. حيث أن أول محاولة بريطانية للتجارة في المنطقة كانت عام 1579 عندما حصل وليام هاربون (William Harbun) على إذن بالتجارة مع الدولة العثمانية، وبعد عشرين عاماً قام هاربون بتأسيس شركة لنقل البضائع بين الهند وبين مشيخات الخليج العربي آنذاك والعراق. وفي 31 كانون الأول 1600 حصل هاربون على موافقة الباب العالي لتأسيس شركة تجارية ما لبثت أن انقسمت إلى شركتين ثم دمجتا في شركة واحدة عام 1709 سميت بشركة الهند الشرقية⁽²⁾.

(1) لنعاميل نظور: إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 516، 1916،

(الموصل، 986)، ص 197.

(2) فزالحجي، المصدر السابق، ص 43.

كان البريطانيون يتعاملون بالشؤون الإدارية مباشرة مع ولاية البصرة، إلا أن الصكك الإداري والصرفيات شبه الاستقلالية للولاية هناك جعل النشاط البريطاني عرضة لمرعة هؤلاء الولاة، مثلما حصل عام 1657 حينما صفى الوالي أموال الشركة، إلا أن هذا الأمر لم يوقف نشاط البريطانيين الذين استمروا بطرح بضاعتهم المولفة من التياب والتوابل والصمغ والأرز. وفي الوقت نفسه حرصت الشركة على تكيف وضعها بصفة قانونية دولية فحصلت من الباب العالي عام 1661 على امتياز تجاري مهم هو تحديد الرسوم الكمركية على بضائعها بنسبة 3%⁽¹⁾

إن رغبة بريطانيا بتعزيز وجودها بالمنطقة وإيجاد طريق أو منفذ مهم إلى الهند جعلها تفكر ملياً بالعراق، لما له من موقع مهم فقامت على أثر ذلك وعن طريق بعض الأشخاص بعمل مسح لنهري دجلة والفرات لمعرفة مدى صلاحتهما للملاحة، ومن هذه الرحلات رحلة جيني ألفة الذكر وكذلك رحلة لينج (H. B. Lynch) والذي قام بمسح لنهر دجلة حتى وصل شط العرب خلال الأعوام (1837-1839) ولعام في عام 1840 مع بعض أفراد عائلته بتأسيس شركة للملاحة في نهر دجلة⁽²⁾.

وكاستمرار على قوة النفوذ البريطاني في الدولة العثمانية عقدت بريطانيا في آب 1838 اتفاقية تجارية مع هذه الدولة وهي معاهدة (بلطة ليما) وقد نصت هذه الاتفاقية على إلغاء جميع الاحتكارات التي كانت تمنح التجار البريطانيين من إقامة علاقات تجارية مباشرة مع التجار المحليين وفرض رسوم كمركية مخفضة على

(1) حميد حمدان أحمد التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921، (بغداد 1979)، ص 41.

(2) وهي شركة تألفت نتيجة قضايا للسح والتخطيط وقام بتأسيسها هنري بلوس لينج وأخوه توماس كارلينج بالتعاون مع عدد من أفراد عائلتهما في بنسلا عام 1840، للمزيد من التفاصيل انظر

صالح، للمصدر السابق، ص 160-161.

التبادل التجاري أي بنسبة 5٪ على الواردات و 12٪ على الصادرات و 3٪ على تجارة الترانزيت⁽¹⁾.

إن النشاط التجاري البريطاني في الدولة العثمانية والذي كان الركيزة الأساسية لم نفوذ بريطانيا إلى المناطق الواقعة تحت السيطرة العثمانية لم يكن محددًا بل شمل ميادين مختلفة وعديدة، فلقد ظهرت حالة جديدة كان لها التأثير الكبير على استثمار رؤوس الأموال البريطانية في الدولة العثمانية، وهذه الحالة تجسدت في بدء ونمو النشاط المصرفي وافتتاح فروع للمصارف الأجنبية في العراق والتي أسهمت بشكل كبير في نمو وتوسيع النشاط التجاري، ففتح البنك الإمبراطوري العثماني الذي تأسس في لندن عام 1863 برأس مال قدره (500) ألف جنيه إسترليني فروعاً له في العراق منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي. ففي آب 1893 افتتح فرع بغداد وفي بداية عام 1894 افتتح فرع البصرة وفي عام 1894 افتتح فرع الموصل⁽²⁾. كما افتتح البنك الشرقي (Eastern Bank) الذي تأسس في بريطانيا عام 1909 فرعاً له في بغداد عام 1912⁽³⁾.

لقد حاولت بريطانيا من خلال فتح هذه المصارف في الدولة العثمانية ومن بعدها في العراق ربط الاقتصاد العثماني والعراقي بشكل خاص ببريطانيا، إلا أن

(1) ديمش حمر نظمي، ثورة 1920 الجنود السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستغلائية في العراق، (بغداد، 1985)، ص 41-42، وللإطلاع على بنود هذه المعاهدة ينظر: Stanford J. Shaw and B. K. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, (Cambridge, 1977), Vol 2, P.50.

(2) الكسندر اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج1، ترجمه عن اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي، (البصرة، 1982)، ص 95-96.

(3) هشام سرادي هاشم السوحي، الواصلاات التجارية في العراق 1831-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 1997، ص 7.

بريطانيا كست تترك مدى الاستقامة القصورى المقبلة من ربط اقتصاد هذا البلد ببريطانيا، ولذلك فقد ازدادت أهمية التجارة البريطانية مع العراق في القرن التاسع عشر ولا سيما بعد أن أثبتت بريطانيا اهتماماً متزايداً في تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في العراق، إذ غلبها من أكثر الدول الأجنبية اهتماماً بالأبحاث التجارية والسياسية في العراق متبعة في ذلك أسلوب تنشيط التجارة وتسهيل الأمور المتعلقة بها⁽¹⁾.

إن سياسة التي اتبعتها بريطانيا بربط العراق اقتصادياً بها أثبتت اكسها خلال مدة قصيرة، فسرعان ما تبوأَت بريطانيا مكان المصدرة بين الدول اسي كان لها علاقات تجارية مع العراق، والدليل على ذلك ان اغلب البضائع التي كانت ترد إلى ميناء البصرة هي بريطانية المنشأ، وبالمقابل وبعد فتح قناة السويس عام 1869 قام العراق بتصدير المواد الأولية الصناعية إلى أوروبا وعلى الأخص بريطانيا⁽²⁾.

شهد العراق خلال العشرين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر عملية مسح لنهري دجلة والفرات وأثبتت تلك العمليات صلاحية نهر دجلة للملاحة، فبدأت بذلك مرحلة جديدة من مراحل التطور التجاري تمثلت في دخول المواصلات الحديثة فتألفت لذلك شركة بريطانية وهي شركة دجلة والفرات للملاحة التجارية (Steam Navigation Co. Euphrates and Tigris)، وكانت هذه الشركة تشيخ بواخرها لنقل البضائع بين بغداد والبصرة ومنها إلى خارج

(1) أرشيف رئاسة الوزراء (مستقبل)، أوراق ياليز، رقم الوثيقة 255، تاريخها نشاط 1933، نسخ

محوطة في وزارة الثقافة

(2) Roger Owen , The middle East in the World Economy 1800-1914 , (London , 1981) P. 275 .

العراق. إذ كان لتقدم المواصلات التجارية أثر مهم في نمو وتوسيع التجارة العراقية في تلك الفترة⁽¹⁾

وهكذا فإن بريطانيا تمكنت من الوصول إلى وسط العراق وجنوبه عن طريق المسوحات النهرية ووصول البواخر التجارية إلى بغداد وللتجارة بين بغداد والبصرة في حين لم تصل البواخر التجارية إلى القسم الشمالي من العراق والمتمثل بالموصل، وقد أشار إلى ذلك جسني مؤكداً أهمية الموصل في التجارة البريطانية، واقترح إنشاء مؤسسات مالية وتجارية في الموصل على أن تأخذ المؤسسات التجارية على عاتقها مهمة التجارة مع بريطانيا بصورة مباشرة⁽²⁾. ففضلاً عن احتياج البسوك والمصارف فقد كان هنالك عوامل أخرى تمثلت في تأسيس مكاتب البريد والتلغراف الحديثة في المدن العراقية الرئيسية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الأمر الذي ساعد على تسهيل الاتصال بالأسواق العالمية وبالتالي الترويج للأعمال التجارية بعد أن أصبحت المراسلات التجارية تتم بصورة أسرع⁽³⁾. ففي نهاية عام 1864 تم انجاز خط تلغرافي يمتد من بغداد إلى طهران ومنها إلى ميناء بوشهر على الخليج العربي، حيث ربطت بخطوط الاتصال التلغرافي مع الهند، وفي ذلك العام أيضاً بدأت الاتصالات التلغرافية بين الفلأو والهند وتم في عام 1865 انجاز الخط التلغرافي الذي يربط الهند بأوروبا عبر الخليج العربي والعراق وإستانبول⁽⁴⁾. كما

(1) سوداني، المصدر السابق، ص 5.

(2) صلاح عربي عباس شبيب، خرقه تجارة الموصل 1926-1964 دراسة تاريخية اقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 2001، ص 14.

(3) غانم عبد علي، النظام المالي العثماني في العراق 1893-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل 1989، ص ص 188-191.

(4) السوداني، المصدر السابق، ص 7.

قامت، حكومة الهند البريطانية، بافتتاح مكاتب بريدية حديثة تابعة لها في البصرة وبغداد منذ عام 1868⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى كان لتقدم المواصلات أثر مهم في نمو وتوسع حركة التجارة الداخلية والخارجية، فقد شهد العراق إهتماماً متزايداً بالمواصلات، وتآلفت شركات عثمانية وبريطانية للنقل المائي في دجلة والفرات، وكذلك للنقل البحري. وكان افتتاح قناة السويس عام 1869 أثر كبير في توسيع حركة الاستيراد والتصدير في العراق خاصة بعد أن ازداد الطلب على المنتجات الزراعية والحيوانية نتيجة للتدخل الاستعماري الأوروبي في الوطن العربي وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الولايات العربية، واتجاه التجار الأوروبيين إلى جعل هذه الولايات كلها متجة للخامات والمواد الأولية والغذائية، وسوق لتصريف بضائعهم المصنوعة، وبجلاً لاستثمار أموالهم فكانت المشروعات وتقديم القروض محاولون ربط اقتصادها بالسوق العالمية⁽²⁾.

بعد أن استطاع البريطانيون مد نفوذهم الاقتصادي متمثلاً بالبنوك التي افتتحوها في العراق والشركات للملاحة والتجارية، ظهرت الحاجة إلى وجود نظام يقوم بحماية هذه المصالح. لذلك دعا الحاكم العسكري البريطاني في بغداد أرنولد ولسن (A. T. Wilson) في منتصف شباط عام 1919 إلى اجتماع حضره ممثلون من البنوك العاملة في بغداد آنذاك (العثماني، الشرقي، الشاهي) وممثلين من بعض الشركات الأجنبية للتباحث حول فتح غرفة تجارة بريطانية في بغداد، وبعد فترة

(1) أيرلند، المصدر السابق، ص 23.

(2) العلاء، المصدر السابق، ص 165.

تصيرة تأسست الغرفة وحللت وظائفها بتشجيع وحماية وتسهيل المعاملات التجارية مع بريطانيا⁽¹⁾.

ج. النفط والتوجه البريطاني نحو العراق :

كان النفط في العراق معروفاً منذ أقدم العصور، وقد أشار الجغرافيون والسواح إلى منابعه فيما كتبوه من هذه البلاد، حيث كانت هذه المساح تنشر في أجزاء مختلفة من العراق وكان السكان يستغلونها بواسطة نظام الالتزام، وبعد أن كان النفط يستخرج بطرق بدائية قليلة ينقل بواسطة القرب على ظهور الحيوانات إلى أجهزة التقطير ومنها يوزع على المدن. وعلى ما يبدو كان التعامل بهذه المادة لا يتعدى الحاجة إلى الإضاءة أو معالجة الإبل ولم يكن الناس آنذاك يدركون أهمية هذا المورد⁽²⁾. غير أن بريطانيا لم تكن في البداية مهتمة كثيراً بالنفط. لكن الذي دفعها إلى تغيير سياستها هو حاجة أسطولها إلى النفط. وقد نبه جون فيشر (John Fisher) الذي أصبح قائد القوة البحرية بين عامي 1904-1911 الحكومة البريطانية إلى أهمية هذا المصدر المهم، فشككت لذلك لجنة للبحث عن مورد مضمون للنفط وعندما تولى ونستون تشرشل (Winston Churchill) وزارة البحرية 1912-1915 تبنى أفكار فيشر إذ أصبح الأسطول البريطاني في عصره يعتمد على النفط بدلاً من الفحم⁽³⁾.

(1) عبد الرحيم دو النون زويد الخليلي، غرفة تجارة بغداد 1926-1964: دراسة تاريخية اقتصادية،

الطبعة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل 1997، ص 27

(2) موري هيد الخليلي، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1945-1952، ص 1، (بغداد، 1980)، ص 19

(3) خليل، المصدر السابق، ص 40 .

وافقت سياسة بريطانيا النفطية لتلك منافسة من قبل الدول الأوربية التي كانت هي لأخرى تبحث عن مصدر دائم للنفط، فظهرت هناك منافسة من هذه الدول للاستحواذ على المصادر للوجودة ضمن مناطق نفوذ الدولة العثمانية ومن ضمنها العراق، فحاولت بريطانيا أن تجعل من تلخها في العراق وحصولها على مصادر لنفط فيه أن يكون بصورة رسمية عن طريق الحصول من الدولة العثمانية على امتيازات تضمن لها حرية وسيطرة مطلقة على منابع النفط الموجودة في العراق، الأمر الذي حث بريطانيا وتسجعا على بناء ركائز قوية في منطقة الخليج العربي، إذ أن هذا المورد قد فتح أفقا جديدة للصراع بين الدول الأجنبية على هذه المنطقة الحيوية من العالم⁽¹⁾.

دخلت بريطانيا أول الأمر في صراع مع ألمانيا للحصول على امتياز للنفط، ومثل الموقف البريطاني في دعم وليام كوكس دارسي (W. K. Darcy) (1849-1917)⁽²⁾. حيث اتخذ دارسي في مفاوضات مع السلطة العثمانية منذ عام 1906 حتى عام 1908 عندما وقع الانقلاب العثماني. وعندما جاء الاتحاديون إلى الحكم في عام 1908 أظهروا ميلاً واضحاً لبريطانيا فحصلت مصالح بريطاني على مركز مفضل في ميدان المنافسة. وفي عام 1910 تأسس البنك الوطني التركي (The National Bank Of Turkey) برأسمال بريطاني، وجرت مفاوضات فيما بعد بين

(1) محمد «عاصم السنوسي» تطور استراتيجيات القوى الكبرى في الخليج العربي حتى الحرب العالمية الثانية، مجلة أفق عربية، بغداد، العدد، سنة 12، آب 1987، ص 14.

(2) بريطاني من أصل كندي هاجر إلى أستراليا وعمل مهندساً فلتاجم وحصل على ثروة كبيرة من منجم للذهب عثر عليه هناك ثم عاد إلى بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر ووجه نشاطه للبحث عن النفط في فارس، وحصل في 28 آيار 1901 على امتياز للنفط من شاه فارس مدته ستين عاماً، انظر: حليبي، المصادر السابق، ص 23.

هذا البنك والسك الألماني أسفرت في 31 كانون الثاني عن تأسيس شركة بريطانية في لندن باسم شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة (The African and Eastern Concessions Ltd). براسمال قدره 50 ألف باون إسترليني وقد قسمت حصص المساهمة فيها بنسبة 75٪ للبنك الألماني و 25٪ للبنك الوطني التركي وكاسس (Cassel)⁽¹⁾ وكولبنكيان (C. S. Galbenkian)⁽²⁾. وفي أيلول 1912 عقدت الشركة اجتماعاً قررت فيه تحويل اسمها إلى شركة النفط التركية (The Turkish Petroleum Co.) (C. S. Galbenkian)⁽³⁾.

عد تأسيس شركة النفط التركية بين البريطانيين والألمان ضماناً لمصالح بريطانيا بالدرجة الأولى، حيث أدركت بريطانيا خطر المد الألماني إلى المنطقة، فوجدت أن أفضل وسيلة لضمان مصالحها هي الدخول في مفاوضات ومعاهدات مع ألمانيا لتجنب الحرب معها ولتضمن استمرار سيطرتها، لكن شركة النفط التركية واجهت فيما بعد ضغطاً كبيراً من لدن الحكومة البريطانية استهدف السيطرة على

(1) مالي انكليزي من أصل ألماني شجع حكومة بريطانيا على استثمار رؤوس الأموال البريطانية في الدولة العثمانية، انظر: المصدر السابق، ص 26.

(2) أرمني من عائلة عثمانية تعمل في البنوك والتجارة بالنفط الرومي، يرد اسمه في كتب النقد مقروناً بنفط العراق لما له من صلة وثيقة بقضية النفط العراقي، درس المنتمية في بريطانيا وعمل مستشاراً مالياً للحكومة العثمانية وجمع بضع المليون ومركز مالي واجتماعي كبير، ولعب دوراً كبيراً في تأسيس شركة النفط التركية وكانت حصته فيها 5٪، تقلى عن جنسيتها العثمانية ليصبح مواطناً بريطانياً ثم نقل مركز أعماله من لندن إلى باريس تخلفاً عن الفراغ وعندما قامت الحرب العالمية الثانية واحتل الألمان فرنسا تمكن من اقتناع الحكومة العراقية باعتباره ملحقاً تجارياً لسفارتها في باريس حيث تمتع بالحصانة الدبلوماسية ثم نقل إلى تشيونه ومات في 20 تموز 1955 خلفاً 70 مليون دولار نقداً، انظر: المصدر نفسه، ص 19.

(3) المصدر نفسه، ص 26-27.

الشركة عن طريق شراء الأسهم، ودخلت الحكومتان البريطانية والألمانية في مفاوضات في تموز 1913 حيث دعت وزارة الخارجية البريطانية الأطراف لمساهمة في الشركة إلى اجتماع يعقد في ديوان الوزارة في 9 آذار 1914، وتم توقيع على الاتفاقية المعروفة بـ (اتفاقية وزارة الخارجية) إذ من خلال هذه الاتفاقية أصبحت كافة أعمال لشركة تدار من قبل بريطانيا مع الحفاظ على حصة ألمانيا ثابتة فيها⁽¹⁾.

بعد أن فرضت بريطانيا سيطرتها على شركة النفط التركية أردت توسيع امتياز شركة النفط الإنكليزية-الفارسية (امتياز دارسي) ليشمل العراق، وقد اتخذت بريطانيا من خلال الحدود بين كل من الدولتين الفارسية والعثمانية وسيلة لذلك، حيث كان من المقرر أن يتقل قسم من الأراضي الفارسية إلى السيطرة العثمانية، وعندما تم التوقيع على بروتوكول عين الحدود بين الدولتين في 17 تشرين الثاني 1913 دخلت بموجبه منطقة خبيقة من الأراضي الفارسية المشمولة بامتياز دارسي تبلغ مساحتها 800 ميل مربع ضمن الأراضي العثمانية، لقد عرفت فيما بعد بالأراضي المحولة (Territories Transferred) واعترفت الحكومة العثمانية بموجب هذا البروتوكول بحق الشركة في مد أنابيب النفط حتى الأراضي المحولة إلى الخليج العربي⁽²⁾.

كانت الادعاءات تلك موجهة بالأساس ضد المصالح الألمانية في المنطقة، حيث لم يكن لبريطانيا آنذاك أي منافس سوى ألمانيا، وقد حاولت بشتى الوسائل الحد من نفوذها فقد كانت ألمانيا الشريكة الوحيدة لبريطانيا في شركة النفط التركية، لذلك حاولت بريطانيا حصر نفوذ ألمانيا فكان إدخال شركة النفط الإنكليزية-

(1) قاسم أحمد العباس، وثائق امتيازات النفط في العراق (وثائق منشورة)، ج 1، (بغداد، 1972)،

ص من 10-11؛ تحليل، المصدر السابق، ص 29.

(2) متشاشيفلي، المصدر السابق، ص 549.

الفارسية ضمن شركة النفط التركية يمثل هدفاً بريطانياً كبيراً. وبالفعل استطاعت بريطانيا من أخذ موافقة بريطانيا في 14 آذار 1914 في الاعتراف بكون القسم الحسبي من العراق مجالاً حيواً لشركة النفط الانكليزية-الفارسية وعلى الموافقة على مد سكة حديد بين الكويت ومنتدلي لنقل النفط الذي تعثر عليه الشركة هناك⁽¹⁾.

كان عام 1914 عاماً مليئاً بالأحداث الخطيرة التي شملت العالم بأسره، إذ شهد ذلك العام قيام الحرب العالمية الأولى والتي رسمت السيطرة البريطانية المطلقة على المنطقة من خلال احتلال بريطانيا للعراق وإنهاء السيطرة العثمانية عليها. كما أفرزت الحرب العالمية الأولى سلسلة من المتغيرات حيث أصبحت فرنسا المنقسمة القوي لبريطانيا في المنطقة وحاولت بشتى الوسائل الحصول على موطن قدم لها في المناطق الخاضعة للسيطرة البريطانية، في الوقت الذي كانت بريطانيا تسعى فيه إلى عدم التدخل في حروب مع دول حليفة لها. لذلك قامت بريطانيا بإحلال فرنسا محل ألمانيا ضمن صفقة لإعادة توزيع الثروات النفطية، وقد بدأت المفاوضات في بداية عام 1919 وتم التوقيع على أول مذكرة اتفاق في 8 نيسان 1919 بين كل من لوندك (W. Long) و بيرنجيه (H. Berenger)⁽²⁾ ولكنها لم تأخذ شكلها النهائي

(1) إيرلند، المصدر السابق، ص 32.

(2) لوندك وزير المستعمرات والنفط البريطانية، بيرنجيه عضو مجلس الشيوخ المصري ورئيس اللجنة الفرنسية العامة للنفط. المفاوضات بين الطرفين انتهت في 8 نيسان عام 1919 وسميت باتفاقية (لوندك - بيرنجيه)، انظر - إبراهيم خليل أحمد، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية 1908-1922، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد 1975، ص 391.

إلا في 24 نيسان 1920 عندما عقدت اتفاقية سان ريمو النفطية⁽¹⁾ بين بريطانيا وفرنسا⁽²⁾ وقد نصت اتفاقية لوند-بيرنجيه على أنه إذ ما عهد لبريطانيا بالانتداب على العراق فستعتمد إلى استعمال وساطتها لدى الحكومة العراقية من أجل ضمان الحصول على امتياز عمائل الذي كانت قد منحت لشركة النفط التركية أو للشركة التي ستحل محلها. وستحصل فرنسا على نسبة من رأسمال هذه الشركة وتتمتع بكل الحفوق التي قد تقرر لحملة الأسهم، على أن تكون خاضعة للإشراف البريطاني الدائم. ونصت الاتفاقية كذلك على أن تكون حصة بريطانيا من شركة النفط التركية 70٪ ويكون لفرنسا 20٪ أما البقية فتخصص للحكومة العراقية المقبلة⁽³⁾.

إن هذا الاتفاق بين دول أوروبا قبل وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى لم يكن إلا جذوة تحت الرماد إذ لم تكد تشب نيران الحرب وتحمل القوات البريطانية منطقة الخليج العربي وجنوب العراق حتى عاد التنافس بين هذه الدول مرة أخرى على تقسيم ثروات العراق والوطن العربي التي كانت في هذه الأثناء جزءاً من

(1) هو المؤتمر الذي عقد في باريس في نيسان عام 1920 بين كل من بريطانيا وفرنسا وأستراليا وإيطاليا واليابان، دعى المؤتمر مستقبل الولايات العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية في ختام الحرب فقرر في دورته في 23 نيسان انتداب بريطاني على العراق وفلسطين وانتداب فرنسا على سوريا ولبنان، خلال المؤتمر أصبحت الولايات للتحطة بعد أن رفض المؤتمر من إقرار نظام عصبة الأمم فاقصر المؤتمر على كل من بريطانيا وفرنسا اللتين عاملتا إيطاليا على أنها دولة ثانوية، أنظر سعيد أمين، الوطن العربي، (القاهرة: لانت)، ص 31

(2) باسم أحمد العاصم، "وثائق اتفاقيات النفط اتفاقية لوند-بيرنجيه"، مجلة النفط للتنمية، بغداد،

العدد 2، أيار 1977، ص 166.

(3) أحمد ولاية الموصل، ص 391.

أمالك الدولة العثمانية⁽¹⁾. فكانت الفول الأوربية تتنافس فيما بينها للاستحواذ على ما يمكن استحوازه من ممتلكات الدولة العثمانية، وظهرت هنالك بعض انقصاي، التي قام البريطانيون فيها بدور كبير لترسيخ تفوذهم ومنها مشكلة الموصل⁽²⁾. إذ احتلت بريطانيا الموصل بعد إعلان هيئة مودروس (Modrows) في 30 تشرين الأول 1918 فعدت بريطانيا الاحتلال لضرورات عسكرية مستندة إلى نصوص الهدنة، التي أعطت الحلفاء الحق في احتلال أية نقطة إستراتيجية، في حين ذهب الأتراك بزعماء مصطفى كمال أتاتورك إلى أن الاحتلال غير شرعي لأنه وقع بعد إعلان الهدنة. فظهرت نتيجة لتضارب الادعاءات مشكلة الموصل إذ أن كل من هذين الطرفين يحاول الاحتفاظ بالموصل خدمة لمصالحه وأغراضه⁽³⁾.

(1) مازن هيد مصطفى، "التنافس الاستعماري على البترول العراقي"، مجلة أفاق عربية، بغداد، العدد 2، السنة 10، تشرين الأول 1984، ص 55

(2) عندما وقعت اتفاقية سايكس-بيكو 9-16 أيار 1916 كانت بريطانيا تفكر في أن تستخدم فرنسا كحاجز بينها وبين روسيا، لذلك وافقت بريطانيا على إعطاء ولاية الموصل إلى فرنسا ولكن بريطانيا بعد الثورة البلشفية 1917 وانسحاب روسيا من شؤون الشرق الأوسط بدأت تحلم في تكوين إمبراطورية (الشرق الأوسط) وهكذا أصبحت ولاية الموصل مهمة لادخاها في هذه الخطة لأسباب جديدة فضلاً عن النفط وفي كانون الأول 1918 حاول كلمنتسو رئيس وزراء فرنسا في لندن أن يفتح لويد جورج بالاعتراف = = باتفاقية سايكس-بيكو من جديد ولكن لويد جورج طالب بتعديل الاتفاقية لهما بعض ولاية الموصل وفلسطين وقد وافق كلمنتسو على نقل ولاية الموصل إلى منطقة عموم بريطانيا مقابل أن تنال فرنسا حصّة من نفط الموصل وأن تؤيد بريطانيا فرنسا تأييداً تاماً ضد اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك ونتيجة لأطماع هذه الدول بنفط الموصل والتناحر الدولة العثمانية ونشوء ملكة العراق تحت وصاية بريطانيا ظهرت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الأولى. انظر تفاصيل حين: مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية- التركية وفي الرأي العام، (بغداد 1955)، ص 7-23.

(3) ابراهيم خليل أحمد وجعفر عباس حملي، تاريخ العراق للعاصر، (الموصل، 1989)، ص 46

لقد أرادت بريطانيا أن تجعل مشكلة الموصل تهديداً متواصلاً للعراق لكي تضطره إلى تسليم النفط إليها. كما أن اللجنة⁽¹⁾ التي أرسلت إلى العراق كانت، كما هو واضح، تميل إلى بريطانيا والدليل على ذلك أن اللجنة لم تبت في القضية إلا بعد أن تأكدت من أن شركة النفط التركية قد استطاعت الحصول على الامتياز في 14 آذار 1925، وبعدها بخمسة أيام فقط قررت اللجنة إنهاء أعمالها وتم نشر القانون الأساسي العراقي في 21 آذار أي بعد أسبوع من توقيع الامتياز⁽²⁾.

لقد كان توقيع الامتياز بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية يمثل قفزة كبيرة في المصالح الإستراتيجية البريطانية في العراق، إذ أن بريطانيا استطاعت من خلال هذا الامتياز أن تضمن لها مصالح ثابتة ودائمة من قبل الحكومة العراقية التي تأسست تحت العلم البريطاني آنذاك، وينض النظر من المساهمين في الشركة فقد كانت بريطانيا هي المالك والمسيطر الوحيد على الشركة، فكانت تلك بحق أكبر خدمة تقدمها الحكومة العراقية آنذاك لقوات الاحتلال البريطاني لا سيما إذ أدركنا أن هذا الاتفاق الذي وقعت عليه حكومة العراق قد جاء بدون رضاها، وقد أصبح اسم شركة النفط التركية فيما بعد باسم شركة نفط العراق⁽³⁾. وقد منح الامتياز لهذه الشركة لغاية عام 2000، وقد اقتضت هذه الاتفاقية بأن لشركة يحسب

(1) في 24 أيلول 1925 اجتمع مجلس عصبة الأمم وقرر المجلس بناءً على الاقتراح البريطاني إرسال لجنة من عصبة الأمم إلى منطقة الحدود المتروكة على الوضع في المنطقة في خط بروكسل، وقد تألفت اللجنة من الجنرال ليندون رئيساً وكل من العقيد الركن رودولف ياك من وزارة الدفاع الوطني الهولندي، وأيد لورتيكا من من السلك الدبلوماسي الأسباني كمتطعين، وماركوس من السلك الدبلوماسي النمساوي كسكرتير. الجنرال ليندون وآي شلر عضو سكرتارية العصبة كسكرتير للجنة. انظر: حبيب، المصدر السابق، ص 139-141.

(2) خليل، المصدر السابق، ص 121.

(3) تغير اسم شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق (L. P. C.) في 8 حزيران 1929

أن تبقى بريطانية الجنسية وأن يكون رئيس مجلس إدارتها بريطاني، والذي رد في مراودة العراقيين هو رفض الشركة السماح للعراق بالمشاركة في إدارة شؤونها وتوجيه أعمالها وعدم وجود أي عراقي يعمل فيها، وقد اقتضت مشاركة العراق فيها على الحصول على نسبة أرباح تبلغ 2/ فقط⁽¹⁾.

د. الاحتلال البريطاني للعراق:

من العوامل الاستراتيجية والاقتصادية التي مر ذكرها آنفاً كانت تقف وراء رغبة بريطانيا باحتلال العراق احتلالاً عسكرياً مباشراً، فالموقع الجغرافي للعراق على طريق الهند التي عرفت بـ (درة التاج البريطاني)، ووجود نهري دجلة والفرات وقربهما من البحر المتوسط لتسهيل عملية نقل البضائع والأشخاص وغيرها فضلاً عن المركز التجاري المهم الذي يشكله العراق بين مفترق الطرق وتنامي الرغبة البريطانية بالسيطرة على هذا الموقع ووضع اليد على النفط، كل ذلك كان ماثراً لاهتمام السياسيين البريطانيين⁽²⁾.

إن مشروع الاحتلال البريطاني للعراق لم يكن جديداً بل هو مشروع قديم تعود جذوره إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين وضع الكولونيل رولونسون (Colonel Robinson) القنصل البريطاني في بغداد (1843-1859) مذكرة في يوم 13 حزيران 1853 إلى وزارة الخارجية البريطانيةحث فيها حكومته إلى احتلال العراق⁽³⁾.

(1) أنثوني سابينسون، الشبكات السيج شركات القبول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمه عن اللغة الانكليزية سامي هاشم طاء، (بيروت، 1967)، ص 103 - 104 .

(2) حليل، المصدر السابق، ص 44

(3) التميمي، المصدر السابق، ص 93 .

وعلى ما يبدو أن الحكومة البريطانية لم تأخذ هذه التوصية بمجدية آنذاك، إلا أن تنامي المصالح البريطانية في المنطقة بمرور الوقت دفعها إلى التفكير بإيجاد حجابة لهذه المصالح إضافة إلى الخوف من ظهور منافسة لها في المنطقة لا سيما بعد أن أصبحت ألمانيا تشكل خطراً كبيراً على المصالح البريطانية التي تنوعت بشكل كبير، وكتيجة لذلك، أناطت حكومة الهند عام 1911 مهمة الاحتلال المباشر لمصر إلى لجنة رياضية تألفت من الأدميرال سلايد (Admiral Sir. E. Slade) قائد البحرية العام وبرسي ليك (Sir. Percy Lake) رئيس الأركان العامة في الهند و هنري مكماهون (Sir. H. McMahon) سكرتير الشؤون الخارجية في الهند وبرسي كوكس (Sir. Percy Z. Cox) المقيم السياسي في الخليج العربي. فقدمت اللجنة تقريرها في 15 كانون الثاني 1912 وأوصت باحتلال الفلوجة والبصرة تعزيراً لمكانة بريطانيا في الخليج العربي⁽¹⁾.

وعلى الرغم من عدم الأخذ بمقترحات اللجنة في حينها لأنها كانت سابقة لأوانها إلا أن القناصل البريطانيين في بغداد والموصل والبصرة انصرفوا لإعداد المعلومات اللازمة عن الجيوش العثمانية وأعدادها وتجهيزاتها وتقدرتها على التحرك فضلاً عن القيام بوضع الخرائط اللازمة للأعمال العسكرية⁽²⁾. ومع بداية اندلاع الحرب العالمية الأولى وجدت بريطانيا الفرصة مواتية للقيام بعمل عسكري ضد الدولة العثمانية متخذةً من وقوف العثمانيين مع الألمان ذريعة قوية لاحتلال العراق، وقد مر احتلال العراق بثلاث مراحل :

(1) النديم، المصدر السابق، ص 94 .

(2) أحمد عزيز، العراق المعاصر، ص 10 .

المرحلة الأولى :

أعدت الحكومة البريطانية أولى حملاتها لغزو العراق بقيادة الجنرال دلامين (Dilamin) وهذه الحملة صارت تعرف فيما بعد بحملة (D) الحرف الأول من اسم القائد المذكور، وجعلتها تتجه إلى البحرين وترايط فيها ثم صدرت الأوامر السرية في أواخر تشرين الأول عام 1914 بالاتجاه شمالاً، وفي السادس من تشرين الثاني نزلت إلى البر قرب شط العرب القوة البريطانية الهندية فاستولت على الفاو تحت اسناد المدفعية البريطانية، وفي اليوم نفسه أصدر برسي كوكس الذي كان يرافق الحملة بوصفه رئيساً للحكام السياسيين في الخليج بياناً أشار فيه إلى أسف الحكومة البريطانية لمعاداة الدولة العثمانية وإعلان الحرب عليها، وقد طمأن من خلال بيانه السكان في البصرة بأنهم سوف لن يتعرضوا لهم إذا ما وقفوا موقفاً ودياً ولا يساعدون الجنود العثمانيين⁽¹⁾.

وعلى ما يبدو فإن السلطات العثمانية الموجودة في البصرة لم تكن تعلم من خلال بريطانيا والفاو ومدخل شط العرب إلا في اليوم الثاني من خلاك المدنيين الذين غادروا المنطقة إلى البصرة، فاستعدت القوات العثمانية لعبء التقدم البريطاني إلا أن حركة هذه القوات كانت غير نظامية وغير مدروسة ومليئة بالأخطاء إذ لم تكن لديهم أية معلومات عن الموقع البريطاني ولا خرائط للمنطقة بعكس القوات البريطانية التي كان تقدمها مبني على حسابات وتقديرات دقيقة مكنتهم من دحر العثمانيين في معارك السنية وصيخان وكوت الزين وفتح الطريق أمام هذه القوات لاحتلال البصرة حيث انسحبت هذه القوات باتجاه القرنة ودخلتها القوات البريطانية في 22 تشرين الثاني، وأذاعت السلطات البريطانية بعد دخولها البصرة

(1) «مراز، المصنف السابق، ص ص 16-17.

خطاباً دعت فيه أهالي البصرة إلى التعاون معها باعتبارها السلطة الوحيدة القائمة واقعياً ووعدهم بالحرية والعدالة⁽¹⁾.

كان لاحتلال البصرة ميناء العراق الوحيد أثر كبير في تشجيع البريطانيين على الاستمرار لحملتهم في العراق، لذلك اتجهت قوة برية وعائية في دجلة فشكنت من احتلال العمارة في 30 حزيران 1915، ثم احتلت قوة ثانية اتجهت عبر القمرات الناصرية في 25 تموز من العام نفسه، وهكذا استطاع البريطانيون السيطرة على الثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية، وباحتلالهم هذه المناطق انتهت أول مرحلة من مراحل الغزو البريطاني إذ أصبحت ولاية البصرة كلها تقريباً تحت السيطرة البريطانية⁽²⁾.

بدأ لبريطانيون منذ أن وضعوا أقدامهم في البصرة بنشاط واسع فعينوا حاكماً سياسياً

هو الرائد دافسي براونلو (D. A. C. Brownlow) وبدأ في إدخال التنظيم الجديدة إليها والتدخل في حياة أهلها تدخلاً كلياً وقد زار نائب المسك في الهند البصرة وخطب في عدد كبير من وجهائها وملاكها وشيوخ بعض القبائل القريبة منها واعدأ إياهم كأي مستعمر، بمستقبل زاهر تحت ظل الاحتلال⁽³⁾.

المرحلة الثانية :

شجع احتلال ولاية البصرة، والانهيار السريع للمقاومة العثمانية، الفداة العسكريين البريطانيين على طلب التقلد نحو بغداد خصوصاً وأن احتلال البصرة جاء مطبقاً لتوقعات والخطط التي رسموها لذا أخذت حكومة الهند على عاتقها

(1) أحمد، تاريخ العراق المعاصر، ص 11-12 .

(2) البراز، المصادر السابق، ص 17-18 .

(3) المصدر نفسه، ص 18 .

تحقيق فكرة الرحف نحو بغداد بعد تعيين الجنرال جون نيكسون (John Nixon) كقائد للقوات البريطانية في العراق في 9 نيسان 1915 وخواتمه بالرحف نحو بغداد^(١).

تقدمت القوات البريطانية باتجاه الكوت وتم الاستيلاء عليها في 30 أيلول 1915^(٢) ثم تقدمت هذه القوات نحو بغداد حتى وصلت المدائن التي تبعد 30 كيلو متر جنوب بغداد، ف وقعت هنالك معركة كبيرة بين القوات العثمانية والقوات البريطانية إنكسرت فيها الجيوش البريطانية مما أدى إلى انسحابها إلى مدينة الكوت^(٣) فاستغل العثمانيون هذا الانسحاب، وقاموا بتعقب القوات البريطانية المتراجعة وتمكنوا من محاصرتهم في مدينة الكوت في 7 كانون الأول 1915، وقد استمر الحصار حوالي خمسة أشهر ذاق فيها البريطانيون ويلات الحصار وقد حاول البريطانيون مرات انقاذ جيشهم المحاصر ولكن دون جدوى، مما اضطر البريطانيين المحاصرون إلى الاستسلام في 29 نيسان 1916، وبلغ عدد القوات التي استسلمت (13.500) ألف جندي عدا الضباط، وأرسل هؤلاء أمرى إلى الأناضول^(٤).

ان هذا الاندحار والخسائر التي تكبدها البريطانيون خلال هذه المعركة كانت بحق ضربة موجعة مما حدا بالبريطانيين إلى تعيين لجنة للتحقيق في سير العمليات

(1) أحمد، تاريخ العراق للعاصره، ص 13 .

(2) مري فومر، نشأة العراق الحديث، ط1، ج1، ترجمه عن اللغة الانكليزية سليم طه التكريتي، (بغداد، 1989)، ص 75 .

(3) البرار، المصلو السابق، ص 21

(4) أحمد، تاريخ العراق للعاصره، ص 14 .

الحرية في العراق، وقد قيل في أسباب هذا الاندحار استهانة القائد العام البريطاني جون دكن (John Diken) بقدرة العراقيين والقوات العثمانية⁽¹⁾

لقد أنهت الحماير التي تعرضت لها القوات البريطانية المرحلة الثانية من مراحل الاحتلال البريطاني للعراق، والتي كان البريطانيون يتأملون فيها الكثير والكثير، إلا أن استهانتهم بالطرف المقابل كان له الأثر الكبير في لحاق الهزيمة بهم، مما تطلب منهم وقتاً ليس بالقليل لإعادة تنظيم جيشهم وحساباتهم.

المرحلة الثالثة :

بالرغم من الخسائر الفادحة التي مني بها البريطانيون في حصار لكوت إلا أنهم قاموا، بجلب قوات جديدة ومعدات وفيرة وأنعموا يستعملون شحطة وحلر لاسرجع الكوت ومن ثم الاستيلاء على بغداد. وقد رافقت الاستعدادات العسكرية البريطانية عوامل سياسية كان لها الأثر الكبير في الإسراع باحتلال بغداد. فالاتفاقية السرية بين بريطانيا وفرنسا والتي عرفت لاحقاً بـ (معاهدة ساكس بيكو، 1915) كانت من العوامل المهمة لإتمام سيطرتها على المنطقة ما بين بغداد والبصرة، تلك المنطقة التي أصبحت من حصنة بريطانيا بموجب الاتفاق السري آنف الذكر. لهذا سمحت بريطانيا للجنرال ستانلي مود (Stanley mood) الذي أصبح قائد الجيش في هذه المنطقة بالتقدم نحو بغداد معلناً انتهاء بدء المرحلة الثالثة من مراحل احتلال العراق⁽²⁾.

استأنفت القوات البريطانية هجومها ضد العثمانيين في أوائل عام 1917، ودارت معارك طاحنة بين الجانبين تضعف فيها مركز العثمانيين الذين انسحبوا

(1) أيرانت المصدر السابق، ص 226 .

(2) البزار، المصدر السابق، ص 22 .

من الكوت نحو الملائن يوم 27 شباط وتحصنوا فيها، لكن البريطانيين استمروا في تقدمهم نحو الملائن ما دفع العثمانيين إلى الانسحاب نحو نهر دجل في 16 آذار ثم انسحبوا من بغداد فدخلها البريطانيون بقيادة الجنرال مود في 17 آذار⁽¹⁾

إن احتلال بغداد كان يمثل المرحلة المهمة والصعبة للبريطانيين من مراحل احتلالهم للعراق، ولا سيما أنهم يحدون ذلك رد فعل الحرس الذي لقنه العثمانيون لهم في حصار الكوت، مما أعطاهم حافزاً كبيراً للتقدم لاحتلال مناطق العراق الأخرى ولا سيما بعد أن اتضح أن أمامهم مناطق ضعف العثمانيين. لتقدم الجيش البريطاني شمالاً بقيادة الجنرال مارشال (Marshal) الذي خلف مود بعد وفاته، فاحتلت القوات البريطانية سامراء في 22 نيسان 1917، وفي الوقت نفسه كانت هناك قوة بريطانية متجهة نحو الغرب بمحاذاة القوات فاحتلت الرمادي في 29 أيلول. كما استمر الجيش السائر بمحاذاة دجلة في سيره شمالاً فاحتل تكريت في 6 تشرين الثاني عام 1917، وقد بقي الجيش البريطاني عند الفتحة جنوب الشرقاط حتى أواخر تشرين الأول عام 1918، ولكن الجنرال مارشال وبناءً على الأوامر الصادرة إليه من الوزارة الحربية البريطانية استمر بالزحف فاحتل مدينة الموصل على الرغم من احتجاج القائد العثماني الذي عدّ هذا العمل مخالفة صريحة لهندة مودروس⁽²⁾. حيث أوعز مارشال إلى كاسلوس (Caslus) بالزحف نحو الموصل واحتلالها بحجة أن الأتراك ينسحبون منها وإن هناك خطر من وجود عناصر تثير الاضطراب وتعبث بالأمن والقانون. لقد احتل البريطانيون ولاية الموصل مستلدين في ذلك على تفسيرهم لشروط الهدنة التي لم تكن تحوي م يصر

(1) أحمد، تاريخ العراق المعاصر، ص 14 أمين سعيد الثورة العربية الكبرى، ج 2، (القاهرة، لا . ت)

ص 4 - 9.

(2) البرار، المصفر السابق، ص 24

على التخلي عن الموصل، لذلك نشأ ما يعرف بـ (مشكلة الموصل) وكان هذا الادعاء أحد الحجج العديدة التي قلمها الأتراك عند مطالبتهم بهذه الولاية فيما بعد⁽¹⁾ وباحتلال البريطانيين الموصل أصبح العراق كله تحت السيطرة البريطانية من الناحية العسكرية، إلا أن هذا الاحتلال البريطاني للعراق قد كلف بريطانيا كثيراً، فقد قدرت الخسائر البريطانية خلال مدة العمليات العسكرية بحوالي مائة ألف قتيل وجريح هذا فضلاً عن الخسائر المادية الكبيرة⁽²⁾.

هو الانتداب البريطاني على العراق وتأسيس الحكومة العراقية المؤقتة،
عندما شاركت الحرب العالمية الأولى على الانتهاء قامت الأوساط الحاكمة في كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا بالتباحث في كيفية التصرف تجاه المستعمرات الألمانية في أفريقيا والولايات العربية في الدولة العثمانية على أساس أن تلك الدول هي المتصرة في الحرب، وهي التي متضع صورة العالم الجديدة. وفي أثناء المحادثات التي جرت بصورة سرية بين هذه الدول تقرر أن يكون نظام الانتداب⁽³⁾ هو النظام الذي تسير عليه الدول المتصرة في الحرب في حكمها

(1) أحمد ولاية الموصل، ص 315-321

(2) S. H. Longrigg, Iraq 1900 - 1958, (London, 1953), P. P. 92-9

(3) الانتداب: نظام سياسي مؤقت استحدث بعد الحرب العالمية الأولى ومن عليه ميثاق عصبة الأمم عام 1919، ويقصد به وضع بعض البلاد التي تسكنها شعوب لم تكن أملاً لأن تستقل بشؤونها تحت إشراف بعض الدول المتقدمة للتفاوض بهذه الشعوب حتى تستطيع أن تتولى رمام أمورها بنفسها، فقسمت المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم الأقاليم التي يرى وضعها تحت نظام الانتداب إلى ثلاثة أنواع بحسب مبلغ رقيها وقلمها، النوع الأول يعرف بالمجموعة (أ) وهي البلاد التي تكون مهمة الدولة المتلمحة بالنسبة إليها هي الإرشاد والتوجيه ومثلها العراق وسوريا وشرق الأردن وفلسطين، والنوع الثاني يعرف بالمجموعة (ب) وهي الأنظمة المتحلقة ومثلها المستعمرات الألمانية في أفريقيا فتتولى الدولة للتالية إدارتها بشرط رعاية مصالح السكان للأوية والأديبة وحرمانهم

للمناطق الأنفة الذكر⁽¹⁾. وخلال المداولات التي جرت بين هذه الدول في مؤتمر الصلح في باريس قرر في سان ريمو يوم 25 نيسان 1920 انتداب بريطانيا على العراق بما في ذلك الموصل⁽²⁾.

عندما قام البريطانيون باحتلال العراق كانت ترافق حملاتهم تلك البعثات سياسية وفنية وقانونية ومند من الاختصاصيين بالشؤون الأساسية الأخرى. وقد زاد عدد هؤلاء بازدياد أهمية الحملة وتوسع أهدافها فقد كانت بريطانيا في بادئ الأمر تريد جعل العراق الأوسط والجنوبي أي بغداد والبصرة جزءاً من إندونيسيا كإدارة بومباي، وصرح أن ما عينوا حاكماً سياسياً في البصرة هو الجنرال باريت (Barrett) الذي أخذ على عاتقه إدخال الأنظمة الهندية في مختلف نواحي الحياة، فأصبحت العملة الهندية هي العملة العثمانية والقوانين التجارية والتنظيمية الهندية صارت نافذة في الولايات إلى غير ذلك من التشريعات والأنظمة المختلفة، وظلت الحال على ما هي عليه إلى أن تم صرف النظر عن فكرة فصل جنوب العراق ووسطه عن شماله وتغلبت الفكرة القليلة بأن يكون العراق كياناً موحداً⁽³⁾.

ومستنداتهم، والنوع الثالث ومعرف بالمجموعة (ج) ويشمل بعض المناطق المتخلفة التابعة لشبهها الدولة الهندية كجزء من أقاليمها. ولما كان الهدف من الانتداب هو إعلاء شعوب هذه الأقاليم إلى النهوض ثمهداً لاستقلالها وإدارة شؤونها بنفسها ألزم قانون العصبة الدولة المنتدبة بتقديم تقرير سنوي لمجلس العصبة تفحصه لجنة الانتديات الدولية تقرأ فيه رأيها، وللعصبة إقالة الدولة من الانتداب إذا اخلت بشروط الانتداب وبعد قيام هيئة الأمم المتحدة حل نظام الوصاية محل نظام الانتداب. انظر: أحمد علي إسماعيل القاعوس السياسي، ط 3، (القاهرة، 1968)، ص 130.

(1) متشاكشلي، المصدر السابق، ص 155

(2) سعيد، الوطن العربي، ص 160.

(3) لبراز، المصدر السابق، ص 27.

مستخدم البريطانيون في حكمهم للعراق أسلوباً للمساومة والتسوية، فقد كانوا يقدرون على العراقيين الوعود والعهود ولكن دون جدوى، إضافة إلى أن سياستهم في العراق كانت سياسة للاستعمار المستبد الذي لا يهمه سوى مصلحته. وجرء سوء المعاملة فقد هبَّ العراقيون بثورة علنية في حزيران 1920 شملت أرجاء العراق كافة، فقد جاءت الثورة كرد على الإحباط الذي أصاب العراقيين الذين تطلعوا إلى الاستقلال بعد زوال الحكم العثماني، حيث أدرك العراقيون أنهم وقعوا فريسة بيد الاستعمار البريطاني⁽¹⁾.

إن ثورة العشرين هي ثورة لتضال طويل خاضه الشعب العراقي نتيجة لتطور المقاومة الشعبية ضد الاستعمار، ومن أجل الاعتراف للشعب بحق المصير، فقد بدأت الثورة بمواد لم تكن تتميز في بدايتها من معظم الانتفاضات العنيفة التي حدثت في البلاد في تلك الفترة، وكان للوضع الدولي في نهاية حزيران عام 1920 أثر كبير في تصعيد التضال التحرري للشعب العراقي. وبالإضافة إلى ذلك فقد تحطمت الآمال التي صعد بها بعض الوطنيين للخلص من العراق على حسن نية بريطانيا في إنشاء دولة عربية مستقلة في (الشرق الأدنى)، وكان القرار الذي اتخذ في مؤتمر سان ريمو عام 1920 والذي نص على اقتسام العراق وسوريا ولبنان وفلسطين بين كل من بريطانيا وفرنسا قد كشف عن تكرر المستعمرين للوعود التي قطعوها على أنفسهم للشعب العربي، وعلى ذلك أصبحت الشعارات التي تدعو

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفي، "أسس السياسة البريطانية في العراق"، مجلة الخليج العربي، البصرة،

المجلد 21، العدد 1975، ص 17.

إلى تعميق النضال ضد الوجود البريطاني تلقى تأييداً متزايداً بين مختلف الفئات الوطنية في العراق⁽¹⁾.

كانت ثورة العشرين نقطة تحول كبيرة في مسيرة العراق والعراقيين، فهي رغم عدم تكافؤ الطرفين إلا أنها استطاعت أن تحقق شيئاً ليس بالقليل، إذ أجبرت هذه الثورة المستعمرين البريطانيين على الإنهاء ولو بجزء من وعودهم وعهودهم للعراقيين، فمن النتائج المهمة التي تحققت عنها الثورة هي تنظيم العلاقات العراقية البريطانية على أسس تعاهدية. ففي 26 تشرين الأول أعلن برسي كوكس عن تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة نقيب أشرف بغداد (عبد الرحمن الكيلاني) حيث أعلنه مركزه الاجتماعي والديني وسمعته لإشغال موقع رئيس الوزراء حين انتخاب المجلس التأسيسي وإقرار شكل الحكومة التي يتنهبها في المستقبل، وشغل الموظفون البريطانيون مراكز استشارية حيث أصبحوا مستشارين للوزراء العراقيين⁽²⁾.

وبذلك وضع الحجر الأساس لقيام الحكومة العراقية، فعلى الرغم من الظروف التي ولدت فيها هذه الحكومة والتي احتوت على هيئة وزارية مؤلفة من رئيس وزراء ووزراء للداخلية والمالية والعدل والأوقاف والصحة والقطاع والأشغال العمومية والتجارة ووزراء آخرين لهم وزارات خاصة، إلا أنها كانت ابداً الأولى في مسيرة الدولة العراقية الحديثة، وقد عقدت هذه الوزارة أول

(1) ن. كوتلوف، ثورة العشرين التحررية الوطنية في العراق، ترجمه عن اللغة الروسية عبد الواحد كرم، (بغداد، 1971)، ص 175-178.

(2) وليد محمد سعد الأعظمي، اتفاقية رشيد علي الكيلاني، الحرب العراقية-البريطانية 1941 دراسة مؤلفة من، المضمين السياسية والقومية والاستراتيجية لثورة مايو 1941، (بغداد، 1987)، ص 13.

اجتماع لها في يوم الثلاثاء الموافق 2 تشرين الثاني 1920 برئاسة السيد عبد الرحمن الكيلاني⁽¹⁾.

و. مؤتمر القاهرة وقيام الحكم الملكي :

عرض نظام الانتداب على العراق بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو، آنف الذكر، وفي حزيران عام 1920 تم الإعلان عن هودة برسي كوكس لتطبيق مقترحات بونهام كارتر التي قبلت كأساس تبنى عليه مؤسسات الحكومة المؤقتة حسب شروط الانتداب⁽²⁾.

وفي الوقت الذي كانت فيه الأوضاع العراقية غير مستقرة في الداخل على الرغم من تأسيس حكومة مؤقتة قررت بريطانيا نقل وستون تشرشل من منصب وزير الحربية إلى منصب وزير المستعمرات، فكان أول ما فكر فيه الوزير الجديد هو إنقاص النفقات البريطانية في (الشرق الأوسط) إلى أدنى حد ممكن، وتجهداً لذلك قررت بريطانيا عقد مؤتمر في القاهرة يحضره ممثلو بريطانيا في بلدان المشرق ومن ضمنها العراق للمذاكرة في أفضل الطرق لخفض النفقات البريطانية وتعيين مستلبل الحكم في العراق⁽³⁾.

وبعد مداوالات عديدة ومناقشات حول اختيار الشخص الذي يتولى الحكم في العراق تم ترشيح الأمير فيصل بن الشريف حسين لعرش العراق خلال ذلك المؤتمر الذي عقد في القاهرة برئاسة تشرشل في 12 آذار 1921 والذي حضره من العراق برسي كوكس ومكرتيرته المنس يل (Bell) ووزير الدفاع جعفر العسكري

(1) عبد الرزاق الحسي، تاريخ الوزارات العراقية، ط5، ج1، (بيروت، 1978)، ص 17 - 18.

(2) مجموعة باحثين، الفصل في تاريخ العراق المعاصر، ط1، (بغداد، 2002)، ص 211.

(3) الحسي، المصدر السابق، ج1، ص 29.

ووزير المالية ساسون حقييل والجنرال هالدين (Halden) قائد القوات البريطانية في العراق وعدد من المستشارين البريطانيين⁽¹⁾.

كانت مسألة تنصيب الأمير فيصل ملك سوريا السابق قد بحثت بين فيصل والحكومة البريطانية قبل انعقاد المؤتمر في آذار 1921، حيث كان فيصل قد وافق على العرض الذي تقدمت به الحكومة البريطانية ليكون ملكاً على العراق، وكانت جميع النقط البارزة قد حسمت بينه وبين الحكومة البريطانية، ولم يبق المؤتمر القاهرة غير المصادقة على ترشيحه ورسم الخطة التي تتبع في تنصيبه ملكاً على العراق⁽²⁾.

اختير فيصل بن الحسين ملكاً لعرش العراق لأن بريطانيا كانت راغبة فيه، وأدركت أنه الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يحقق مبتهاها وأهدافها وأنها تستطيع من خلاله الوصول إلى أهدافها وطموحاتها في العراق، إذ أدركت بريطانيا على ما يبدو أن ليصل عندما يصبح حاكماً على العراق سوف يكون الوحيد من الحكام العرب الذي يمتلك فكرة عن مصاحب العملية التي تواجه إدارة شؤون الحكومة عربية بموجب خطوط غربية⁽³⁾.

في 23 آب 1921 تم تتويج فيصل بن الحسين ملكاً على عرش العراق وذلك في ساحة برج الساعة بقشلة بغداد، وقد حضر حفل التتويج ممثلون من ولاية بغداد والمندوب السامي البريطاني برسي كوكس والجنرال هالدين والكولونيل كورنواليس (Korinwalis) المستشار الخاص بالأمير وعدد من المسؤولين⁽⁴⁾.

(1) البرر، المصدر السابق، ص 66.

(2) حمد مظهر الأنهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية ميدانية، (بغداد، 1974)، ص 167.

(3) عمرو نسيب، أسرار من تاريخ العراق الحديث، مجلة أفاق عربية، بغداد، العدد 3، 1975، ص 20.

(4) الحسيني، المصدر السابق، ج 1، ص ص 59-60.

وبعد أن تم تنويع فيصل ملكاً وأصبح شكل الحكم واضحاً في العراق بقي أمام المندوب السامي البريطاني مهمة تأليف وزارة جديدة تأخذ على عاتقها نشر المعاهدة العراقية-البريطانية الأولى، وتأليف المجلس التأسيسي، فأبلغ الملك فيصل في 18 أيلول بأن يكلف عبد الرحمن الكيلاني بإعادة تأليف الوزارة تكون مهمتها نشر مشروع المعاهدة على التحرر الذي قبله الملك والوزارة السابقة، وإجراء انتخابات المجلس التأسيسي بطريقة تضمن عبيء أكثرية يمكن بواسطتها إقرار المعاهدة في المجلس التأسيسي⁽¹⁾.

بدأت الشكوك لدى الوطنيين من الموقف البريطاني تجاه العراق بعد أن نشرت الصحف العراقية تصريحات أج. أي. فيشر (H. A. Fisher) ممثل بريطانيا في عصبة الأمم أمام مجلس العصبة في 17 تشرين الثاني 1921، حول سياسة بريطانيا في العراق وقالت بأن واجبات بريطانيا وتمهلها كدولة متدبة ستخلق فعلاً إذا ما عقدت معاهدة مع الملك فيصل تضمن إشراف حكومة البريطانية على علاقات العراق الخارجية والقيام بالتعهدات الدولية الملقاة على عاتق بريطانيا، وأخيراً تدبير الإشراف البريطاني الحالي على العراق حسبما تدعو الحاجة إلى ذلك⁽²⁾.

سارت عملية انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي بالسرعة التي كانت الوزارة تشدها، وكانت الحكومة العراقية تؤيد وجود عناصر وطنية في هذا المجلس، كما أن الحكومة البريطانية كانت نشاطر الحكومة العراقية هذا الرأي لإضفاء الشرعية على حركة الانتخابات أمام الناس في العراق وأمام عصبة الأمم في الخارج ولتبين للعالم أن العراق يتمتع بنظام دستوري يساير رغبة العراقيين كافة، وهكذا انتهت

(1) أحمد تاريخ العراق المعاصر، ص 37

(2) الأدهمي، المصدر السابق، ص 200-201.

الانتخابات، وفي 22 آذار 1924 استصدرت الوزارة أمراً ملكياً نص على افتتاح المجلس تأسيسي، وبالفعل تم افتتاح المجلس في 27 آذار 1924، وهكذا أصبح شكل الحكم في العراق ملكياً مقيداً بنظام دستوري، واستطاعت بريطانيا من خلال سيطرتها المطلقة إلزام العراق بقبول المعاهدات التي كانت تفرضها على العراق ابتداءً من معاهدة 1922 حتى معاهدة 1930 والتي كبلت العراق بقيود كبيرة وأصبحت مقدرات العراق بموجب هذه المعاهدات تحت سيطرة بريطانيا⁽¹⁾

يتبين لنا مما سبق أن بريطانيا سعت جاهدة، ومنذ تدخلها في العراق، لجعله تابعاً لها عن طريق السيطرة على الإمكانيات الاقتصادية لهذا البلد، وتسخير هذه الإمكانيات لخدمة الأغراض البريطانية، كما كان النفط الدور الكبير في توجيه سياسة بريطانيا نحو العراق ومحاولة بريطانيا الانفراد بالعراق وعدم إدخال أي شريك لها في خيراته، ولذلك نجدها تبعد منافسيها عن طريق الاتفاقات والمعاهدات التي تعقدها معهم. وكما سبق وأن قلنا وجدت بريطانيا نهاية الأمر وضرورة احتلال العراق عسكرياً ليكون كل شيء تحت أيديها وأمام أنظارها، وكان لها ذلك بين عامي 1914-1918، وبذلك استطاعت بريطانيا ترسيخ نفوذها في العراق فيما بعد عن طريق توجيه الحكومات العراقية للتعاقد خلال العهد الملكي وفق استراتيجياتها وخدمة أهدافها الاستعمارية. ولكن بريطانيا واجهت لسنوات طويلة المصالح الأمريكية التي أرادت أن يكون لها نصيب في العراق، وقد اتضحت هذه المصالح في مبادئ عديدة كما سنرى.

(1) الحسي، المصدر السابق، ج 1، ص 204

ثانياً : جذور المصالح الأمريكية حتى عام 1939 .

قد تختلف أساليب المستعمرين في الحصول على مطامعهم إلا أن هدفهم واحد، فالبريطانيون والأمريكان اللذين سعوا للحصول على موطئ قدم في العراق أو للحصول على امتياز معين أو غير ذلك، كانت حاجتهم الاستحواذ على الخيرات وتأكيد نفوذ سياسي، وانطلاقاً من هذا المبدأ تحركت الولايات المتحدة بعد أن أعلنت استقلالها عن بريطانيا عام 1783 أن من الضروري أن يكون لها دور متميز في الساحة الدولية⁽¹⁾. لكن من الأمور المعروفة أن الرعايا الأمريكيين في العراق كانوا قلة، وقد قامت القنصلية البريطانية في بغداد بالإشراف على رعايا الأمريكيين في العراق بموجب الأمر الصادر في 30 كانون الثاني 1882 والذي خولت لها أمريكا بريطانيا بالإشراف على رعاياها⁽²⁾. وبدل هذا الأمر الصادر على أن الولايات المتحدة لم يكن لديها نفوذ واسع في العراق آنذاك، أما لأنها لم تكن راغبة في ذلك أو لأنها لم تكن تملك الإمكانيات لتوسيع نفوذها. بعد فترة قصيرة قامت بفتح قنصلية لها في بغداد في 14 أيلول 1888 وعينت جون هنري (John Henry) أول قنصل لها في بغداد والذي كان يعمل في السلك الدبلوماسي في استانبول لمدة سبع سنوات، وقد وصل هذا إلى بغداد في 9 كانون الثاني 1889، وصادف قدومه إلى بغداد انتشار وبائي الكوليرا والملاريا مما اضطره إلى اللجوء إلى المناطق الجبلية لفترة من الزمن⁽³⁾. إلا أن تواجد القنصل الأمريكي في بغداد كان مثلياً إذ تولى القنصل البريطاني العام تويدني (Tweedie) إدارة أمور القنصلية الأمريكية لفترة

(1) عبد مجيد «معي»، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية للحديث، ط1، (بيروت، 1983)، ص 88

(2) لوريمر، المصالح السابق، ج7، ص 3956 .

(3) إياد حسني ياسين مروحان، بواكير النشاط الأمريكي في العراق حتى عام 1921، رسالة ماجستير غير

مشفرة، كلية التربية، جامعة الموصل 2001، ص 18 .

لتجارية التي عقدتها أمريكا مع الدولة العثمانية والتي ضمنت من خلالها حق المتاجرة مثلما ضمنت من قبلها بريطانيا.

أ. المصالح الاقتصادية.

ترجع جذور العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر عندما وقع الطرفان اتفاقية تجارية في 7 أيار 1830 وهي أول معاهدة تجارية بين الطرفين، وقد منحت هذه الاتفاقية الأمريكيين امتيازات اقتصادية وتجارية وقنصلية⁽¹⁾. أما من ناحية العلاقات التجارية مع العراق فانها بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما عقدت اتفاقية ثنائية تجارية بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة عام 1864 ونصت على تنظيم الرسوم الكمركية بين الدولتين أسوة ببقية الدول الأخرى التي كان لها علاقة تجارية معها⁽²⁾.

وضمت هذه الاتفاقية الخطوط المرغوبة لسياسة الولايات المتحدة تجاه العراق على غرار ما سارت عليه بريطانيا، حيث أن تأسيس القنصلين الأمريكيين في بغداد والبصرة كان بدافع حماية كانت تلك للمصالح التي دخلت في طور النمو، ولا ننسى أن العراق شهد في تلك الفترة تطور عملية تصدير المواد الأولية الداخلة في الصناعة إلى الأسواق العالمية خصوصاً بعد فتح قناة السويس فكان العراق يصدر إلى الولايات

(1) للتفاصيل من نود للمعاهدة انظر: لوشيف وثيقة للوراء، استنبول، رقم البحث 3876 دفتر نامه همايون تاريخ الوثيقة 14 ذي القعدة 1245 .

(2) Resat Ekram , Osmanli Muahedehine Kaptulasi Yonder 1300-1920 , Lozan muahede desı , (Istanbul , 1924) , P. 206 .

المتحدة التمور وعرق السوس⁽¹⁾ والأصواف، وكانت التمور العراقية تصدر إلى أمريكا من البصرة التي تعد الجهاز الرئيسي لتصدير التمور حيث توجد فيها أكبر بساتين التحميل في العالم وخاصة على ضفتي في شط العرب⁽²⁾ وقد أخذت تجارة التمور بالتزايد خلال أربع الأجيال من القرن التاسع عشر، فبلغت قيمة صادرات التمور للولايات المتحدة 305 طن⁽³⁾. وفي عام 1906 بلغ مجموع ما صدر من التمور العراقية إلى الولايات المتحدة 6400 طن⁽⁴⁾.

أما بالنسبة لعرق السوس فقد قامت بعض الشركات الأمريكية في عام 1888 بمسح للمناطق التي توجد فيها الجذور والتأكد من وجودها ومن ثم إحصائها للتصدير، وإن هذه الشركات فيما بعد قد أصبحت على يقين بوجود كميات كبيرة من عرق السوس في العراق⁽⁵⁾. وفي بداية عام 1904 أنشئت في البصرة شركة لاستئجار أراضي عرق السوس ولاستحراجه وكبسه لغرض التصدير، ولكنها لم

(1) من لأشباب العينة يتم في مناطقي الكوت والموصل على سفاف الأنهر ويستخدم في الموصل كشراب في الصيف، قامت الشركات الأمريكية في 1888 بمسوحات في المناطق التي يتواجد فيها لغرض استغلاله في عملية تخليق التبغ الأمريكي وصناعة بعض الأدوية، واستأثرت أمريكا بحصة الأسد من امتيراده إذ بلغت 785 ألف طن، سرحان، المصدر السابق، ص 44.

(2) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، ج 1، (بيروت 1965)، ص 138.

(3) سرحان، المصدر السابق، ص 39.

(4) جاسم محمد حسن، العراق في العهد العثماني 1876-1909، مقال ماجستير غير منشور، كلية التربية، جامعة بغداد 1975، ص 407.

(5) حميد محمد القهوي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914، (بغداد 1980)، ص 388.

تبدأ عملها في البصرة إلا في عام 1905 وفتحت الشركة فرعاً آخر لها في الموصل عام 1911⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بالأسواق فقد قام التجار الأمريكيان في عام 1888 باستيراد الصوف من العراق مباشرة عن طريق البصرة، واشتروا وكلاء الشركات الأمريكية تقريباً نسبة 100/ من كمية الصوف المصدّر في ذلك العام إذ بلغ عدد البالات المصدرة إلى الولايات المتحدة في نفس العام نحو 15.000 ألف بالة⁽²⁾.

وبقيت الولايات المتحدة المستورد الأكبر للصوف العراقي التي كانت تستخدم في صناعة السجاد، وقد ساعدت تجارة الصوف فيما بعد على نشوء صناعة إهداء الصوف بالتصدير بعد غسله وتنظيفه وحزمه في بالات ملائمة للشحن، إلا أن ظروف الحرب العالمية الأولى أدت إلى توقف عمليات الشحن والتصدير نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية في المنطقة خلال الحرب والتي أدت إلى ركود التجارة الخارجية وكسادها⁽³⁾.

أما بالنسبة للاستيراد فقد كان العراق خلال تلك الفترة يستورد من الولايات المتحدة مادة الكيروسين أو النفط الأبيض، ففي عام 1887 قدمت باخرة أمريكية إلى ميناء بوشهر قادمة من نيويورك تحمل كمية كبيرة من الكيروسين وقامت بتفريغ قسم منها في الميناء وتوجهت بالقسم الآخر إلى البصرة⁽⁴⁾. ومن عام 1905 بدأ العراق باستيراد النفط الأبيض الأمريكي ذو النوعية الرديئة، إذ استورد

(1) حسن، التطور الاقتصادي، ص 135.

(2) القهراني، فليستر السابق، ص 37.

(3) سرحان، المصدر السابق، ص 48.

(4) الهوائيه، فليستر السابق، ص 423.

برخص ثمنه ليلبي حاجة الطبقات الفقيرة من السكان⁽¹⁾. وقد تضاعف الطلب على النفط الأمريكي بشكل كبير عام 1912 عندما وصلت باحرثان أمريكيتان تخصيصان شركة ستاندرد أويل الأمريكية وعلى متنها قرابة 15 ألف صفيحة من النفط⁽²⁾. أثار تدفق النفط الأمريكي إلى العراق مخاوف البريطانيين الذين أتركوا الخطر الذي يهددهم من جراء تقدم النفوذ الأمريكي في العراق لذلك سعوا بشتى الوسائل لحد من تعاظم النفوذ الأمريكي حيث سارعوا في الحصول على امتيازات استخراج النفط في العراق الأمر الذي أدى إلى نشوء صراع وخلاف بين شركات النفط الأمريكية والبريطانية وإلى جانب النفط كاذ العراق يستورد من الولايات المتحدة الإحرامات والشراشف، وكذلك وصلت في عام 1913 كمية من الجعة الأمريكية من مانشستر عن طريق شركة لابورن وهولت⁽³⁾.

الشركات الأمريكية العاملة في العراق :

كان دخول الأمريكان إلى العراق عن طريق التجارة، فكان من الطبيعي أن تحكم هذه التجارة وتقوم بتنظيمها شركات مختصة، لهذا أنشئت في لعراق مجموعة من الشركات الأمريكية التي كانت الواسطة بين تجار هاتين الدولتين، ومن هذه الشركات :

(1) السوداني، المصدر السابق، ص 21

(2) سرحان، المصدر السابق، ص 52

(3) بوكريك، المصدر السابق، ج1، ص 57 .

1. شركة زرنندي وهيسوي (Zarandi et Issawi) :

وهي شركة للتصدير تأسست في ثمانينات القرن التاسع عشر، وكانت تصف حصص الشركة أوروبي والنصف الآخر محلي⁽¹⁾. وقد تخصصت هذه الشركة في تصدير عرق السوس إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان يستخدم في صياغة لمائف السيكاثر بعد أن يخلط بالتبغ⁽²⁾. وقد حققت هذه الشركة أرباحاً طائلة من جراء تصدير هذه المادة بالنظر لقلة الكلفة التي تدفعها الشركة للمستأجرين الذين يجمعون عرق السوس، فضلاً عن انخفاض كلف النقل النهري في نهري دجلة والفرات⁽³⁾.

2. شركة ماك أندرويز فوربس (Mac Andrews Forbes) :

إن الأرباح التي حققتها استيراد عرق السوس من العراق دفع التجار الأمريكيين إلى إنشاء شركة ماك أندرويز فوربس عام 1904 في البصرة⁽⁴⁾ والتي من خلالها يمكن للأمريكان استئجار الأراضي التي تحتوي على عرق السوس للقيام بعمليات استخراج وكبسه لغرض التصدير⁽⁵⁾، وقد حققت هذه الشركة نجاحات واسعة وصلت إلى حد احتكار تصدير هذا المنتج وأصبح للشركة فيما بعد فروع في بغداد⁽⁶⁾.

(1) آدموف، المصدر السابق، ص 233 .

(2) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، (بيروت، 1938)، ص 183 .

(3) آدموف، المصدر السابق، ص 233 .

(4) حليل علي مراد، "مهبوه للوصل"، موسوعة الموصل الحضارية، مجلد 4، (الوصل، 1992)، ص 375 .

(5) كمال مطهر أحمد، "النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط ويهود الرئيس ولبن"، مجلة أفاق صربية، بغداد، العدد 29 تشرين الثاني، 1976، ص 167 .

(6) John A. Denevo , American interests and Policies in the middle East 1900-1939 , (Minneapolis , 1968) , P. 39 .

اد سيطرة الشركة على متوج عرق السوس في البصرة وبغداد دفعها إلى السيطرة على صادرات ولاية الموصل من هذه المادة، حيث قامت الشركة بفتح فرع لها في الموصل عام 1911⁽¹⁾ إلا أن نشاط هذه الشركة قد شهد انقطاعاً خلال فترة الحرب العالمية الأولى. وقد ناشد عدد من تجار الموصل بضرورة الاستمرار في استثمار الأمريكيين لعرق السوس واستئناف عمل الشركة في الموصل⁽²⁾. إلا أن سلطات الاحتلال البريطاني بعد احتلالها للموصل قامت بوضع عراقيل في طريق الشركة لفرض إنهاء دورها ولتحويل إنتاج هذا المحصول إلى أيدي التجار البريطانيين، وبعد هذا صورة من صور التنافس المبكر بين البريطانيين والأمريكان في العراق⁽³⁾.

3. شركة أصفر (Asfar Co.) :

تعد هذه الشركة من أقدم الشركات التي تأسست في البصرة، إذ يرجع تاريخها إلى عام 1794 وكانت مهمتها استيراد البضائع من الهند عن طريق السفن الشراعية، ومن البضائع التي كانت تستوردها الأقمشة والشاي والسكر إضافة إلى أنها كانت تصدر التمور والحبوب كما أن مكابستها كانت من المكابس التي تأسست في البصرة⁽⁴⁾. كما كانت هذه الشركة المصدر الرئيسي للتمور العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵⁾.

(1) أحمد، ولاية الموصل، ص 241 .

(2) جريدة الموصل، المجلد 413، 11 تشرين الثاني، 1927

(3) جريدة الموصل، المصدر السابق

(4) حامد الباري، البصرة في الفترة العثمانية وبعدها، ط2، (بغداد 1970)، ص 113

(5) المصدر نفسه، ص 113 .

4. شركة مايكل إخوان (Michael Brother Co.) :

أنشأ هذه الشركة الإخوان وليام ورزوت مايكل في عام 1908 واهتمت هذه شركة بتصدير الحبوب والتمور، كما كان لها عدة مكاتب وأحدثت تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية في عملية التصدير⁽¹⁾.

5. شركة سيمون كريبلان (Simon Greeblan Co.) :

تأسست هذه الشركة في البصرة عام 1896 ونشطت في مجال استيراد البضائع وتصدير التمور والحبوب، وقد كان لهذه الشركة فروع في عدة مناطق من العراق، كما كان لها مكاتب وعدة من الدوائر لإدارة المعاملات التجارية، وكانت هذه الشركة تصدر التمور إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

كانت تلك أهم الشركات الأمريكية التي كان لها الدور الكبير في تنظيم حركة التجارة بين أمريكا والعراق فضلاً عن ذلك كانت هالك مصالح أمريكية أخرى تمثلت في إنشاء مصارف أمريكية، فالازدحام الاقتصادي الذي شهدته البصرة دفع المصارف إلى فتح فروع لها، فكان ذلك من عوامل تقدم تجارة العراق في أواخر القرن التاسع عشر، وسياً في زيادة قوة التجار الأوربيين والتجار العراقيين، ففي عام 1894 فتح البنك العثماني في البصرة فرعاً له وقام بإدارة الفرع أحد المصرفيين الأوربيين لكنه توفي في العام نفسه مما أدى إلى إغلاق فرع البنك تاركاً مراسلاً بسيطاً، إلا أنه أعيد افتتاح فرعه في البصرة عام 1904⁽³⁾ مما دفع بالأمريكان إلى استلاك فرع من البنك العثماني للمصرف في البصرة

(1) المصدر نفسه، ص 115 .

(2) مرجعنا، المصدر السابق، ص 58 .

(3) مرجعنا، المصدر السابق، ص 59 .

(Ottoman Bank in Basra) وقام بتولي الشؤون الأمريكية في البنك مدير لرئيسي⁽¹⁾.

ان، لغزو البريطاني للعراق عام 1914 قد صاحبه تقلص في حجم الصادرات العراقية إلى الخارج مما أثر على الصادرات العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عدم الاستقرار الحاصل آنذاك⁽²⁾. إلا أن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بقيت قائمة على الرغم مما تعرضت له التجارة خلال فترة الحرب العالمية من كساد ودمار الحق بكافة المناطق، إلا أن الفترة التي تلتها شهدت تحسناً ملحوظاً فكانت هنالك علاقات تجارية قوية بين التجار العراقيين ونظرائهم الأمريكيين، ويصعد تقوية العلاقات التجارية بين الموصل والولايات المتحدة الأمريكية وقام بعض من تجار مدينة الموصل بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقام التاجر داود سبيي بهذه الزيارة على حسابه الخاص وذلك في عام 1930⁽³⁾. وقام في العام نفسه تجار أمريكيين بزيارة الموصل لغرض تقوية العلاقات التجارية والسعي لترويج البضائع والمصنوعات الأمريكية في الأسواق العراقية بشكل عام⁽⁴⁾. كما أن التطور الحاصل في العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية دفع الحكومة إلى التعرف على مستوى نشاطها التجاري في العراق وذلك من خلال الرسالة التي بعثت بها وزارة الخارجية الأمريكية إلى الوزير المقيم في بغداد والقنصل العام في 8 شباط 1933 طالبة فيها بيان حجم هذا النشاط

(1) Van Ess Dorothy , *Pioneers in the Arab World* , (Michigan , 1974) , P 65

(2) حريدة الزمان، بغداد المعلق، السنة 11، 22 آب 1947

(3) محاضر جلسات غرفة تجارة الموصل، الجلسة 430 في 13 كانون الثاني 1930

(4) زهير علي أحمد النحس، النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين 1919- 1939، أطروحة

دكتوراه، غير منشورة، كلية الأطباء، جامعة الموصل 1995، ص 77

وأجراء دراسة شاملة له مما يدل على أن الولايات المتحدة كانت في تلك الفترة تندي اهتماماً ملحوظاً بالنشاط التجاري مع العراق⁽¹⁾.

وقامت الولايات المتحدة وفي سياق تطوير علاقاتها مع العراق في مجال النقل الجوي وتسهيل عملية نقل البضائع من وإلى العراق بالطلب من الحكومة العراقية في كانون الثاني

بإعطاء تخويل لطائرات شركة نفط كاليفورنيا لأن تحلق فوق الأراضي العراقية وتستخدمها كضاحلة لمبوط طائراتها⁽²⁾

ومن خلال سير عملية الاستيراد والتصدير من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية لهدف أن حجم المواد المستوردة من الولايات المتحدة إلى العراق عدا النفط قد ارتفع بصورة ملحوظة، ففي عام 1935 قدر ما استورد به (2.105.741) مليون دولار في حين قدر ما صدره العراق إلى أمريكا في العام نفسه به (2.600.298) مليون دولار كما بلغ عدد المؤسسات التجارية الأمريكية في العراق على مختلف أنواعها 8 مؤسسات تجارية⁽³⁾.

إن العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة وصلت إلى مستوى جيد وذلك قبل بداية الحرب العالمية الثانية حيث حصل تطور في هذه العلاقة تمثل في استخدام العراق لبعض الخبراء الأمريكيين للاستعانة بهم في المؤسسات والشركات العراقية آنذاك إذ قامت وزلوة الاقتصاد باستخدام ثلاثة من

(1) U.S.N.A , Department of State Washington , to the American minister Resident and Consul General Baghdad , Iraq , Date August 7 , 1934 , Film 19 , P 439 .

(2) U.S.N.A.No.879.6,Charged to:Telegram Sent, Staco Sterp, January 26, 1934 , Film 19 , P.533 .

(3) U.S.N.A, Recapitulation of American intrests in Iraq , Film 23 , P 127

الاحتصاصيين في زراعة التبغ وصناعته في عام 1939 بغية استحداثهم في مديرية الزراعة للمراقبة والإشراف على حقول ومزارع التبغ وتعبئة العلب وإلى غير ذلك من الأمور التي تساعد على رفع مستوى زراعة التبغ وترقية صناعته⁽¹⁾ به الضغط :

يرجع اهتمام الولايات المتحدة بالنفط العراقي إلى أواخر العهد العثماني، حيث شهدت تلك الفترة توجهاً أمريكياً نحو العراق خصوصاً بعد أن أثبتت الأبحاث العلمية المنشورة وجود كميات كبيرة من النفط فيه الأمر الذي دعا أمريكا إلى الدخول في منافسة مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا لمحاولة الحصول على امتياز التخليص من النفط، إذ قامت الولايات المتحدة بدعم الشركات والأشخاص الذين يتقدمون بالطلبات للحصول على امتياز من الدولة العثمانية⁽²⁾.

دخلت الولايات المتحدة في هذه الفترة مساومة مع الباب العالي⁽³⁾ حول امتياز النفط في العراق، حيث أرسلت في عام 1899 الأدميرال كوني ماكل جستر (K. M. Chester) إلى استانبول بحجة الحصول على تعويض عن الخسائر التي لحقت المبشرين الأمريكيين في أثناء ملوحة الأرمن⁽⁴⁾ عام 1896 ولأجل دراسة المشاريع الاقتصادية في الدولة العثمانية⁽¹⁾.

(1) جريدة الاستقلال، بغداد، السنة 20، العدد 3489، 25 تشرين الأول 1939

(2) Helmut Mecher , Imperial Quest For Oil Iraq 1900-1928 , (London , 1976) , P 7

(3) يقصد بالباب العالي الحكومة العثمانية .

(4) كان الأرمن في شرق الأناضول يمارسون الارهاب ضد المسلمين لاستغلالهم مما دفع المسلمين لرد عليهم ثم عرض لقتال بين الطرفين على توربا على انه مجازر تستهدف المسيحيين فالأحداث التي وقعت في استانبول 1895 وملوحة اليك العثماني 1896 قد أبرزت المشكلة من جديد وبشكل دام ومعرض السلطان عبد الحميد نفسه لعمليات الارهاب إذ تعرض لعملية اغتيال على يد أحد

لم تسعر زيارة جستر الأولى عن الحصول على امتياز، لذلك عاد في عام 1909 ودخل في مفاوضات مع الدولة العثمانية وحصل بموجبها على امتياز لبناء ميناء وسكك حديد في الأنصول يمتد لفرع منها إلى السليمانية عبر الموصل وكركوك مع حق التنقيب عن المعادن لمسافة 20 كم على جانبي السكة، فتأسست الشركة العثمانية-الأمريكية للتطوير (The Ottoman-American Development) لتنفيذ عقد الامتياز⁽¹⁾ إلا أن السفارة البريطانية في استانبول هارضت المشروع باعتبار جستر واجهة لشركة أمريكية ثم أن قيام الحرب العالمية الأولى أدى إلى تأجيل النظر في المشروع⁽²⁾.

أن ظروف الحرب العالمية الأولى والنقص الحاصل في النفط دفع الولايات المتحدة إلى الإسراع في الحصول على امتيازات النفط في الخليج العربي والعراق خاصة بعدما اتضحت أهمية النفط خلال الحرب، ولهذا حلت الحكومة الأمريكية شركاتها النفطية للحصول على أكبر قدر ممكن من النفط⁽³⁾.

وعند انتهاء الحرب أخذت الولايات المتحدة تراقب المفاوضات التي تدور بين الحكومتين البريطانية والفرنسية لاقتسام نفط الموصل بقلق كبير، وقد أثار احتكار بريطانيا للنفط في الأراضي المشمولة بالانتداب البريطاني استياء حكومة الولايات المتحدة. واعتبرت واشنطن الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وفرنسا

الارهابيين، الأرمن إلا أنه لها منها . وقد كانت خسائر المسيحيين البالغ فيها وكأنها حقائق لا تغيب الشك جوهر المشكلة الأرمنية . انظر: لوغلي، المصدر السابق، ص 119-120 .

(1) يوسف إبراهيم بركات، النفط مستعيد للشعوب، ج1، (بيروت، 1934)، ص 77 .

(2) خليل، المصدر السابق، ص 24 .

(3) المصدر نفسه، ص 25 .

(4) انداوي، المصدر السابق، ص 15 .

اتفاقيات احتكارية تغطي الحقوق الأمريكية في العراق خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر نفسها إحدى الحلفاء التي لها الحق في أن تعامل على قدر من المساواة مع حليفاتها بريطانيا وفرنسا⁽¹⁾.

وانطلاقاً من هذا المبدأ دخلت الولايات المتحدة في صراع مع بريطانيا في مؤتمر الصلح خصوصاً بعد أن استبعدت المصالح الأمريكية في المشاركة مع المصالح النمطية البريطانية والفرنسية في المؤتمر⁽²⁾. وأدركت الولايات المتحدة ومن خلال سير المحادثات أن بريطانيا تحاول استبعاد الولايات المتحدة من الحصول على أية حصة نفطية في المناطق الواقعة تحت انتدابها⁽³⁾.

وقد ظهرت أولى الصور للتنافس والصراع البريطاني-الأمريكي حول النفط عندما أرسلت شركة سوكوني (Cocony) الأمريكية اثنين من الجيولوجيين إلى العراق للبحث والتحري عن منابع النفط في أواخر آب 1919⁽⁴⁾. وفي العام نفسه طلب والتر تيفل (Walter Telfer) رئيس شركة نفط ستانفورد نيوجرسي عن طريق دائرة المعارف الأمريكية السماح لشركته بإرسال فرقة مسح جيولوجي إلى العراق، وقامت الولايات المتحدة بمفاتيح بريطانيا بالموافقة⁽⁵⁾. إلا أن الرد البريطاني على الطلبين كان الرفض مما دفع الشركات الأمريكية إلى التحريض

(1) أحمد، ولاية الموصل، ص 407، 406.

(2) انعماس، وثائق امتيازات النفط، ج 1، ص 169.

(3) سعاد رؤوف شير محمد، التدخل الأمريكي في العراق 1921-1939، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأدب، جامعة بغداد 1990، ص 80.

(4) أحمد، ولاية الموصل، ص 80.

(5) عبد الحميد العلوس، وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، ط 1، ج 1، (بغداد،

1973)، ص 63.

الحكومة الأمريكية على التدخل في الأمر بصورة تحقق نتائج إيجابية لهذه اشركات⁽¹⁾.

وبالتأكيد فإن بريطانيا أرادت الانفراد والسيطرة على منابع النفط في العراق متطلقة في ذلك على أنها الدولة المنتجة على العراق والتي من حقها ممارسة سلطتها التي تخولها السيطرة على منابع النفط ومصادر الطاقة في هذا البلد، إلا أن الظروف الدولية اللاحقة لم تكن في صالح بريطانيا التي كانت ترمي إلى الانفراد بنفط العراق، حيث كان لازماً عليها أن ترضي فرنسا مقابل تخليها عن ولاية الموصل، كما أن الولايات المتحدة كانت تطالب بسياسة الباب المفتوح (Open Door Policy)⁽²⁾، فعندما وضع العراق تحت الانتداب البريطاني في 25 نيسان 1920 كانت بريطانيا تتأمل ضمان مصالحها الاقتصادية وخصوصاً النفط⁽³⁾. وتهدف سياسة الباب المفتوح من وجهة النظر الأمريكية على الحفاظ على حقوق الولايات المتحدة في الأراضي المسلوخة من الدولة العثمانية والموضوعة تحت الانتداب، وقد أصرت وزارة الخارجية الأمريكية على رفض العودة إلى أوضاع هام

(1) همود الشرقاوي، أمريكا وشرق الأوسط، (القاهرة، لا. ت.)، ص 6.

(2) نص سياسة الباب المفتوح على: 1- معاملة وعليا جميع الأمم معاملة متساوية أمام القانون في أراضي المشمولة بالانتداب. 2- أن لا تكون الامتيازات الاقتصادية للمنطقة في أراضي المشمولة بالانتداب امتيازات واسعة للوجبة لجعلها محصورة بغثة معينة. 3- عدم منح امتيازات احتكارية بشأن أية مادة. انظر: تقرير لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية دور احتكار النفط الدولي في العراق (بغداد لا. ت.)، ص 13.

(3) بحيل، المصدر السابق، ص 47.

1914⁽¹⁾، وذلك لأن (الشرق الأوسط) عام 1920 يختلف تماماً عما كان عليه قبل عشرة أعوام⁽²⁾.

دفع موقف أمريكا للشود في سياسة الباب المفتوح بريطانيا إلى التفكير بالتخلي عن الانتداب وتنظيم علاقاتها مع العراق بطريقة جديدة تضمن مصالحها بأقل كلفة وذلك من خلال إنشاء حكومة وطنية تسيطر وراءها لتحقيق أطماعها الاستعمارية⁽³⁾. فعندما ظهر إلى العيان الاتفاق الانكلو - فرسي في سان ريمو أثار سخطاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية مما دفع وزير الخارجية البريطاني إلى إرسال برقية في 7 أيار 1920 إلى أكيوس (Akios) سفير بريطانيا في واشنطن موضحة فيها أن حقول النفط في العراق لا زالت مورد الثقب، وقد منعت كافة المسرحات وحقوق التملك خلال فترة الاحتلال العسكري ولم يمنح امتياز واحد لأي بريطاني أو مقدم طلب آخر، وقد تركت معالجة هذا الموضوع للحكومة العراقية عندما يتم تشكيلها وسوف يؤخذ بنظر الاعتبار المطالب الخاصة بالولايات المتحدة في الثقب عن النفط في المنطقة⁽⁴⁾.

إن هذا الصراع النفطي بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة أخذ صورا بعيدة، إذ أنه أصبح صراعاً واضحاً بين الطرفين، ففي قضية الموصل التي ورد ذكرها آنفاً وفي مؤتمر لوزان الذي نظم لعقد الصلح مع الحلفاء في 1923 وقف الوفد الأمريكي في هذا المؤتمر ضد بريطانيا، حيث أن الولايات المتحدة كان لها

(1) كانت الولايات المتحدة في تلك الفترة تتبع سياسة العزلة.

(2) ابراهيم خليل العلاف، "الولايات المتحدة الأمريكية وقطع للعراق حتى عام 1928 دراسة تاريخية"، بحث غير منشور بحوزة الباحث، ص 4.

(3) خليل، المصدر السابق، ص 47.

(4) العلاف، الولايات المتحدة، ص 5.

أطماعها في المنطقة وسبب العلاقات القوية بين أمريكا وتركيا فإن الأمريكيين وقفوا دون اعتراف الأتراك بالادعاءات النشطة البريطانية وأن الدعم الذي تلقاه الرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك من المصالح السياسية ولتجارية في الولايات المتحدة الأمريكية قد وقف في طريق تسوية المشكلة بالشكل الذي يرضي البريطانيين⁽¹⁾ رأت بريطانيا أنه من الأفضل لها إشراك إحدى الشركات الأمريكية حتى تذهب إلى مؤتمر لوزان مدعومةً بالتأييد الأمريكي في مواجهة تركيا⁽²⁾. من هذا المنطلق فقد شهدت العلاقات المتوترة بين شركات النفط الأمريكية والبريطانية، ومنذ حزيران عام 1922، تحملاً لموسماً، إذ أرسل مارك كيرنواي (Marc Kernwy) رئيس شركة النفط الأنكلو-فارسية برقية إلى أي بوفورد (I. Boford) في شركة ستاندرد أويل-نيوجرسي يقترح فيها إرسال مندوب للاجتماع بشركة النفط التركية بأسرع وقت ممكن⁽³⁾. اختارت مجموعة الشركات الأمريكية والتر نيكول (Walter Nikol) مدير شركة ستاندرد أويل-نيوجرسي ونائب داش (W Dash) ليمثلها في المفاوضات مع شركة النفط التركية⁽⁴⁾.

استمرت المفاوضات بين الطرفين الأمريكي والبريطاني لفترة طويلة، وقد نتج عن هذه المفاوضات أن توصل الطرفان إلى اتفاق في نيسان 1926 حول توزيع الحصص. وقد حصلت الشركات الأمريكية على 25٪ من أسهم شركة النفط

(1) هنري أ. لومستر، تكوين العراق الحديث، ترجمه من اللغة الانكليزية عبد المسيح حريده، (بغداد، 1939)، ص 274.

(2) صلاح العقاد، لتتروا أثره في السياسة الدولية والمجتمع العربي، (القاهرة، 1973)، ص 13.

(3) العلاقات، الولايات للتحقق، ص 19.

(4) المصدر نفسه، ص 20.

التركية واعترفت بشرعية امتيازات الشركة وحقوق العراق في ولاية الموصل^(١) وبذلك أعلت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً اعترافها بالانتداب البريطاني على العراق، وتم في عام 1926 عقد اتفاق أكد على مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة للمصانع البريطانية والأمريكية. وفي عام 1928 وزعت الحصص بين الشركات^(٢) ويمكن الأمريكيون من المشاركة في الامتياز بحصة قدرها 23.75٪ من حقوق استثمار النفط^(٣)

وعلى الرغم من هذه النسبة التي تمت بحصول الشركات الأمريكية على حصة لها في شركة النفط التركية إلا أنها لم تكف عن المطالبة بسياسة الباب المقترح وأخذت تحاول الحصول على امتيازات مستقلة في العراق وغيره من المناطق الغنية بالنفط مما أشعر كل من بريطانيا وفرنسا بالخطر الذي يهددهما من جانب أمريكا وصممتا على إهلاق سياسة الباب المقترح (علاقاً تماماً تجاه الأعضاء المساهمين في شركة النفط التركية حتى لا تتمكن الولايات المتحدة من الحصول على امتيازات

(١) صفاء عبد الوهاب المبارك، العلاقات العراقية-الأمريكية 1930-1962، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد 7، السنة 4، 1984

(2) يقصد بها الشركات الأمريكية التي أسهمت في الحصول على الحصة وهي سبع شركات. شركة تكساس (Texas) وشركة سنكلير (Sinclair) وشركة مكسيكان (Mexican) وشركة كولف (Gulf) وشركة سوكوني فاكوم (Socony Facum) وشركة ستانلرد لويس-بيوجرمسي (Standard Oil Of New Jersey) وشركة أتلانتك (Atlantic). انظر المبارك، المصدر السابق، ص 153.

(3) المصدر نفسه، ص 153

تحويلها بالتنقيب على النفط في العراق، سوّدت عرفت الاتفاقية للبرمة في 31 تموز 1928 باتفاقية لخط الأحمر (The Red Line Agreement)⁽¹⁾.

وهكذا تبين أن سياسة الباب المفتوح التي اعتنتها الولايات المتحدة لأمريكية لم تكن إلا خدعة من قبلها للدخول في التنافس على النفط ومن ثم على الباب بعد دخولها. حيث رأت بريطانيا أن تتجنب ما قد يقع من مصادمات بينها وبين الحكومة الأمريكية، فاضطرت إلى التنازل عن 23.75٪ من أسهم شركة النفط التركية، كما ببناء سابقاً، مما اضطر إلى تراجع الولايات المتحدة عن تأييدها لتركيا في الموصل واعترفت بالانتداب البريطاني على العراق، كما انضج فيما بعد أن المسألة

(1) هي اتفاقية المجموعة (The Group Agreement) في 31 تموز 1928، وقد شملت هذه الاتفاقية الجماعة المساهمة في شركة النفط التركية بموجب مبدأ الحرمان اللقي (وهو الشرط الذي تضمنته اتفاقية الخط الأحمر الذي يقضي بمنع أعضاء شركة النفط التركية من استثمار النفط بشكل منفرد ما لم يتم من طريق الشركة نفسها، وحذت النطفة المسؤولة بهذه الاتفاقية معظم الأراضي التي تشتملها الدولة العثمانية قبل انهيارها في الحرب العالمية الأولى). انظر: طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني-الأمريكي على نفط الخليج العربي 1928-1939، (بغداد 1982)، ص 106-107. من الحصول على امتيازات النفط التي للنفط التي تشمل الامبراطورية العثمانية السابقة باستثناء مصرى الكويت والأراضي المحولة إلا عن طريق شركة النفط التركية، وقد اشترت هذه المنطقة التي عرفت بالمنطقة الحمراء باللون الأحمر على خريطة الخلف بالاتفاقية، وتم توزيع الأسهم بنسبة 23 75 لكل من شركة دالوسي والأجلو ساكسون والشركة الفرنسية (Fracusedes Petrol Co.) وشركة استثمار الشرق الأدنى الأمريكية (The Near East Development Co.) و 15 لشركة المساهمات والاستثمارات المحدودة (The Participation Investment LTD.) وهي شركة خاصة بكونينكيان. انظر: العباس، وثائق امتيازات النفط،

ج ١٠، ص 102-123؛ سامسون، المصدر السابق، ص 104.

ليست مسألة احترام مبادئ أو شعارات بعيدة عن الواقع بل أن الأمر يتعلق بتقسيم الثنائيم وتوزيع المصالح الاقتصادية الاستعمارية⁽¹⁾.

ويبقى الصراع الأمريكي-البريطاني على النفط مستمراً، حيث أن اتفاقية الخط الأحمر، أنفة الذكر، لم تؤد إلى إنهاء هذا الصراع، حيث سمحت شركات نفطية أمريكية وبريطانية من خارج المجموعة المساهمة في شركة نفط العراق إلى الحصول على امتيازات نفطية منذ مطلع الثلاثينات وانتهى في مطلع الأربعينات بحصول شركة نفط العراق وبضمنها المصالح النفطية الأمريكية المتمثلة في شركة استثمار الشرق الأدنى على امتيازات أخرى غطت جميع

أراضي العراق⁽²⁾. والذي يؤخذ بنظر الاعتبار خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى أن الولايات المتحدة حاولت توسيع مصالحها التجارية الخارجية والدافع لذلك وجود فائض كبير لديها من رأس المال لدى المحافظة على احتياطيها من المخزون النفطي⁽³⁾. وبعد منافسة أمريكية بريطانية بدأت منذ عام 1930 توصلت الحكومة العراقية إلى اتفاق مع شركة إنماء النفط البريطانية المحدودة (The British Oil Development Co.)⁽⁴⁾ بخصوص منحها امتيازاً نفطياً. وفي 25 أيار 1932 تم توقيع عقد الامتياز الذي كانت مدته 75 عاماً، أما مساحة الامتياز

(1) العلاقات، الولايات المتحدة، ص 21.

(2) خليل علي مراد، "منشأ المصالح الأمريكية في نفط العراق"، نسلوه تاريخ الأطماع الأمريكية في العراق نظمها جمعية المؤرخين العراقيين فرع فينوى بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون يوم 4 أيار 1995، ص 82.

(3) فاضل محمد الحسيني، "التنافس البريطاني-الأمريكي على امتياز النفط في عمان 1922-1937"، مجلة الوثيقة، البحرين، العدد 37، السنة 19، 2000، ص 159.

(4) وهي الشركة التي تأسست في لندن منذ آذار 1928 للحصول على امتياز تعطي في الأراضي التي تتمتع بها شركة نفط العراق بعد أن تم اختيار قطعها.

فبلغت 46010 ميل مربع شملت الأراضي الواقعة غربي نهر دجلة شمال خط العرض 33 درجة⁽¹⁾.

بعد ضمان الولايات المتحدة حصتها في شركة نفط العراق أرادت أن تصع لها موطئ قدم في شركة نفط الموصل التي تأسست عام 1932 عندما منح امتياز هذه الشركة إلى شركة إيماء النفط البريطانية في 20 نيسان من العام نفسه⁽²⁾. حين كانت بريطانيا تملك كن أسهم الشركة وكانت تخشى في الوقت نفسه من دخول مساهمة المصالح الأمريكية في الشركة، لأنها كانت لتترك جيداً الإمكانات المالية الكبيرة التي يتمتع بها الأمريكيين، لذلك لم يكن للأمريكان دوراً أو مساهمة في شركة نفط الموصل⁽³⁾.

أما بخصوص شركة نفط البصرة والتي تأسست في 29 تموز 1938، فقد حاول الأمريكيان الحصول على امتياز هذه الشركة من خلال شركة تكساس والتي ليس لها علاقة مع شركة ستاندرد، إلا أن المصالح البريطانية بدعم من السفارة البريطانية حالت دون تقديم هذا الطلب⁽⁴⁾. حيث كانت شركة نفط العراق بالمرصاد لأي طلب أمريكي تقديمه الشركات الأمريكية مستغلة بذلك النفوذ البريطاني الكبير، حيث تمكنت شركة نفط العراق من أن تحصل على ثلاثة امتيازات قطعت مساحة إجمالية 437718 كيلو متر مربع أي 99.8٪ من الأراضي العراقية⁽⁵⁾.

(1) مراد، نشأة المصالح، ص 82.

(2) وهيم، المصدر السابق، ص 133.

(3) المصدر نفسه، ص 119.

(4) تحليل، المصدر السابق، ص ص 226-227.

(5) مراد، نشأة المصالح، ص 84.

ج. المصالح التبشيرية:

بالإضافة إلى المصالح التي ذكرناها آنفاً، فقد كان للولايات المتحدة الأمريكية دور فعال في إرسال بعثات تبشيرية إلى العراق كان الهدف منها التمهيد لجليء الأمريكان إلى المنطقة ونشر أفكار السيد المسيح (ع) في المناطق الإسلامية، حيث تعود فكرة إرسال بعثات تبشيرية إلى خارج الولايات المتحدة إلى مطلع القرن التاسع عشر عندما تأسس مجلس المنديين الأمريكان للبعثات التبشيرية الخارجية (American Board of Commissioners For Foreign Mission) في عام 1810 في مدينة بوسطن، وبعد ثلاثة أعوام من تأسيسه أرسل المجلس أول المبشرين إلى الهند⁽¹⁾.

بدأ نشاط المبشرين الأمريكان في العراق في النصف الأول من القرن التاسع عشر وفي المناطق الشمالية بالتحديد التي كانت تضم مكاناً يتمتعون إلى قوميات عربية وكردية وأقليات عرقية ودينية مثل الصبنة والأرمن والآشوريين⁽²⁾ وغيرهم. بدأ المبشرون بممارسة نشاطاتهم في المنطقة وكان أبرز هذه النشاطات تشييدهم الكنائس والمدارس الملحقة بها في القرى الكردية في الموصل⁽³⁾. كان لهذه البعثات

(1) كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمه عن اللغة الكردية أحمد ابلا عبد الكريم، (بغداد، 1984)، ص 72.

(2) ويقصد بهم النصارى من النساطرة القاطنين في منطقة جبال هكاري النبعة في قضاء جبولوك من ولاية ران في الأناضول، وتحت مملكتهم من برولري حتى كادر ومملتهم هي يونان وهكاري ويهدان وراوندوز، كان عددهم في منتصف القرن التاسع عشر يقارب 75 000 ألف سمة يؤلفون ثمان عشائر هي التياري الكبرى والتياري الصغرى وتجو وماديان وجيلوا الكبرى وجيلو الصغرى وديزان. أنظر: خالد عبد النعم، "الآشوريون" موسوعة العراق الخليل، ج ٢، (بغداد، 1977)، ص

(3) سرحان، المصدر السابق، ص 66

لتبشيرية دور كبير في نشر النحاية الأمريكية من خلا الكتب والكراريس وبمختلف اللغات منها العربية والكردية وغيرها، إلا أن الدور الرئيسي الذي قام به المشرون كان في جنوب العراق وبالتحديد في البصرة حيث فتحت الإرسالية التبشيرية الأمريكية المعروفة بالإرسالية العربية (Arabian Mission) أول مركز لها في البصرة عام 1891 ليكون قاعدة لنشاطاتها الاستعمارية والتجسسية في منطقة الخليج العربي⁽¹⁾. تأسست الإرسالية العربية في عام 1889 من جيمس كانتين (James Cantin) وفيليب فيلبس (P. Phelps) وصموئيل زومير (Samuel Zomer) طلاب المعهد اللاهوتي للكنيسة المصلحة الهولندية التي اتخذت من مدينة نيو برونزويك في ولاية نيو جيرسي الأمريكية مقراً⁽²⁾ لها والإرسالية الأمريكية العربية هي إرسالية بروتستانتية ذات أهداف تبشيرية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية⁽³⁾. فعندما انطلق كانتين في 18 كانون الأول 1890 من القاهرة قاصداً عدد من الدول في رحلة استطلاعية للبحث عن موطن قدم للإرسالية مرة بسواحل الخليج العربي وزار قطر والبحرين والبصرة وانتهى به المطاف في بغداد، حيث كانت تلك الزيارة بمثابة الانطلاقة الفعلية لبدء عمل الإرسالية نحو تحقيق أهدافها التبشيرية، فوقع اختياره على البصرة لكثافة سكانها ولسهولة الوصول إليها

(1) إبراهيم خليل العلاف، "الجذور التاريخية للأطماع الأمريكية في العراق"، ندوة تاريخ، لأطماع الأمريكية في العراق نظمها جمعية المؤرخين العراقيين فرع نوى بالتعاون مع اللجنة الامتشارية لشفاة والقرون في يوم 4 مارس 1995، ص 1.

(2) مرجان، الفصل السابق، ص 83

(3) عبد الملك حلف التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، ط1، (الكويت، 1982)، ص 45.

وموقعها الاستراتيجي، فضلاً عن أنها حسب وثائق الإرسالية¹ الأسبب لفتح ثغرة نحو المهلف⁽¹⁾

ويجب الإشارة إلى أن هذه الإرسالية حصلت على تعاون ومساعدة بعض المنظمات الأمريكية التي كانت قائمة في العراق آنذاك ومنها الإرسالية المتحدة والمجلس المسيحي للشرق الأوسط وجمعية الكنيسة التبشيرية⁽²⁾، مما ساعد على افتتاح الإرسالية فروع أخرى لها في العمارة عام 1895 وفي مدينة الناصرية عام 1897⁽³⁾.

كان نشاط هذه الإرسالية منذ شؤنها مفتعراً على خدمات تعليمية وطبية فضلاً عن محاولتها نشر الدين البصري وبيع الكتب المقدسة وطبعها كالتوراة والإنجيل وتوزيعها بأعداد كبيرة على النصارى، كما نشطت الإرسالية في إصدار بعض المجلات والصحف وباللغتين العربية والانكليزية حيث لم يكن لهذه الإرسالية بداية نشأتها أي نشاط سياسي يذكر⁽⁴⁾.

حيث اتجه الأمريكان نحو الميدان الطبي والتعليمي لأنهم أدركوا أنه أحسن وسيلة للترب من الناس هناك. ومنذ عام 1891 بدأت الخدمات الطبية في البصرة بسبب حاجة الناس الماسة إليها، إلا أن الأمريكيين واجهوا صعوبات في تقديم هذه الخدمات بسبب جهل الناس لأهمية هذه الخدمات وخصوصاً في مراحلها الأولى. ففي عام 1894 التحق الدكتور ج. ت. ويكوف (J. T. Weckoff) كعضو في

(1) حيد الله ناصر السبي، "نشاط الإرسالية الأمريكية-العربية للتبشير في شرق الجزيرة العربية"، مجلة الدار، العدد 2، العدد 1982، ص 132.

(2) التسمي، للتبشير، ص 49.

(3) السبي، المصدر السابق، ص 133.

(4) Denevo, Op. Cit., p.p. 11-12

الإرسالية في البصرة وحادث قتلوه انتشار مرض الحمى مما تطلب العمل جهود كبيرة لم يستطع الطبيب المذكور القيام بها لوحده مما استوجب إحضار طبيب آخر، وبالفعل قدم الدكتور توماس (Thomas) إلى الإرسالية في عام 1895⁽¹⁾ حيث كان للإرسالية مستشفى صغير وصيدلية يصرف منها الدواء مجاناً وكلاهما في منزل مؤجر بالقرب من النادي الإنكليزي⁽²⁾. كما أن عام 1910 كان من الأعوام المهمة في تاريخ الإرسالية وبالتحديد في مجال تقديم الخدمات الطبية حيث شهد هذا العام وضع الحجر الأساس لمستشفى الإرسالية الثاني وهو مستشفى لانسنج التذكاري وتم إنهاء العمل في العام الثاني 1911⁽³⁾. وكان لهذا المستشفى دور كبير في معالجة الجرحى وأسرى الحرب خلال الحرب العالمية الأولى⁽⁴⁾.

أما في المجال التعليمي فيمكن القول أن نشاط الإرسالية التعليمي قد بدأ عندما عاد جون فان إيس (John Van Ess) وزوجه⁽⁵⁾ من إجازتهما عام 1912، حيث أصبحا مسؤولين عن التعليم في هذه المنطقة وقاموا بتأسيس مدرستين

(1) التميمي، التبشير، ص ص 90-91.

(2) لعلاف، الجذور التاريخية، ص ص 1-2.

(3) التميمي، التبشير، ص 101.

(4) T. Arnold Wilson, *Loyalties Mesopotamia 1914-1917*, (N.D., N.P.), P. 77.

(5) ولد في عام 1879 في ولاية ميشيغان الأمريكية من أبوين هولنديين كانا قد هاجرا إلى أمريكا، حصل على شهادة دكتوراه في اللاهوت في أيووا وفي عام 1903 أوفده الإرسالية إلى البصرة ليصرف على طبيعتها وإسعاد سكانها. والتقى بالآنسة دورثي فرمان (Dorothy Friman) للمرة الأولى في العراق ثم تزوج بها عام 1911 في أمريكا وبعد عودته إلى العراق عام 1911 عهدت إليه مهمة الشؤون التعليمية في البصرة. ينظر: عبد الرزاق الفلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921، (بغداد 1975)، ص ص 30-34؛ جون فان إيس، أقدم أسبذناكي العرب، ترجمه عن اللغة الإنكليزية جميل عسوي، (بغداد 1949)، ص 338.

منفصلتين لحما بعد حصولهما على إذن بطلبك في العام نفسه، وسميت مدرسة الأول بأسم مدرسة الرجاء العالي في حين سميت مدرسة البنات بأسم مدرسة الرجاء للبنات⁽¹⁾ واستمر نشاط المدرسة مدرسة الرجاء العالي فيما بعد ولم يتوقف إلا لمدة أسبوعين عند احتلال القوات البريطانية لبصرة ثم عادت

بعدها تمارس نشاطها حيث بلغ عدد طلابها عام 1914 (146) طالباً⁽²⁾. ويجب الإشارة إلى أن المدرسة واصلت عملها بعد هذه الفترة وتخرج منها عدد كبير من أبناء البصرة⁽³⁾.

أما فيما يخص المخططين الفرعيتين في العمارة والناصرة فانهما لا تفلان أهمية عن المحطة الرئيسية للإرسالية في البصرة، حيث استمر العمل في هذه المحطات حتى بداية الحرب العالمية الأولى لا سيما أنهم أدخلوا الخدمة الطبية إلى محطة العمارة في عام 1895 كما قاموا بفتح مكتبة للمكتاب المقدس في كل من هاتين المخططين⁽⁴⁾.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أعيد افتتاح هاتين المخططين عام 1920 وكان العمل يتم بإشراف القس بيكلر (Bikler) وزوجته، وجاء بعده دايكستر (Dykstar) وزوجته، إلا أن العمل في محطة الناصرة قد توقف بصورة كاملة مع نهاية الحرب العالمية الثانية والسبب في ذلك يعود إلى أن الإرسالية بدأت في التركيز على منطقة الخليج العربي، هدفها الرئيسي، والذي يمثل قاعدة تنطلق منها إلى شبه الجزيرة العربية كما أن الأوضاع السياسية في العراق آنذاك لم تكن مساعدة على

(1) التميمي، التبشيري، ص 168.

(2) دار أيسر، المصدر السابق، ص 121.

(3) عبد الرزاق الحلال، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني 1838-1917، (بغداد، 1959)، ص 201.

(4) التميمي، التبشيري، ص 68.

خلق مناخ ملائم لنشاطه⁽¹⁾. أما بخصوص محطة العمارة فاتها واصلت العمل حتى عام 1959 عندما أجبرت الإرسالية على مغادرة العراق بعد ثورة 14 تموز 1958⁽²⁾.

لقد كان من نتائج التوجه الأمريكي إفساح المجال للبعثات التبشيرية الأمريكية في إنشاء عدد من المؤسسات التعليمية في العراق ومن ذلك حصول الآباء اليسوعيين الأمريكيين في 30 حزيران 1932 على رخصة رسمية من وزارة المعارف لفتح مدرسة ثانوية في بغداد بأسم (كلية بغداد)، وترجع بدايات السهوة لتأسيس هذه المدرسة إلى عام 1930 حين قام الأب أدموند ولش (Admund Walsh) أحد أساتذة جامعة جورج تاون الأمريكية بزيارة العراق وذلك برئاسة أحواس التعليم في المدارس الكاثوليكية، ونتيجة لهذه الزيارة فقد شكل رؤساء ثمانية كليات وجامعات يسوعية في الولايات المتحدة جمعية للإشراف على النشاط التعليمي الأمريكي في العراق، وهذه الكليات هي Boston College , Holy Cross College , University of Petroil , George Town University , Loyala University in Chicago , Loyala University Newyork , St. Louis University and The University of San Forn Cisco، فتمت المدرسة أبوابها في 26 أيلول 1932، وقد ضمت في البداية أربعة صفوف، الخامس والسادس الابتدائيين و لأول والثاني الثانويين. إلا أن الصفوف البريطانية المتمثلة بمدخل دائرة المدوب السامي البريطاني لضمان المصالح الأجنبية التعليمية أثرت كثيراً في

(1) المصدر نفسه، ص 68 .

(2) المصدر نفسه، ص 69 .

عدم قدرة وزارة المعارف على اتخاذ موقف حاسم إزاء المؤسسات التعليمية
الأجنبية بلدجها في منظومة التعليم الثانوي⁽¹⁾.

وهكذا استطاع البريطانيون والأمريكيون إنشاء مصالح اقتصادية وتجارية
وتبشيرية لهم في العراق خلال الفترة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية والتي
كانت مليئة بالماناسات والصراعات السياسية بين الطرفين والتي كانت الأسس في
نشوء صراع وتنافس قوي بين الدولتين في المراحل المقبلة. وسنرى خلال الحرب
العالمية الثانية كيف أن الأمريكان مدّوا نفوذهم بشكل واسع إلى العراق مما سبب
معارضة شديدة من قبل البريطانيين الذين أحرّكوا مرور الوقت الهدف الذي تبتغيه
السياسة الأمريكية في المنطقة خصوصاً وأن بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية
استنفذت الكثير من قواها وظهرت الولايات المتحدة كقوة جديدة في العالم مما
دفعها إلى أن تحمل حل بريطانيا في المنطقة.

(1) إبراهيم خليل أحمد طور التعليم الوطني في العراق 1869-1932، ط1، (البصرة، 1982)، ص ص

الفصل الثاني

تطور العلاقات العراقية - الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية

أولاً، اثر الحرب العالمية الثانية في تنامي النفوذ الأمريكي في العراق

أ. تطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة خلال سنوات الحرب

ب. موقف الولايات المتحدة من حكومة الدفاع الوطني والحرب العراقية البريطانية

ج. النشاط التعليمي والثقافي للولايات المتحدة في العراق

ثانياً، التنافس البريطاني - الأمريكي في العراق خلال الحرب العالمية الثانية

أ. التنافس الاقتصادي

ب. التنافس على النفط

الفصل الثاني

تطور العلاقات العراقية-الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية

شهدت العلاقات العراقية - الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً، خصوصاً بعد أن نبذ الأمريكيون سياسة العزلة وبدأوا بالاندفاع نحو الوطن العربي، وكان لهذا الاندفاع أثره في حدوث الصراع على النفوذ في العراق بينهم وبين البريطانيين، وما لاشك فيه فإن ظروف الحرب أثراً كبيراً في ذلك كما سنرى.

أولاً : أثر الحرب العالمية الثانية في تقاسي النفوذ الأمريكي في العراق

إن اهتمام الولايات المتحدة بما يسمى به (الشرق الأوسط) قبل الحرب العالمية الثانية كان اهتماماً محدوداً ويبدو في إطار المصالح التجارية والنشاط التبشيري بالدرجة الأولى، حيث أنها كانت تعد القسم الشرقي من البحر المتوسط، وخلال تلك الفترة، منطقة نفوذ أوروبي. كما أن مبدأ مونرو⁽¹⁾ أثر في تحديد ذلك النهج والذي يقضي بعدم الانغماس والتورط في مشاكل القارة لأوربية، وتبني مبدأ العزلة وحصر الاهتمام في دائرة أمريكا اللاتينية، وهذا ما دفعها إلى عدم

(1) مذهب سياسي أمريكي ينسب إلى الرئيس الأمريكي الخامس جيمس مونرو (1758-1831) يقضي برفض أي تدخل أوروبي في شؤون أمريكا السياسية، وذلك في رسالة بعث بها إلى الكونغرس الأمريكي بتاريخ 2 ديسمبر 1823 بمناسبة تدخل روسيا وبروسيا والنمسا في شؤون بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية بعد اتخاذ الثورة الإسبانية يقضي بمنع الدول الأوروبية من الاستيلاء على أرض أمريكية بالاستعمار أو القضم أو الباطلة وهو ليس معاملة دولية بل سياسة استتتها للولايات المتحدة محتملة في رجليها على قوتها الفردية . ينظر: عطية القضاة السابق، ص 1274

التوقيع على ميثاق عصبة الأمم، كما أنها لم تشارك في الحرب العالمية الثانية مباشرة إلا بعد أن قام اليابانيون بهجومهم على ميناء بيرل هاربور⁽¹⁾ هباً اندلاع الحرب العالمية الثانية في 3 أيلول 1939 ودخول الولايات المتحدة الحرب فرصة للاندفاع نحو (الشرط الأوسط) والتدخل السياسي والاقتصادي في بلدانه يشجعها في ذلك تضعف مركز بريطانيا الحربي، وتحول المنطقة إلى ساحة للصراع العسكري⁽²⁾. وكان للولايات المتحدة مسوغاتها الذاتية لهذا الاندفاع، فلقد نقص احتياطي النفط بسبب الزيادة المقرطة في الإنتاج واشتداد الطلب على النفط خلال العمليات العسكرية واعتماد الحلفاء على النفط الأمريكي، مما دفع المصالح النفطية الأمريكية إلى أن تتخلى عن سياسة عدم التدخل في شؤون (الشرق الأوسط) باعتبارها منطقة نفوذ بريطانية - فرنسية وأخذت تبدي اهتماماً بالمنطقة وأمنها⁽³⁾.

لقد أبرزت الحرب العالمية الثانية متغيرات كثيرة، وخلقت موازين جديدة فرضت وجودها وفرضها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وقد أثرت هذه القوة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تأثيراً مباشراً على الوضع

(1) فاضل عبد القادر أحمد، صراع الفوتين العظيمين في القسم الشرقي من البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأدباء، جامعة بغداد، 1989، ص 151. ثم تدخل الولايات المتحدة للحرب العالمية إلا بعد الغارة الجوية اليابانية الأسطول الأمريكي في بيرل هاربور في 7 كانون الأول 1941 وفي 11 منه أعلنت ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) نوري عبد الحميد خليل، التوجه الأمريكي نحو العراق في الحرب العالمية الثانية، مجلة أفق عربي

، العدد 9، أيلول 1989، ص 51.

(3) المصدر نفسه، ص 51.

السياسي في العراق وعلى مركز بريطانيا وسيطرتها على العراق بصورة خاصة⁽¹⁾ فأوجلت الحرب متغيرات في القوى الدولية، قارحت الولايات المتحدة أن تقوم بدور الشريك ثم الوراث للقوى الإمبريالية التقليدية المسيطرة على المنطقة لأن المنطقة أصبحت تشكل أهمية إستراتيجية لما حيث مصالحها الحيوية⁽²⁾.

ففي الوقت الذي كانت فيه القوات الألمانية تحتاج فرنسا في أيار 1940 كان وزير أمريكا المنفوض في بغداد بول نايتشو (Paul Knabenshue)⁽³⁾ يقوم بمهمة في الأقسام الشمالية والغربية في العراق للدراسة الوضع العسكري في ضوء أي هجوم ألماني محتمل من الشمال الغربي وموقعي من الشمال الشرقي، كما أرسلت أمريكا بعثة عسكرية إلى العراق أطلقت عليها (قيادة الخليج العربي) التحلت من البصرة مقر لها فقامت بالعناية بطرق المواصلات بين بغداد والبصرة ومباشرة المراد الهشة بتطوير ميناء أم قصر وإنشاء المخازن في البصرة التي التحلت فيما بعد منطلقاً لنقل الإمدادات إلى السوفيت الذين دخلوا الحرب إلى جانب الحلفاء⁽⁴⁾.

إن الأسباب أنفة الذكر دفعت الولايات المتحدة إلى زيادة نفوذها في العراق وقد كان للحرب العالمية الثانية دور كبير وملحوس في زيادة هذا النفوذ من خلال تطور العلاقة بين العراق والولايات المتحدة في النواحي السياسية والمصالح الاقتصادية.

(1) مظفر صدق الله الأمين، كفتنكس الأمريكي - البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة الخليج العربي، البصرة، مجلد 14، العدد 2، 1982، ص 85.

(2) أحمد، ولاية الموصل، ص 152.

(3) كان نايتشو قبل تعيينه مفوضاً في العراق يعمل كممثل للولايات المتحدة في كل من القاهرة والقدس إضافة إلى قيامه بأعمال تجارية في الولايات المتحدة.

(4) حليل، الوجه الأمريكي، ص 32.

أ. تطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية:

أشربا فيما سبق إلى أن العراق باعتباره جزءاً مهماً وغنياً في الوطن العربي ودول الجوار جلب انتباه الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية زمن ليس بالقصير فشهدت المراحل التاريخية التي سبقت عام 1939 تطوراً في العلاقات العراقية-الأمريكية⁽¹⁾. فبعد دخول العراق في عصبة الأمم عام 1932 قررت الولايات المتحدة من جانبها إقامة تمثيل دبلوماسي مع العراق وقامت بتعيين بول تانبشر كأول وزير مفوض لها في العراق⁽²⁾.

أما من ناحية العراق فإنه في بادئ الأمر تردد في إقامة تمثيل دبلوماسي مع واشنطن وربما يعود السبب في ذلك إلى الضغوط البريطانية وعدم رغبتها في عدم توسيع علاقة العراق بالولايات المتحدة، كما وأن العراق وفي سياق تطور علاقته بالولايات المتحدة⁽³⁾، تلقى إجابة من الرئيس الأمريكي فرانكلين د. روزفلت (Franklin D. Roosevelt) (1936-1945) في 15 تشرين الأول 1939 تضمنت دعوة العراق للمشاركة في المؤتمر العالمي المنعقد في واشنطن للنظر في القضايا الدولية وقد كان العراق متردداً في قبول الدعوة بسبب عدم رغبة بريطانيا بتوسيع العراق علاقاته مع أمريكا وبالتالي التقليل من شأن نفوذها في العراق. إلا أن العراق وافق بعد الإلحاح من قبل الرئيس الأمريكي. فجاء جوابه بالموافقة في عام

(1) عدنان سامي، الموقف العراقي رسمياً وواقعياً من السياسة الأمريكية تجاه العراق 1958-1968،

مجلة أدب الرافدين، المرحل، العدد 29، 1997، ص 157

(2) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941-1947، (البصرة، 1980)،

ص 28

(3) المبرك، المصطفى السامي، ص 28.

1940 وتمثل هذه الدعوة مرحلة أخرى من مراحل تطور العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين⁽¹⁾.

وإطلاقاً من رغبة الحكومة العراقية في أن تأخذ العلاقات العراقية الأمريكية طابعاً دبلوماسياً رسمياً فقد قامت وزلة الخارجية العراقية للوزير المفوض الأمريكي في بغداد نابنشو في 2 شباط 1940 معربة عن رغبتها في فتح قنصلية لها في واشنطن، فقام نابنشو بدوره بتزويد حكومته بطلب العراق بالدخول في المفاوضات لفتح قنصلية له في واشنطن وأنه على استعداد لاستلام مرسوم المشروع⁽²⁾.

إن الظروف اللاحقة، وتطورات الأحداث، وازدياد النشاط الأمريكي المتمثل بتزايد علاقاتها الاقتصادية مع العراق وازدياد حجم نشاطها التبشيري ورغبة العراق في فتح علاقات دولية جديدة مع العالم دفع السياسيين العراقيين للتفكير في إقامة علاقة دبلوماسية مع أمريكا حيث بدأت في عام 1940 إجراءات من الحكومة العراقية لإنشاء مفوضية عراقية في واشنطن وأمسك مهمة تمثيل العراق هناك إلى شخص كفء ملئ هذا المنصب⁽³⁾. فبعد أن كان للعراق قنصلية فخرية في نيويورك حتى عام 1940 تقرر تأسيس قنصلية عامة بدلاً عنها وفي آذار 1942 صدر كتاب تعيين علي جودت الأيوبي بدرجة قنصل عام في واشنطن وقد قدم الأيوبي أوراق اعتماداه إلى الرئيس روزفلت في نيسان 1942⁽⁴⁾.

(1) U.S.N.A. , No. 1443 , Iraq Decision Regarding participation in the Worlds Fair in 1940 , Baghdad, Iraq , November 29 , 1939 , Film 30 , P 429

(2) U.S N.A. , No. 8 , Telegram Sent , Sec. State , Washington , January 29 , 1940 , Film 31 , P 821 .

(3) جريدة الأحرار، بغداد العدد 373، السنة الثامنة، الخميس 20 تشرين الثاني 1941 .

(4) مرآت تطور السياسة ص 38 .

إن أهمية العراق بالنسبة للولايات المتحدة، وخصوصاً في ظروف الحرب العالمية الثانية، دفعت الرئيس الأمريكي روزفلت إلى إرسال مبعوثين منه إلى العراق، حيث أرسل في شباط 1941 العقيد وليام دونغان (William Dongan) وأرسل أيضاً الضابط جيمس روزفلت (James Roosevelt) عند انتهاء ثورة مايس 1941 وكانت مهمتهم جمع المعلومات ودراسة الأوضاع العامة في العراق وثقوية المشاعر المؤيدة للحلفاء⁽¹⁾.

واستمرراً في تطوير العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين فقد طالبت الولايات المتحدة ومن طريق وزارات خارجيتها من الحكومة العراقية أن تراعي الرعايا الأمريكيين الموجودين في العراق، وأن يكون لهم مثلما للرعايا الأجانب الآخرين من حقوق وأن تأخذ الحكومة العراقية بنظر الاعتبار التطور الملحوظ في العلاقات بين الطرفين، وأكدت الخارجية على معاملة الرعايا الأمريكيين بكل احترام وتقدير وقد جاء ذلك خلال رسالة بعثت بها وزارة الخارجية إلى الوزير المفوض الأمريكي في 4 آب 1942⁽²⁾.

واستمرت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة بالتطور حيث تلقت الحكومة العراقية برفقة شكر وامتنان من الحكومة الأمريكية قام بنقلها القائم بالأعمال الأمريكي المؤقت في بغداد بعد وفاة وزير أمريكا المفوض هول نابشو في 3 شباط 1942 حيث أوعزت إلى القائم بأعمالها أن يقوم بنفسه بزيارة وزير خارجية العراق في ديوانه الرسمي وأن يبلغه تقدير وامتنان الحكومة الأمريكية

(1) خليل، التوجه الأمريكي، ص 52.

(2) U.S.N.A., No. 851 - 149, Telegram Received Sec. State, Washington, August 4, 1942, Film 1, p. 513.

بلشرف الذي أولته الحكومة العراقية لتأبئشو ويتخذها التذليل لتشيع جنماته باحتفال رسمي وتحسيسها العميق لهذا العمل الذي يدل على ما كان لمثلها في العراق من احترام ومودة⁽¹⁾.

وفي سياق تطور العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين أرسل نوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي) في 18 تشرين الثاني 1942 رسالة إلى الرئيس الأمريكي روزفلت مهتمة بإيلاء على نجاح العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الأمريكية-البريطانية في شمال أفريقيا. وقد أجابه الرئيس روزفلت برسالة نشرتها الصحف الأمريكية 25 تشرين الثاني جاء فيها أن الولايات المتحدة تفخر بأن تشعر بتعاطف وتعاون الشعب العراقي معها⁽²⁾.

ويبدو واضحاً أن الولايات المتحدة أخذت تهتم بالعراق وتعمل على تحسين علاقاتها معه وفي ضوء ذلك وجه الرئيس الأمريكي روزفلت دعواً رسمية إلى الوصي عبد الأله لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان 1945، وفي 3 أيار تمت المصادقة على الدعوة من قبل السكرتير القائم بأعمال الدولة في بغداد أم. سي. لانا (M. C. Latta)⁽³⁾. إلا أن وفاة روزفلت في 13 نيسان من العام نفسه كانت سبباً في تأجيل الزيارة⁽⁴⁾.

(1) د ك و، وزارة الخارجية رقم المصنف 313 / 792 وقاسة الدفوان الملكي، سكرتارية مجلس الوزراء، بغداد، شباط 1942، و 1، ص 1.

(2) مراد تطور السياسة، ص 199

(3) U.S.N.A. , The White House Washington , Memorandum for the Acting Secretary of State, May 3, 1945 , Film 3 , P. 69 .

(4) مراد تطور السياسة، ص 200 .

وسرعان ما تلقى الوصي الدعوة مرة أخرى في 15 أيار 1945 من رئيس الولايات المتحدة الجديد هاري ترومان (Harry Truman) (1945-1952)، وبالمثل غادر الوصي العراق متوجهاً إلى أمريكا في 22 أيار 1945 مصحبة كل من نوري السعيد وعلي جودت الأيوبي وداؤد الحيدري والدكتور هاري سندرसन (Harry Sunderson) والرفاق عبيد عبدالله الضابقي وفي 26 منه هبطت طائرته في مطار نيويورك واستقبل استقبالاً فخماً وفي 28 منه انتقل إلى واشنطن ووضع إكليلاً على ضريح الرئيس روزفلت. وفي واشنطن استقبل استقبالاً جيداً وقاس في اليوم التالي لوصوله الرئيس ترومان وقام بمحاضرة شهد فيها معالم الولايات المتحدة ومذنها ومناظرها ومشايخ الري فيها وكذلك محطات توليد القوة الكهربائية وغير ذلك وفقاً لمتهاج أعدته الحكومة الأمريكية استغرق شهراً كاملاً⁽¹⁾.

ب. موقف الولايات المتحدة من حكومة الدفاع الوطني والحرب العراقية-البريطانية،

1. قيام الأزمة بين العراق وبريطانيا :

برزت الأزمة بين العراق وبريطانيا نتيجة لرفض بعض السياسيين والعسكريين العراقيين قبول الرأي القائل بدعم السياسة البريطانية أبان الحرب دون قيد أو شرط وأكدوا بأن الفرصة مواتية أمام العراق للحصول على بعض المطالب وفي مقدمتها تسليح الجيش العراقي والنظر في أمر حل المشاكل القومية المعلقة وفي مقدمتها مشكلة فلسطين⁽²⁾. وقد عبّر عن وجهة النظر هذه رجال (الكتلة

(1) الحسبي، المصدر السابق، ج6، ص 250 .

(2) المصدر نفسه، ج5، ص 220 .

العسكرية⁽¹⁾ الذين قاموا بإسناد الحكم إلى رشيد عالي الكيلاني ومن يسانده في الحملة مسؤولية مناصرة السياسة البريطانية وبحملها على إجابة رغبة العراقيين في تسليح الجيش العراقي وتحقيق اللامني الوطنية والقومية⁽²⁾.

بعد استقالة وزلة نوري السعيد في 31 آذار 1940 كُلف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل وزارة ائتلافية لديها القدرة على تحقيق الوحدة الوطنية⁽³⁾. فبشرت الوزارة أعمالها باتخاذها بعض التدابير فألغت حالة الطوارئ في البلاد وأطلقت سراح عدد من المحكومين، ومن جهة أخرى وفي الوقت نفسه ازداد انشعور المعادي لبريطانيا في العراق وظهر ميل لدى العناصر القومية نحو دول المحور بسبب موقفهم المتعاطف من قضية العرب في فلسطين، وبمرور الوقت وجد الكيلاني نفسه الناطق بلسان التيار المعادي لبريطانيا⁽⁴⁾.

لم تكن السياسة التي اتبعتها حكومة الكيلاني منسجمة مع السياسة البريطانية بما دلع بريطانيا للبحث عن فرصة لتصعيد الموقف ضلها فطلبت منها تحديد موقفها من الدول المتحاربة في الحرب وأن تقطع علاقاتها مع إيطاليا لأنها حليفة ألمانيا في الحرب، إلا أن مجلس الوزراء قرر التريث في الأمر⁽⁵⁾. مما دفع بريطانيا إلى التحرك لإسقاط حكومة الكيلاني فانفقت مع الوصي ونوري السعيد الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية على إسقاط الحكومة وفق خطة معينة تقتضي بأن

(1) الكتلة العسكرية تضم العقلاء الشهداء الأربعة: صلاح الدين الصياغ، محمود سلمان، فهمي سعيد وكامل شبيب. انظر: الجفري، المصدر السابق، ص 93.

(2) الحسني، المصدر السابق، ج 1 ص 220.

(3) الجفري، المصدر السابق، ص 96.

(4) المصدر نفسه، ص 96.

(5) ماجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894-1974، (بغداد، 1974)، ص 287-288.

يقدم نوري السعيد وتاجي شوكت استقالتيهما وأن يؤثر على الوزراء الآخرين لزعة الوزارة وإسقاطها⁽¹⁾. وبناءً على الخطة التي رسمتها بريطانيا والتي كان مضمونها نشوب خلاف بين نوري السعيد وتاجي شوكت قدم نوري السعيد استقالته في 19 كانون الثاني عام 1941 وقدم تاجي شوكت استقالته في 25 كانون الثاني 1941 فاضطر الكيلاني إلى قبول استقالتيهما⁽²⁾، إلا أن الكيلاني إزداد حماساً تجاه الضغوط التي تعرض لها من البلاط الملكي والسفارة البريطانية مما دفعه إلى تهديد بريطانيا بإثارة الشعب والجيش ضدها⁽³⁾.

استطاع نوري السعيد باستقالته من الحكومة أن يهيئ الجو المناسب للوصفي لكي يطلب من الكيلاني تقديم استقالته بدعوى افتقار وزارته للتصديق اللازم وحتى لا يخرج مع البريطانيين الذين طالّبوا بإسقاط الوزارة. خير أن الكيلاني رفض الانصياع لهذا الأمر، وعده طلباً غير دستوري، إذ ليس من سلطات الملك بموجب أحكام القانون الأساسي إقالة الوزارة. وحاول الكيلاني تأكيد منهج وزارته السياسي مجدداً فأعلن تمسكه بالمبادئ التي سبق تأكيدها لبريطانيا وهكذا أصبح الموقف بريطانيا والوصفي ونوري السعيد يصرون على إخراج الكيلاني من السلطة، والكيلاني من ناحيته يصر على البقاء في الحكم معتمداً على تأييد قيادة الجيش وجماهير الشعب له⁽⁴⁾. تجاه هذه الضغوط اضطر الكيلاني أن يطلب من الوصي حل مجلس النواب وإعادة انتخابه فهياً إرادة ملكية بإجراء استفتاء للرأي

(1) الحميري، المصدر السابق، ص 100

(2) الحسني، المصدر السابق، ج 5، ص 182-183.

(3) رحام حسين حسي الخطيب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921-1941،

(معداد، 1985)، ص 229.

(4) ويصن عمر نظامي وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق (بغداد، لا.ت)، ص 22-22.

العام وحل مجلس النواب، فأدرك الوصي أن الكيلاني يسعى إلى إحكام سيطرته على مجلس النواب، فهرب إلى الديوانية واتصل بمشرفي البصرة صالح جبر والموصل تحسين علي والناصرية يونس ضياء والعمارة ماجد مصطفى، كما اتصل بقائد قوات كركوك قاسم مقصود وطلب إليهم قطع علاقاتهم بحكومة بغداد، مما اضطر الكيلاني إلى تقديم استقالته ويحث بها إلى الوصي⁽¹⁾.

وفي 31 كانون الثاني 1941 وافق الوصي على الاستقالة وكلف طه الهاشمي بتشكيل وزارة جديدة⁽²⁾.

كان الخطر الذي يهدد بريطانيا يكمن في قوة العقلاء الأربعة، فبالرغم من إسقاط حكومة الكيلاني إلا أن الوصي فشل في إضعاف قوة العقلاء الأربعة الذين يشكلون الكتلة التي جاءت بالكيلاني إلى السلطة، فأصبح الوصي وجهاً لوجه أمام كتلة العقلاء الأربعة التي أصبحت قوة عسكرية يصعب قهرها والتغلب عليها لذلك راح يبحث عن وسائل جديدة للتغلب عليها⁽³⁾. وحرص من الوصي وبأمر منه أصدرت رئاسة الأركان في 20 آذار 1941 أوامر بنقل العقيد كامل شبيب إلى الديوانية وصلاح الدين الصباغ إلى جلولا، إلا أن الأمر لم يلق الأذن لصاغية من قبل العقلاء الذين رفضوا تنفيذ الأوامر وأدركوا أنها مكيدة لهم من قبل الوصي لتفتيت قوتهم وإنهائهم⁽⁴⁾.

وخلال تطورات الأحداث اتصل رشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاري بالعقلاء الأربعة وأبلغوهم بأن محاولة نقلهم ليست إلا مكيدة من قبل الوصي

(1) الجمري، المصدر السابق، ص 101-102.

(2) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي بتأليف خليل ساطع المصري، ط 1، ج 1 (بيروت، 1967)، ص 389.

(3) الجمري، المصدر السابق، ص 102.

(4) الهاشمي، المصدر السابق، ص 413-414.

ورياسين الهاشمي. فقرر العقلاء التخلص من الهاشمي فحققوا مساء الأول من نيسان عام 1941 اجتماعاً في معسكر الرشيد حضره رشيد عالي الكيلاني قرروا فيه إعلان حالة الطوارئ في المعسكرات، وإحداث انقلاب ضد حكومة الهاشمي، فأصرع الهاشمي بإخبار الوصي بتبا الانقلاب وتقليم استقالته تحت التهديد⁽¹⁾ ولم سمع الوصي بالأمر هرب إلى دار حمته الأميرة صالحة الواقعة في الرصافة متكرراً بلباس امرأة ثم لجأ إلى السفارة الأمريكية التي كانت قريبة من الدار، فدير أمر هروبه إلى قاعدة الخبانية ثم استقل طائرة حربية بريطانية نقلته إلى البصرة⁽²⁾. وعلى ما يبدو فإن سبب لجوئه إلى السفارة الأمريكية كان لنصيحة وجهها له المذكور هاري سندرسن طبيب العائلة المالكة الذي استدعي إلى دار الأميرة صالحة بسبب تعذر عبوره نهر دجلة مرة ثانية، وبذلك ديرت المفاوضات الأمريكية في بغداد زوراً بخدياً نقله إلى الدورة في جهة الرصافة⁽³⁾ ولما علمت رئاسة أركان الجيش بوجود الوصي في البصرة أبرقت إلى حامية البصرة بعدم تلقي الأوامر منه لأنه فقد صفة الوصاية⁽⁴⁾.

2. تشكيل حكومة الدفاع الوطني وقيام الحرب العراقية-البريطانية :

قررت الكتلة العسكرية المتألّفة من العقلاء الأربعة وبعد السيطرة الأمور واستقالة وزارة الهاشمي ، وهروب الوصي إلى البصرة ، إقامة حكومة عسكرية أطلق عليها (حكومة الدفاع الوطني) يكون رئيسها رشيد عالي الكيلاني وتكون

(1) عبد الرشيم الحديدي، العراق في الحرب العالمية الثانية الحالة السياسية في العراق عام 1941، مجله

الجامعة، المجلد، العدد، السنة 12، أيار 1982، ص 61 .

(2) الحصري، المصدر السابق، ص 103 .

(3) الحصري، المصدر السابق، ج 2، ص 215 .

(4) الحصري، المصدر السابق، ص 103 .

انكتة قاعدة لدعمها فتكونت هذه الحكومة في يوم الخميس الموافق 3 نيسان 1941⁽¹⁾ وفي اليوم نفسه عقدت اجتماعاً في وزارة الدفاع تقرر خلاله تقديم مذكرة إلى الحكومة البريطانية يتم التأكيد فيها على احترام نصوص المعاهدة وعدم لتدخل في الشؤون الداخلية فان ذلك يتعارض مع نصوص المعاهدة، وتقرر فضلاً عن ذلك ما يلي :

1. إرسال قوة إضافية إلى البصرة لتعزيز حاميةها ورفع أي حركة يثيرها عملاء بريطانيا.

2. اعتقاد متصرف البصرة صالح جبر وجلبه إلى بغداد لأنه قطع الاتصال ببغداد.

3. ترك الحرية للرسمي على أن لا يسمح له بالاتصال بالمعشائر⁽²⁾.

وفي تلك الظروف وصل إلى بغداد في 2 نيسان 1941 كينهان كورنواليس (Kinahan Cornwallis) لتسلم مهام عمله سفيراً جديداً للبلاد، وقد أشار في التقارير الأولى التي أرسلها إلى وزارة الخارجية البريطانية إلى أن رئيس الوزراء الجديد رشيد عالي الكيلاني اتصل بالسفارة عن طريق المستشار البريطاني في وزارة الداخلية العراقية طالباً اعتراف بريطانيا بحكومته، إلا أن بريطانيا كانت مترددة من الانقلاب وعودة الكيلاني إلى الحكم رغم إظهاره الولاء لمعاهدة عام 1930 باعتبار أن ذلك لم يكن إلا متاراً يخفي وراءه حقيقة تعامله مع ألمانيا لإشراكها في عمل عسكري إلى جانبه ضد بريطانيا⁽³⁾.

(1) الحسي، المصدر السابق، ج 1، ص 225.

(2) الجعيري، المصدر السابق، ص 104.

(3) عبد التواب أحمد سعيد وحيد الرحيم في النون، "العراق في تقارير السفير البريطاني كينهان كورنواليس 1941-1945"، مجلة أدب الرافدين، الموصل، المجلد 22، 1992، ص 322-323.

نزلت في البصرة وخلال يومي 17، 18 من شهر نيسان 1941 قوات بريطانية على أساس أنها ستتم بالعراق، إلا أنها قامت بحفر الخنادق وتدريب الجنود على استخدام الأسلحة الخفيفة وغير ذلك مما له الدليل على إبقاء هذه القوات داخل الأراضي العراقية. كما تم تعزيز هذه القوات بقوات جديدة وصلت في يوم 30 نيسان عام 1941⁽¹⁾، وبناءً على القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء في 28 نيسان 1941 فقد أرسلت قطعات عسكرية إلى جوار الحباينة كتدبير احتياطي لأي هجوم متظر، وعندما نزلت القوات البريطانية الثانية رغم مناعة الحكومة العراقية أرسلت وكيل أمر القوة الآلية المقدم عبد القادر عباس إنذار إلى آمر المعسكر البريطاني في (سن الديان) بهوار بحيرة الحباينة طلب فيه منع الطائرات البريطانية من التحليق في الجو فرد عليه بأنه يجب سحب القوات العراقية الموجودة بهوار الحباينة، وبعد مراسلات بين الطرفين فوجئت القوات العراقية بنار شديدة فتسحق عليها سلاح الجو البريطاني المربط في معسكر سن الديان في الساعة الخامسة من صباح يوم الجمعة الموافق 12 أيار 1941 معلنةً بدء الحرب⁽²⁾.

استطاعت القوات البريطانية السيطرة على الأمور بعد معارك عديدة مع القوات العراقية التي انسحبت إلى بغداد بعد احتلال الملوجة في 19 مارس 1941، وزحفت القوات البريطانية إلى بغداد وحين وصلت مشارفها في 30 مارس⁽³⁾ أدركت رئاسة أركان الجيش العراقي أن البلاد مقبلة على تحمل مصائب الاحتلال البريطاني عاجلاً أم آجلاً فطلبت من رئاسة مجلس الوزراء في 28 أيار 1941 موافقة

(1) الحسني، المصدر السابق، ج5، ص 253-257.

(2) الحسني، المصدر السابق، ج5، ص 258.

(3) الجعفري، المصدر السابق، ص 113.

الكيلائي على تكوين لجنة بأسم (لجنة الأمن الداخلي في العاصمة ضد الطوارئ)⁽¹⁾، وراثت للجنة أن تفاتح الشعب العراقي بحقيقة الأمر بحصراته الحرب ضد بريطانيا وبضرورة عقد هدنة تعيد الأمن خصوصاً بعد هروب الشريف شرف ورشيد عالي الكيلاني ووكيل رئيس أركان الجيش العراقي الفريق محمد أمين ذكي والعقلاء الأربعة إلى إيران⁽²⁾.

وبذلك انتهت الحرب العراقية-البريطانية التي كان سببها المباشر نفوذ الألمان الوطني لقومية بمصالح البريطانيين الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية⁽³⁾. حيث عاد الوصي عبد الله في 25 أيار 1941 إلى بغداد ومعه نوري السعيد وعلي جودت الأيوبي وداود الحيدري ودخلوا قصر الزهور واستقبلوا استقبالاً رسمياً⁽⁴⁾.

3. موقف الولايات المتحدة من حكومة الدفاع الوطني والحرب العراقية-البريطانية :
أبدت الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية نشاطاً ملحوظاً في مجال السياسة الدولية بعد أن كانت قبل الحرب تميل إلى سياسة العزلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وقد ظهر موقفها الأول واضحاً بالنسبة للحرب العراقية-البريطانية، حيث نشطت في تقديم الدعم السياسي لبريطانيا لأنها كانت

(1) وهي لجنة تأسست في 28 أيار 1941 كانت مهمتها سلامة الأمان وممتلكاتهم وتنظيم حياتهم خلال الطوارئ في حالة الانسحاب من بغداد وكانت مؤلفة من السيد أركند الحصري أمين العاصمة رئيساً وحضرة كل من حسام الدين جمعة مدير الشرطة العام وحافظ الزهاوي متصرف كواء بغداد والعميد لوكس محمد صفوت . انظر: الحصري، المصدر السابق، ج5، ص 281-285

(2) المصدر نفسه، ج5، ص 285-286 .

(3) عمود لدره، الحرب العراقية-البريطانية 1941، ط1، (بيروت، 1969)، ص 45

(4) الحصري، المصدر السابق، ص 114 .

على يقين بأن أمها سيكون مهدداً بالخطر إذا تعرضت بريطانيا للخطر العسكري، كما اتخذت الولايات المتحدة موقفاً عدائياً تجاه أمان العراقين الوطنيين بضرب ثورة رشيد عالي الكيلاني بالتنسيق مع بريطانيا⁽¹⁾.

وعلى ما يبدو فإن موقف الولايات المتحدة المؤيد لبريطانيا والمضاد للثورة كان الغرض منه تعزيز مواقفها في العراق، ودعم نفوذها السياسي والاقتصادي في إطار سياسة عامة ارتبطت بمصلحتها⁽²⁾ ففي بداية الأزمة العراقية-البريطانية بادرت الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف عدم التدخل وظهر ذلك واضحاً من خلال التعليمات التي أرسلت من قبل وزارة الخارجية الأمريكية وعلى لسان وزير خارجيتها كوردويل هل (Gordell Hall) إلى الوزير المفوض الأمريكي في بغداد والتي تقضي بالترتب وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية، وأكدت على أن لشل بريطانيا في الحرب سيعرض أمن العراق وأمن القطر (الشرق الأوسط) إلى الخطر⁽³⁾.

كما أبرقت حكومة الولايات المتحدة إلى وزيرها المفوض في العراق هول نابشو في 30 كانون الأول 1940 تطلب منه توضيح موقف الولايات المتحدة من الأزمة ورغبة أمريكا في أن تكون العلاقات العراقية-البريطانية منسجمة وتسودها روح التعاون للوقوف بوجه الأخطار القادمة لا سيما وأن العالم يشهد حرباً كبيرة⁽⁴⁾.

(1) Thomas A. Bryson , American Diplomatic Relation with the middle East 1784-1975 , (N. P. , 1979) , P. 130 .

(2) سامي، المصدر السابق، ص 158 .

(3) مبارك، المصدر السابق، ص ص 159-160 .

(4) U.S.N.A. , Department of State , Washington , American Minister Resident and General , Baghdad , Iraq , December 30 , 1940 , Film 33 , P. 273

وانطلاقاً من موقف الولايات المتحدة المحادد لبريطانيا فقد أبرمت وزارة الخارجية الأمريكية إلى الوزير المفوض العراقي في ألترة عن موقف العراق من دول المحور ومن ألمانيا وأن العراق بدأ بعيد علاقته مع ألمانيا، الأمر الذي يهدد العلاقات العراقية البريطانية ولا يتسجم مع قطاعات الولايات المتحدة والتي ترغب بأن تكون العلاقات العراقية-البريطانية منسجمة، وعلق الوزير العراقي على هذه التصريحات، الأمريكية بأن العراق ملتزم بمعاملة التحالف مع بريطانيا وأن العلاقات بين الدولتين تمتاز بالثقة المتبادلة وبين هذا التصريح الأمريكي رغبة أمريكا في أن تكون العلاقات العراقية-البريطانية منسجمة حتى تتمكن أمريكا من تثبيت وجودها في المنطقة⁽¹⁾.

وقفت بريطانيا ضد حكومة الكيلاني الجديدة وفردت أسقاطها، ووقفت الولايات المتحدة إلى جانب بريطانيا بعد أن شعرت أن ميزان القوى في المنطقة لم يعد في صالح بريطانيا، فكانت إيطاليا قد دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا في حزيران عام 1940 الأمر الذي أدى إلى زيادة الأخطار المحدقة بحقول النفط العربية، ثم جاء استسلام فرنسا للألمان في حزيران 1940 ليزيد قلق الأمريكان، حيث وقعت سوريا ولبنان تحت سيطرة حكومة فيشي الإيطالية الموالية للألمان وبدأ الوكلاء السياسيون الألمان بالظهور في سوريا وقامت بعثات عسكرية بدراسة دقيقة للحدود بين العراق وسوريا عند منطقة أبو كمال⁽²⁾.

ان كل ذلك دفع الأمريكيين إلى إبداء اهتمام أكثر بالمنطقة والإسراع في تقديم المعون لبريطانيا لمنع وقوع حقول النفط بيد معادية عملية كانت أم لخارجية وعلى

(1) د ك و، وزارة الخارجية، مديرية الأمور الخارجية، الديوان الملكي، 311 782 /، و4، ص 19

(2) عبد الجبار ناجي الياسر وفوري عبد الحميد العاني، ثورة العراق التحررية سنة 1941 في برقيات صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، (بغداد 1998)، ص 5.

هذا الأساس بدأت التقارير الأمريكية تتحدث عن انفداع سوقيني أو ألماني مفاجئ جنوب العراق، وبدأ الوزير المفوض الأمريكي في بغداد نابنشو بعث تقاريره عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق معزراً هذه التقارير بخرائط تفصيلية عن طرق المواصلات البرية وخاصة السكك الحديدية وعن مناخ العراق وطبيعته الجغرافية⁽¹⁾.

أسهمت هذه التقارير، ذات الطابع التحذيري، إلى حد بعيد في صياغة الموقف الأمريكي من ثورة مايس في ضوء ما تضمنته من معلومات عن محاولات لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وألمانيا، وقد وجدت الحكومة الأمريكية في موقف الكيلاني الخائوي لبريطانيا والماند لألمانيا تهديداً آخر لمصالحها في المنطقة يوازي في خطورته وقوع سوريا تحت سيطرة حكومة فيشي مما سيؤدي إلى زيادة نفوذ المحور في العراق والذي يهدد المصالح الأمريكية في نفط العراق⁽²⁾.

جاء أول رد فعل لوزارة الخارجية الأمريكية في 3 كانون الأول 1940 عندما أبرق هيل إلى نابنشو طالباً منه مقابلة الكيلاني ووزير خارجيته نوري السعيد وإبلاغهما أن الحكومة الأمريكية قد تبنت كسياسة أساسية وثابتة لها دعم بريطانيا في الصراع العالمي الدائر بكل الوسائل الممكنة هذا الحرب⁽³⁾. قابل نابنشو رشيد هالي الكيلاني في 5 كانون الأول 1940 ونقل إليه ما ورد في بوقية هيل، وقد رد لكيلاني بأن الحكومة العراقية ما تزال كما كانت في السابق حريصة كل الحرص

(1) المصدر نفسه، ص 6

(2) مراد تطور السياسة، ص 49

(3) مراد تطور السياسة، ص 49

على تنفيذ معاهدة التحالف المعقودة بين العراق وبريطانيا في 30 حزيران عام 1930 نصاً وروحاً⁽¹⁾.

إن الصفوط التي تعرض لها الكيلاني وهروب الوصي إلى الديوانية قد اضطرته إلى تقديم استقالته، فتألفت وزارة جديدة برئاسة طه الهاشمي، فأرسل الرئيس الأمريكي روزفلت في 11 شباط 1941 وليم دونغان من أجلحث حكومة الهاشمي على التعاون مع بريطانيا حيث اجتمع أول الأمر بالسفير البريطاني في بغداد ثم قابل الوصي عبد الآله ثم رئيس الوزراء طه الهاشمي ثم توفيق السويدي وزير الخارجية العراقي وابلغهم أن واشنطن تريد لبريطانيا كسب الحرب⁽²⁾.

وقعت الحرب في مطلع نيسان 1941 وهرب الوصي عبد الآله كما أشرنا آنفاً إلى البصرة، وألف الكيلاني حكومته الجديدة والتي أطلق عليها حكومة الدفاع الوطني فنصحت الحكومة الأمريكية وزيرها المفوض في بغداد نابشو بتنسيق مواقفه مع السفير البريطاني وعدم إظهار معارضة لحكومة الكيلاني في الوقت نفسه وعدم الإعلان باعتزافه بحكومة الكيلاني⁽³⁾. ثم أرسلت السفارة البريطانية في بغداد مذكرة إلى الحكومة الأمريكية في 3 نيسان 1941 طالبة منها عدم اعتراف الحكومة الأمريكية بالحكومة العراقية، أي حكومة الدفاع الوطني، على أساس أن هذه الحكومة غير شرعية لأنها قامت نتيجة انقلاب عسكري⁽⁴⁾ فمملت الحكومة

(1) المصدر نفسه، ص 50 .

(2) الناصري، المصدر السابق، ص 7 .

(3) كوثر عباس هب، تطور العلاقات العراقية-الأمريكية للفترة 1945-1958، رسالة ماجستير غير مشروقة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية 1982، ص 67 .

(4) عبد الجبار ناجي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة مجلس اعتماداً على برقيات نابشو إلى وزير الخارجية الأمريكي، مجلة أفاق عربية، بغداد، العدد، 1980، ص 43 .

الأمريكية على عدم الاعتراف بحكومة الكيلاني ومطلت في ذلك كما أنها تجاهلت دعوة وزارة الخارجية حول استقبال المهنيين من رؤساء البعثات الدبلوماسية حيث لم يحضر السفير الأمريكي وسفراء كل من تركيا وإيران ومصر وفرنسا لتهمة حكومة الكيلاني⁽¹⁾.

في ليلة 30 نيسان وعندما وحدات المدفعية العراقية تمزق قرب مبنى المفوضية الأمريكية أرسل السفير الأمريكي إلى ضابط مخابرات بريطاني يبلغه بتحريك القوات العراقية وقام الضابط بدوره بإبلاغ السفارة والقاعدة الجوية البريطانية في الحبيانية، حيث كان هذا أول إشعار أرسله نابشو إلى البريطانيين كان له الأثر الكبير في سرعة تحريك الجيش البريطاني لتطويق تلك التحركات⁽²⁾. ولم يقف الدعم الأمريكي عند هذا الحد بل حتى أن الجامعة الأمريكية في بيروت ألحقت الطلبة العراقيين الدارسين فيها بوجوب ترك الجامعة خلال أربعة وعشرين ساعة ولم يتوقف هذا الأجراء إلا بعد تهديد الحكومة العراقية باعتقال جميع الرعايا الأمريكيين في العراق بما فيهم من الدبلوماسيين⁽³⁾.

لقد كشفت بعض التقارير الأمريكية أن هنالك أسباب كثيرة كانت وراء اندفاع الولايات المتحدة للوقوف مع بريطانيا وإفشال خطة الجيش العراقي منها التهديدات المتكررة التي أرسلها قادة الثورة إلى المفوض الأمريكي وذلك بقصف المفوضية بالعابيل بسبب إيواء اللاجئين البريطانيين وإلقاء القبض على الوزير المفوض الأمريكي نفسه وموظفي المفوضية وطردهم خارج العراق لعدم اعترافهم

(1) المصدر نفسه، ص 44.

(2) مراده تطور السياسة، ص 59.

(3) جلد المصدر السابق، ص 69.

بمكومة الكيلاني على الرغم من قيام للتفاوض الأمريكي باتصالات عبر رسمية مع وزير الخارجية العراقي⁽¹⁾.

وبخلاصة القول أن الولايات المتحدة قامت بتدور فاعل في التصدي لثورة ميس بعد أن توضححت أهدافها الوطنية والقومية ومن ثم إسهامها في إسقاطها ومساندة بريطانيا بصورة فعالة في ذلك وإن أسباب هذا الموقف السياسي الأمريكي وعلى الأكثر هو التأييد البريطاني وكتيجة طبيعية أيضاً سياسة المائيا النزية ولاعتبارات اقتصادية وخاصة فيما يتعلق منها بالحفاظ على مصالحها النفطية وإن كانت هي في الواقع لا ترغب في إثارة أية خلافات علنية مع العراق⁽²⁾.

على العموم إن السياسة الأمريكية تجاه ثورة ميس كانت موجهة بالأساس لتقوية مصالحها الاستعمارية في العراق، فوجدت في ثورة ميس المنفذ لذلك لا سيما وأن بريطانيا كانت صاحبة العود الأقوى في العراق، حيث قامت بتقوية نفوذها من خلال إسنادها لبريطانيا وهذا ما ظهر واضحاً خلال الأحداث اللاحقة، حيث ظهرت المنافسة بين الطرفين وفي مجالات شتى.

ج. النشاط التعليمي والثقافي للولايات المتحدة في العراق :

كان للتعليم ونشره الأهمية القصوى عند الملك فيصل الأول (1921-1933) حيث رأى في قاعدة انطلاق في بمت الأمة وتكوين دولة عصرية، حيث بلغت رعايته للعلم وتقديره لرسالة العلم درجة عالية، فقد قام بزيارة المدرسة المأمونية في

(1) المبارك، المصدر السابق، ص 162

(2) Bryson , Op. Cit P.P. 129-130 .

بعداد وألقى في إحدى صغوقها درساً ثم سجل اسمه في سجل المدرسة معلماً ومرشداً⁽¹⁾.

وفي سياق اهتمام الملك آنذاك بالتعليم أوعز إلى المربي القومي العربي ساطع الحصري بتنظيم وتأسيس المدارس والمعاهد ووضع مناهجها وتأسيس دور المعلمين وإيفاد البعثات إلى الخارج، وتم إرسال أول بعثة إلى الجامعة الأمريكية عام 1922، وفي عام 1929 صدر قانون المعارف العام الذي حدد واجبات الوزارة في تأسيس المدارس وفي مراقبتها وفي تشجيع الحركات العلمية والأدبية وتشجيع الأعمال الكشفية والرياضية وشجعت الحكومة مراكز نحو الأمية للكبار، كما فتحت المدارس الخصوصية المنح المالية، أخذت بنظر الاعتبار مستوى المدارس وعدد المعلمين والمستوى العلمي⁽²⁾.

وتأكيداً لأهمية التعليم فقد قام الملك فبصل الأول خلال الخطاب الذي ألقاه في افتتاح مجلس النواب في تشرين الأول عام 1931 بالتأكيد على أهمية التعليم وضرورة الاهتمام به، حيث أكد على دعوة جماعة من أشهر المتخصصين في أمور التربية والتعليم لفحص حالة المعارف في هذه البلاد من جميع جهاتها وتقديم اقتراحات فيما يتعلق بإصلاح التشكيلات العلمية ومناهج التدريس، وأكد أن هذه الدعوة ستتم في القريب العاجل⁽³⁾. إلا أنه رغم اهتمام الملك وتشجيعه للمعلم لأن التعليم لم يكن بالمستوى المطلوب آنذاك بسبب جهل الناس بأهمية التعليم وعدم توفر الكوادر الوطنية القادرة على خلق مجتمع واعي ومثقف لاسيما وأن المثقفون كانوا يمثلون فئة قليلة جداً إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية آنذاك

(1) خليل كفة، العراق اسمه وخدمته ط 1، (بيروت، 1966)، ص 21-22.

(2) المصدر نفسه، ص 22.

(3) الحسني، المصدر السابق، ج 3، ص 168-169.

نتيجة لزيادة التفرغ من سياسة التعليم التي كانت تسير عليها وزارة المعارف ولقرب دخول العراق عصبة الأمم كدولة مستقلة وظهور الرغبة في إعادة النظر في مجمل أوصاف البلاد فقد ظهرت محاولة لاستخدام عدد من الخبراء الأجانب واستشارتهم في مجال التعليم⁽¹⁾. وهكذا تآلفت في وزارة المعارف لجنة للبحث في قضية لجنة الخبراء وأسهم في هذه اللجنة ساطع الحصري مدير المعارف العام ودعا إلى الاستفادة من خبرة الحكومة في هذا

المجال إلا أن المسؤولين في وزارة المعارف قرروا السير في اتجاه آخر هو دعوة لجنة أمريكية⁽²⁾. حيث كان لعدد من خريجي الجامعة الأمريكية دور كبير ومهم في غلبة هذا الرأي ومنهم حسن الجواد ويوسف زينل وداد قاضي المدرسين في المدارس الثانوية ومكي عقراوي خريج جامعة كولومبيا مدير دار المعلمين والتفاهيم حول الدكتور سامي شوكت مدير المعارف العام الذي باشر وظيفته في 15 تشرين الأول 1931 ومحاولتهم القضاء على الآثار التي خلفها ساطع الحصري وتوجيه المعارف على ضوء الخبرات التعليمية الأمريكية⁽³⁾.

1. لجنة مونرو وتأثيرها على التعليم في العراق :

بعث مكي عقراوي في 29 كانون الثاني 1931 رسالة شخصية إلى البروفيسور بول مونرو (Paul Monroe) مدير معهد التربية الدولي بجامعة كولومبيا في مدينة نيويورك أشار فيها إلى أن البريطانيين اتخذوا في هذه الفترة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق وإن الحكومة ناقشت المعاملة الجديدة مع بريطانيا وبرزها سيحل العراق عصبة الأمم ويثال استقلاله وإن من أهم القضايا التي

(1) أحمد، تطور التعليم، ص 309 .

(2) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق 1927-1931، ط1، ج2، (بيروت 1968)، ص ص 177-178 .

(3) المصدر نفسه، ص ص 87-264 .

تشغل بال مجلس الوزراء هي قضية الإصلاح التعليمي وقد امتشاح مجلس الوزراء عدد من العاملين في الحقل التعليمي حول القيام بالإصلاحات التعليمية وتحديد الاتجاه الذي سوف تتخذه مسيرة التربية في هذا القطر، ولما كنا نعرف أنك مهتم به (الشرق لأدي) وبخاصة في مجال التطورات التربوية فإن مجلس الوزراء ويتوجه من المكتب نفسه التي تشغل للمسالك التعليمية مكاناً مهماً في تمكيده واهتمامه قبل الفكرة من حيث المبدأ ولما أسألك فيما إذا كنت مستعداً لترأس لجنة على أن يترك لك اختيار أعضائها وحبذا لو تكون في حدود 3-5 أشخاص⁽¹⁾

وافق بول مونرو على هذا الاقتراح وقدمت رسالة مني طراري إلى وزارة المعارف مع موافقة بول مونرو ويبحث إلى وزارة المعارف أيضاً كتاباً يشرح به وصول اللجنة إلى العراق في أوائل شباط 1932 على أن تجري دراستها من خلال شهري شباط وآذار وتقدم تقريرها في شهر نيسان 1932. ووصلت اللجنة بغداد في 6 شباط 1932 وكانت مؤلفة من:

1. بول مونرو مدير معهد التربية الأجنبي بجامعة كولومبيا.

2. وليام شاندرلو باكلي (William Chandler Bagly) عضواً

3. أودجار ولانس نايت (Edgar Wallace Knight) عضواً.

وكان جميعهم من مشاهير رجال التربية في الولايات المتحدة الأمريكية وتولت سكرتارية اللجنة جانيث مونرو. وجاء مع اللجنة الدكتور فاضل الجمالي⁽²⁾ الحاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا والذي أصبح المرافق الرسمي للجنة⁽³⁾.

(1) أحمد، تطور التعليم، ص 311-312.

(2) ولد في الكاظمية عام 1903، كان ضمن البعثة الأولى التي أرسلت للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1921 وفي عام 1929 أرسلته وزارة المعارف للحصول على شهادة الدكتوراه من

بدأت اللجنة عملها بعد دخولها بغداد مباشرة وذلك بأن زارت عدداً من المدارس في بغداد وضواحيها ولم تقتصر في زيارتها على المدارس الرسمية فحسب بل زارت المدارس الأهلية والأجنبية وبعض الكتاتيب. كما قامت بجولة شملت البصرة وبعض الأتربة الجنوبية تفقدت خلالها المدارس هناك وقد اجتمعت اللجنة بعدد من المسؤولين عن شؤون المعارف ووضعت بعد ذلك تقريراً مفصلاً تضمنت ملاحظاتها واقتراحاتها وقد سمي التقرير حين نشر من قبل الحكومة العراقية عام 1932 بـ (تقرير لجنة الكشف التعليمي) (Report on The Educational Inquiry Commission)⁽²⁾. وتضمن التقرير الذي نشرته اللجنة تسعة فصول احتوى الفصل الأول على مجمل الانطباعات والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة. وقد كتب هذا الفصل رئيس اللجنة البروفيسور بول مونرو وأخيه فصل آخر يتناول خصائص نظام التعليم القائم في العراق في ذلك الوقت، أما بقية الفصول فقد عكست رأي اللجنة في طبيعة وأسباب وحلول بعض المشكلات التربوية الدينية في العراق⁽³⁾.

لاحظت اللجنة أن النظام التعليمي في العراق متأثر إلى حد كبير بالنظام التعليمي العثماني الذي كان متأثراً بدوره بنظام التعليم الفرنسي وأن من أهم سمات نظام التعليم في العراق هي صرامة النظام المركزي في إدارة شؤون التعليم

جامعة كولومبيا، عام 1932 ثم عين في العام نفسه مرشداً عاماً للتعليم وفي أيلول 1935 عين مفتشاً في وزارة المعارف وأصبح رئيساً للوزراء للمرة الأولى بين 17 أيلول 1953 - 27 شباط 1954 وفي المرة الثانية بين آذار 1954 - 29 نيسان 1954. انظر: أحمد، تطور التعليم، ص 313

(1) - الحصري، المصدر السابق، ص 165 .

(2) - أحمد، تطور التعليم، ص 313 .

(3) - المصدر نفسه، ص 313

كما أشارت اللجنة بأن الهدف الأكبر من التعليم هو إعطاء الشعب وسائل لعيش أفضل مما لديه وخططاً في الحياة أكثر صلاحاً وتحقيق هذا الهدف الكبير من شأنه أن يضع الأسس الضامنة للجمع منظم مزدهر⁽¹⁾.

كما وجهت اللجنة جهودها نحو مشكلة رئيسية وهي كيفية الجمع بين السلطة المركزية الضرورية والاشتراك المحلي المرغوب فيه، لذلك عرضت خطة اقتراحات منها تأسيس مجلس ترموي استشاري مهمته تقديم المشورة الفنية إلى وزير المعارف، وبهذا الإجراء يمكن ضمان وتنفيذ الاستراتيجية التربوية المرسومة بحيث لا يطرأ عليها تغيير مجرد تبديل الوزير بحيث يمكن للوزير أن يحتفظ بصفته السياسية. أما الاقتراح الثاني يدور حول تأسيس إدارة للبحوث التربوية في وزارة المعارف تقوم بأبحاث تتعلق بكيفية محتوى المناهج والكتب في ضوء حاجات القطر وقدرات الطلبة⁽²⁾.

وأكدت اللجنة على ضرورة إعداد المعلم وتدريبه خلال الخدمة وذلك بوسائل عديدة منها تنظيم دورات صيفية وإشغال أوقات فراغ المعلمين في العطل بالسفريات والزيارات وإعداد المحاضرات والعمل على تنمية الروح المهنية والحالة المعنوية بين المعلمين باستمرار وتجديد النشاط وذلك عن طريق ملاحظة الجهد منهم ومكافئته⁽³⁾.

كما قدمت اللجنة مقترحات هذه لرفع مستوى التعليم الابتدائي وحل مشاكله ومن ذلك :

(1) الحكومة العراقية، تقرير لجنة الكشف التهديفي، محرر التقرير ملحق لجنة الكشف بول موررو، (إعداد)،

(1932)، ص 6-8.

(2) تقرير لجنة الكشف، ص 9.

(3) المصدر نفسه، ص 20.

1. تحسين أوضاع المعلمين وتطوير أحوالهم العلمي والمهني.
2. معالجة مشكلة الرسوب.
3. إيجاد نوع من المدارس يسمى بمدارس التعلم بالعمل (Learning Doing) وذلك لمعالجة مشكلة المنهج المتشابه في كل المدارس العراقية.
4. أوصت اللجنة بوجوب الاهتمام بالعلوم والجغرافية وعلم الصحة والألعاب والإقلال من عدد دروس اللغة العربية وجعل اللغة الانكليزية موضوعاً اختياريًا⁽¹⁾.

أما بالنسبة للتعليم المتوسط والثانوي فقد لاحظت اللجنة فيما يتعلق بهذا لضرب من التعليم أن الدافع الديني الذي يحدد الطلبة بالدراسة هو الحصول على وظيفة حكومية. ورأت اللجنة وجوب إصلاح وتطوير المناهج ومقاومة عملية الاستظهار وتنمية الطرق التربوية الحديثة في المدارس الثانوية، ومن اقتراحات اللجنة في هذا المجال :

1. العمل على التخفيف من المواد الإجبارية في المنهج وزيادة المواد الاختيارية وإدخال الفروع المهنية في المنهج الثانوي والاهتمام بجوانب الإنسان العامة كتحسين الحياة الاقتصادية والصحية والعائلية.
2. تزويد المدارس بمكتبات ومختبرات ووسائل تعليمية مختلفة.
3. ينبغي زيادة الاهتمام بالتكوين الاجتماعي للتلاميذ وذلك بالتركيز على الأعمال الاجتماعية والتشجيع على تأسيس نوادر رياضية وصحية وأدبية وتغذية وتوادي (أعرف العراق).

(1) المصدر نفسه، ص 23

4 الاهتمام بإعداد المدرسين علمياً ومهنياً ومنحهم فرص تدريب أثناء الخدمة⁽¹⁾.

أما بالنسبة للكفايات فقد اقترحت اللجنة على وزارة المعارف فتح دورة في دار المعلمين (للملائي) يطلعون فيها على أسس التعليم وأساليبه الحديثة⁽²⁾. نعتت اللجنة تقريرها بالتأكيد على أهمية تنويع التعليم في العراق، إذ هدّت التربية وسيلة من الوسائل الناجحة في تحقيق الاستقرار داخل المجتمع وقالت: (من الضروري تدريب الكثير من الشبان إن لم نقل القسم الأكبر منهم لأجل القيادة ليس في الحكومة والتوظيف بل في الصناعة والزراعة وإنتاج الثروة التي يركز عليها المجتمع الحديث، وإن هذه في الحقيقة هي أصعب مهمة للتربية القومية لا سيما في مرحلة التعليم الثانوي)⁽³⁾.

كما أكد أعضاء اللجنة في تقريرهم على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتعليم الشعب تعليماً أولياً وإبتدائياً وحذروهم من التركيز على التعليم الثانوي والعالي لأن هذا يؤدي بنظرهم إلى تنامي طبقة متعلمة لا تتمكن من إيجاد معيشة لها ولذلك فهي تلجأ إلى إحداث المشاكل والقلق في البلاد. وبما يلاحظ في هذا الرأي سيادة النزعة الاستعمارية التي تحول دون تطوير التعليم العالي والاكتفاء بإرسال بعض الطلبة الذين يسمون إلى الطبقات الثرية للدراسة في معاهد وجامعات الغرب ومنها الولايات المتحدة⁽⁴⁾.

(1) تقرير لجنة الكشف عن ص 38-42.

(2) المصدر نفسه ص 53-54.

(3) المصدر نفسه ص 145.

(4) أحمد تطور التعليم الوطني، ص 320.

من التطور الحاصل في العلاقات العراقية-الأمريكية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية لم يقتصر على المصالح النفطية والمصالح الاقتصادية والتمثيل الدبلوماسي فقط، بل كان للمجال التعليمي الثقافي حصة من هذا التطور وقد تنوعت لمصالح التعليمية والثقافية بتتبع حاجة الولايات المتحدة نفسها لما تراه مناسباً للتدخل في شؤون العراق الداخلية، فستجد مثلاً موقف الولايات المتحدة من تشريعات التعليم الوطنية التي تقدمت بها حكومة رشيد عالي الزكيلاسي، وكذلك لبعثات العلمية العراقية إلى الولايات المتحدة ومناهج التبادل الثقافي.

2. موقف الولايات المتحدة من تشريعات التعليم الوطنية عام 1940 :

عندما أعدت وزارة المعارف العراقية منذ عام 1930 مشروع قانون لإخضاع المدرس الأجنبية لإشراف الوزارة وإنهاء صيغتها الأجنبية وأرادت تقديمه لمجلس النواب لإقراره، بدأت التحركات الأمريكية في مواجهة مشروع القانون الوطني للمعارف بالعراق بإجتماع هذه الأب آدموند والش (Edmund Walsh) نائب رئيس جامعة جورج تاون والمسؤولون عن إدارة شؤون (الشرق الأدنى) بوزارة الخارجية الأمريكية في أواخر عام 1939 للبحث في كيفية حماية المدارس الأمريكية من أن تخضع للقانون العراقي⁽¹⁾. لذلك اندفع الوزير المفوض في بغداد بالتركيز على عدم تطبيق القانون الجديد على المدارس الأمريكية، وكان تركيز المفوض الأمريكي في بغداد يقرم على أن نصوصاً جديدة من مشروع القانون المقترح تضر كثيراً بالمؤسسات التعليمية الأمريكية في العراق وبخالفه بصفة خاصة لإصلاح

(1) رامت حنيني الشبيخ، "الولايات المتحدة الأمريكية واتجاهات التعليم الوطني في العراق دراسة لرد نعمان الأمريكي نحو تشريعات التعليم الوطنية بالعراق عام 1940"، بحوث الندوة العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، الكتاب الثاني، (بغداد 1979)، ص 278-279.

اتضمام العراق لعصبة الأمم في 30 آذار 1932. وفي 14 نيسان 1940 أبلغ وزير الخارجية العراقي المفوض الأمريكي في بغداد بأن مشروع قانون التعليم قد أجازته مجلس النواب وإن كان لن يرسل إلى مجلس الأعيان في دورة انعقاده الحالية، وسوف يعلق إلى الدولة القادمة في الحريف ومن ثم فإنه يمكن استمرار المناقشات للوصول إلى حل يرضي المدارس الأجنبية المتخصصة⁽¹⁾.

لذلك استنعى الوزير المفوض الأمريكي إلى وزارة الخارجية العراقية في آذار 1940، حيث أبلغه الوزير العراقي بأن مجلس الأعيان قد أجاز مشروع قانون التعليم، وهنا طلب الوزير المفوض تأجيل تصديق الوصل عليه فلما صادق الوصل عليه طلب رئيس الوزراء العراقي تأجيل نشره بالجريدة الرسمية حتى لا يصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره، ولأجل إتاحة الفرصة لمزيد من المناقشات، قرر الوزير المفوض الأمريكي في بغداد عقد اجتماع لمديري المدارس الأمريكية في العراق لكي يعرضوا وجهة نظرهم واعتراضهم على قانون التعليم الجديد ومن ثم الالتقاء بوزارة الخارجية العراقية لمناقشة اعتراضاتهم مع المسؤولين العراقيين بوزارة المعارف⁽²⁾. وبالتفصيل تم الاجتماع في 10 تموز 1940 بمكتب يوسف الكيلاني مدير الشؤون الغربية لوزارة الخارجية بين كل من الدكتور فاضل الجمالي المدير العام للتربية والتعليم ممثلاً لوزارة المعارف من ناحية وكل من نان آيسر واستكتور مستودات (Studat) والأب سارجنت (Sergeant) وهماكن (Ilakken) ممثلين للمدارس الأمريكية في العراق وبحضور صديق شنتل والمستشار القانوني لوزارة الخارجية، وخلال الاجتماع أوضح السيد فاضل الجمالي إن

(1) المصدر نفسه، ص 280

(2) U.S.N.A. , No. 890 , G 42 , The Minister Resident In Iraq (Knabenshue) to the Secretary of State, Baghdad , May 16 , 1940 .

المهدف من القانون ليس محاربة المدارس الأمريكية وليس ضد أي من الحاضرين شخصياً وإنما المهدف هو حماية التعليم الوطني العام وإن وزارة المعارف مستعدة للتعاون مع المؤسسات الأمريكية التي تثبت حسن نواياها نحو العراق بصيغة عامة ونحو التعليم بصيغة خاصة⁽¹⁾.

واستمرت المناقشات بين الطرفين، فعندما سأل الأب سارجنت إن كان ممكناً أن يقوم الآباء الأمريكيون بدراسة اللغة العربية ثم تدريس هذه المواد الإنسانية اجاب الدكتور الجمالي بأن روح القانون كما يفهمها تقول بأن أبناء اللغة أنفسهم هم أقدر على تدريس المواد الإنسانية واللغة العربية. واختتمت المناقشات بما نص عليه القانون من منع العراقيين من الحاق أبنائهم بالمدارس المدارس الأجنبية فذكر الجمالي بأنه مع تقدير الحكومة العراقية بعض الأمريكيين الذين خدموا لتعليمهم في العراق فإن المهدف من نص القانون هو حماية الثقافة الوطنية، حتى أن يعهد به العراقيين يتقدمون بطلب السماح لهم من أجل فتح هذه المدارس بأسمائهم كمدارس خاصة وأن توافق وزارة المعارف على قبول منح ومساعدات يمكن أن تقدم لهم من أمريكا عن طريق المدارس الأمريكية⁽²⁾.

وعلى ما يبدو فقد جابه القرار العراقي بعد تصديق الرعي عليه في 17 آب 1940 معارضة أمريكية، لذلك طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من وزيرها المفوض في بغداد ترحيل الرعايا الأمريكيين في العراق، وبالفعل تم ترحيل جميع

(1) الشيخ، المصدر السابق، ص 282.

(2) المصدر نفسه، ص 283.

النساء والأطفال الأمريكيين في 29 نيسان 1941 فيما عدا من رفض منهم باحتياله عدم الرحيل⁽¹⁾.

يرى بعض المؤرخين أن العلماء الوطني في العراق لكل ما هو غربي خاصة لبريطانيا لم ينسحب على الأمريكيين آنذاك، نظراً لأنهم اهتموا بالأمور التعليمية والاقتصادية والدولية ولم تكن للولايات المتحدة أهداف سياسية واضحة بعد في منطقة (الشرق الأوسط) نظراً لأن تلك المنطقة كانت منطقة نفوذ بريطانية وكانت الولايات المتحدة ترغب في أن تكون على علم بكل ما يحدث دون الانغماس بأية مشكلة هناك، وكان كل ما يهمها ضمان مرور سفنها وطاقرائها بسلام في أجواء المنطقة، واستمرار تدفق النفط إلى الأسواق العربية إلى جانب توفير الأسواق بحرية للتجارة الأمريكية مع ترغيب السكان المحليين في طريقة الحياة الأمريكية⁽²⁾.

3. البعثات العلمية :

أبرزت الحرب العالمية الثانية سلسلة منغبرات كان لها التأثير الكبير في تطور العلاقات العراقية-الأمريكية خلال سنوات الحرب، فكان من الطبيعي أن يصاحب هذا التطور تبادل وتعاون في كافة المجالات، لذلك وخضمن المجال التعليمي فقد شهدت العلاقة بين الطرفين سلسلة من البعثات العلمية على مختلف الأصعدة، حيث أرسل العراق بعثات علمية عديدة إلى الولايات المتحدة للتعرف على التطور العلمي الحاصل فيها ومحاولة الاستفادة من هذا التطور للارتقاء بالعراق إلى مسار الأمم المتطورة، فمثلاً في 16 تموز 1940 قامت وزارة الدفاع بإرسال بعثة علمية عسكرية إلى الولايات المتحدة للتعرف على آخر التطورات العسكرية الأمريكية

(1) U.S.N.A. , No. 890 , G 1115 , The Minister Resident in Iraq (Knabenshue) to the Secretary of State , Baghdad , April 29 , 1941

(2) الشيخ، المصدر السابق، ص 290 .

وانخر ما توصل إليه العلم في المجال العسكري من اختراع أسلحة وخطط عسكرية، وقد كانت، لبعثة مؤلفة من العقيد الركن علي غالب اسماعيل والرئيس الأول صالح زكي المصالح⁽¹⁾.

كما قام، لعراق بإرسال بعثة أخرى إلى الولايات المتحدة، حيث أرسلت الولايات المتحدة بريقة إلى وزارة المعارف العراقية تضمنت منح خمس زمالات دراسية لمدة عامين للفترة من 1944-1946 لطلاب عراقيين في الجامعة الأمريكية، واشترط أن يكون الأشخاص من ذوي الكفاءة العالية والقادرين على إكمال الدراسة في هامين، والعودة إلى الخدمة في العراق في ختام دراستهم، وتؤكد البرقية على أهمية اختيار هؤلاء الطلبة على أساس القدرة العلمية والشخصية القوية، وأشارت بالبرقية أنه سوف يمنح لكل طالب مبلغاً يصل إلى 1.500 دولار فضلاً عن تكاليف السفر⁽²⁾.

4. التبادل الثقافي :

في مجال التبادل الثقافي وتطور العلاقات الثقافية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وقع الطرفان في 16 شباط 1944 اتفاقاً ثنائياً لتبادل المطبوعات، حيث من خلالها ستزود حكومة الولايات المتحدة العراق وبصورة منظمة المطبوعات الرسمية وبالعكس⁽³⁾.

(1) د ك و، ملفات البلاط الملكي، الديوان، إيفاد بعثة إلى أمريكا، 6 آب 1940، و 9 ص 121 .

(2) U S N.A. , Telegram Received , Secretary of State Washington , D. C. , March 29 , 1944 , Film 6 , P. 735 .

(3) فؤاد الراوي، المعجم للمهرس للعلاقات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية في عام 192، ج4، (بغداد 1975)، ص من 205-228 .

كما وقع الطرفان العراقي والأمريكي اتفاقية ثنائية لتمويل ماسج التبادل الثقافي، حيث بنى على رغبة الدولتين في توسيع علاقات التفاهم المتبادلة بين حكومتي العراق والولايات المتحدة الأمريكية بوساطة تبادل المعرفة والكفاءات المهنية من طريق الاتصالات الثقافية بالنظر إلى المادة 32 ب من تشريع الأموال المتأصلة للولايات المتحدة لعام 1944 المعدل بالقانون العام رقم 584، المبرم من قبل الكونغرس الأمريكي التاسع والسبعين ينص على أن لوزير الخارجية الأمريكي أن يعقد اتفاقاً مع أية حكومة أجنبية لتمويل بعض الفعاليات الثقافية لتلك الحكومة باستعمال عملة أو اعتمادات عملة تلك الحكومة التي تحصل نتيجة توفير مبالغ من الثمن المخلفات الحربية، فقد اتفقنا على إنشاء مؤسسة تعرف بالمؤسسة الثقافية الأمريكية في العراق لتسهيل إدارة المنح الثقافي الذي عموله الاعتمادات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة من قبل حكومة الولايات المتحدة⁽¹⁾.

ثانياً: التنافس البريطاني - الأمريكي في العراق خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945

أ. التنافس الاقتصادي

تعرض العراق خلال فترة الحرب العالمية الثانية لأزمات اقتصادية نتيجة لتدهور الوضع الدولي وإمتناع بريطانيا عن تزويد العراق بالسلات الصعبة مما اضطره إلى الاتصال بالولايات المتحدة للحصول على بعض المساعدات ومواجهة الأخطار المستقبلية فنتج عن ذلك تطور ملحوظ في العلاقات العراقية الأمريكية وأصبح للولايات المتحدة مركزاً لافتاً في العراق مما دفع بريطانيا إلى الاهتمام بهذا

(1) للاطلاع على تفاصيل الاتفاقية انظر: المصدر نفسه، ص 153-156.

التقارب وإدراك خطر المنافسة الأمريكية للمصالح البريطانية وخاصة الاقتصادية منها⁽¹⁾.

فعندما ظهرت الأزمة العراقية البريطانية وتوتر العلاقات قبل ثورة مايس لحأت بريطانيا إلى الضغط الاقتصادي على حكومة الكيلاني لتسليم استقلالها واتصل السفير البريطاني بأزل نيوتن (Basil Newton) بالوزير الأمريكي نابنشو طالبا منه دعوة الحكومة الأمريكية أيضا على استخدام الضغط الاقتصادي على الحكومة العراقية إلا أن الحكومة الأمريكية وميستها الرسمية في منح بريطانيا كل مساعدة ممكنة رفضت الاستجابة لهذا الطلب البريطاني، وفي 14 كانون الأول 1940 «برق وزير الخارجية الأمريكي كوردن هل إلى نابنشو عذراً إياه من مغبة هذا التدخل وثقت انتباهه إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية تترك حقيقة أن مصالحها لا تمتد إلى التدخل في شؤون العراق أو القيام بأي جهد يستهدف إسقاط الوزارات أو الدهرة لاستخدام الضغط الاقتصادي⁽²⁾.

لقد بدأت المشاكل الاقتصادية تظهر في العراق بصورة محسوسة بعد وصول لقرات البريطانية المحتلة للعراق في صيف عام 1941 بعد القضاء على ثورة مايس واحتلال العراق للمرة الثانية⁽³⁾ فتحركت الولايات المتحدة لتحل محل بريطانيا التي برز ضعفها خلال سني الحرب وذلك بالسيطرة على مستعمراتها ومناطق نفوذها، ولتفقد المعسكر الرأسمالي لذلك جاء دور الولايات المتحدة لتقوم بدور مهم في الحياة السياسية والاقتصادية في العراق، فحاولت بريطانيا بدورها سد الطريق أمام

(1) المبارك، المصدر السابق، ص 164.

(2) مراد، تطور السياسة، ص ص 50-51.

(3) مظفر عبد الله، «الأمم، الأزمات الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية»، مجلة الخليج

العربي، البصرة، العدد، مجلد 15، 1983، ص 139

الاصطفوط الأمريكي⁽¹⁾ في وقسمت كسان فيسه العراق يعاني من تضخم اقتصادي نتيجة لتضاعف التضخم للتداول وفيضان عام 1940 وموسم الشتاء

القاسي في 1941-1942 وكانت الأسواق العراقية في الوقت نفسه تعاني من اختفاء الكثير من السلع الاستهلاكية الضرورية بسبب انقطاع الاستيراد من الأسواق الخارجية⁽²⁾.

كانت الولايات المتحدة، لحد هذه الفترة، تنتظر الفرصة المناسبة للتدخل مباشرة في شؤون المنطقة فوجدت الفرصة صالحة لها من خلال تطورات أحداث الحرب العالمية الثانية للتدخل في شؤون (الشرق الأوسط) عامة والعراق خاصة حيث أسهمت بثقلها الاقتصادي الكبير بإمداد (مركز تموين الشرق الأوسط Center Middle East Supply)⁽³⁾ بمختلف التجهيزات والبضائع والمواد الغذائية⁽⁴⁾.

(1) الأمين، التنافس الأمريكي-البريطاني، ص 86.

(2) مراد، تطور السياسة، ص 197.

(3) رثأت بريطانيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تحقيق بعض التزاماتها الاقتصادية تجاه بلدان (الشرق الأوسط) الواقعة ضمن هيبتها أثر اشتداد الفزو الإيطالي لليونان في 28 تشرين الأول 1940 واستناداً إلى المقترحات التي قدمتها ثلاثة مؤسسات بريطانية هي اللجنة الوزارية المنعقدة في لندن برئاسة ديلورد مانكلي (Langley) والقيادة البريطانية للمسؤولية عن قضايا (الشرق الأوسط) والسفارة البريطانية في القاهرة. بضرورة إيجاد مركز للشحن والتموين خاص بالموقعين في (الشرق الأوسط)، تأسس (مركز تموين الشرق الأوسط) في نيسان 1941. أنظر زهير عيسى النحاس، التموين في العراق 1939-1948 رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل 1989، ص 70.

(4) أمين، التنافس الأمريكي-البريطاني، ص 86.

وكان مجال عمل المركز يشمل عدة أقطار في آسيا وإفريقيا ومن ضمنها العراق، وقد أسهم في وضع الأسس العامة لانظمة وقوانين التمويل لبلدان (الشرق الأوسط) وتسليم المشورة والاقتراحات لحكومات المنطقة في مجال الاستهلاك وتثبيت الأسعار ومكافحة التضخم وتنظيم تبادل المنتجات الزراعية المحلية بين بلدان (الشرق الأوسط)⁽¹⁾.

لقد واجهت بريطانيا صعوبات جمة في تحقيق مهام المركز منذ تأسيسه عام 1940 لذلك استجذبت بالولايات المتحدة لتسهم جدياً في نجاح مهمة المركز، حيث شاركت أمريكا بإدارة أمور المركز عام 1942 وأصبحت معظم البضائع المستوردة (الشرق الأوسط) تأتي من الولايات المتحدة⁽²⁾. كما أسهم المركز في توزيع المواد المستوردة بموجب قانون الإعارة والتأجير الأمريكي (Lend-Lease Act)⁽³⁾. وقد تشكلت لإدارة هذا المركز لجنة أمريكية مركزها في العاصمة الأمريكية وكان من مهام عملها تنسيق وتوفير جميع طلبات واحتياجات المركز. ورغم التعاون البريطاني - الأمريكي فقد استمر المركز في كونه مؤسسه بريطانية من الوجهتين

(1) النخبة، التمويل في العراق، ص 70 .

(2) أمين، الثنائى الأمريكى - البريطانى، ص 86

(3) كانت السياسة الأمريكية في تلك الفترة قائمة على الدعم البريطانى إدراكاً منها بأن سيهدر بريطانيا مبرهن من الولايات المتحدة نفسها للخطر وكان التمييز العملي لهذه السياسة هو قانون الإعارة والتأجير، الذى صادق الكونغرس الأمريكى في 11 آذار 1941 . حيث غول القانون المذكور الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت أن يضم لمصلحة الدفاع القومى الأمريكى مواداً ومعلومات دفاعية على سبيل الإعارة والتأجير لأية دولة يرى أن دفاعها ضرورى للدفاع الولايات المتحدة . وفي يوم نفسه أعلن الرئيس الأمريكى أن دفاع بريطانيا ضرورى للدفاع الولايات المتحدة، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الإمدادات الأمريكية بالوصول إلى البريطانيين بكميات كبيرة . انظر: خليل، تطور السياسة،

ص 45 ؛ النخبة، التمويل في العراق، ص 70

الإدارية والعملية⁽¹⁾. ولتعزيز مركز أمريكا الاقتصادي في العراق وبالتحديد ضمن نطاق (مركز نموين الشرق الأوسط)، فقد قامت الولايات المتحدة في 2 تموز 1942 بتعيين فريدريك وينانت (Frederick Winant) ممثلاً مالياً للولايات المتحدة في المركز ويكون اتصاله مباشراً مع المفوضيه الأمريكية في بغداد ووظيفته إدارة أعمال المركز التي تتعلق بتصدير المواد للعراق والإشراف عليها⁽²⁾. وضمن السياق نفسه وبعد دخول لولايات المتحدة كمشارك أساسي مهم في (مركز نموين الشرق الأوسط) كانت رغبة المساهمين الأمريكيين كبيرة تتمثل في تكوين لجنة تقوم بدراسة متطلبات واحتياجات العراق حيث طالب المشاركون الأمريكيون والذين كان مقرهم القاهرة المفوضيه الأمريكية في بغداد بتبني هذا الموضوع والتعجيل بتطبيقه لخلق حالة من الاستقرار الاقتصادي تكون لأمريكا اليد الكبرى فيها⁽³⁾.

إن الاهتمام الأمريكي بالعراق في سنوات الحرب العالمية الثانية جاء نتيجة إدراك الولايات المتحدة لأهمية موقع العراق الاستراتيجي وكثرة وجود النفط فيه واعتقدها بأن عليها الاهتمام بتقوية مركزها فيه من خلال مساعدته على التغلب على المشاكل الاقتصادية التي سببها الحرب⁽⁴⁾. وانطلاقاً من هذه الأهمية فقد قامت الولايات المتحدة في 1 مارس 1943 بشمول العراق بمساعدات ما يسمى بـ (الإعارة والتأجير) لأن دفاعه حيوي للدفاع الولايات المتحدة الأمريكية وقد حصل

(1) الأمين المتكفل الأمريكي-البريطاني، ص 86

(2) U.S.N.A. , No. 800 . 128 , Telegram Received , Sec. State , Washington , July 2 , 1942 , Film 2 , P.450 .

(3) U.S.N.A. , Telegram Sent , Amlegation , Cairo , Charged to contingent , May 13 , 1942 , Film 2 , P. 568. e

(4) عبد العسل السابق، ص 78 .

العراق بموجب ذلك على ما قيمته 77.521.021 دولار من المنتجات الزراعية والصناعية الأمريكية عام 1943، وما قيمته 12.047.685 دولار في عام 1944⁽¹⁾ بعد عكس التوجه الأمريكي نحو العراق أحد مظاهر التنافس الأمريكي البريطاني للسيطرة على المنطقة، فقد عمل الوزير الأمريكي المفوض في العراق على حث حكومته للاستفادة من نشاط الحركة المعادية لبريطانيا في العراق والعمل على التدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية واستغلال الفرصة التي هيأها ضعف مركز بريطانيا في العراق رغم فشل الحركة الوطنية في تحقيق أهدافها، وشرح المفوض في تقرير يمث به إلى حكومته الأوضاع السياسية في العراق والمحالات المتاحة أمام المنتجات والمؤسسات الأمريكية للتدخل في الأسواق والسيطرة على الاقتصاد العراقي⁽²⁾.

إن سيطرة بريطانيا السياسية على بعض أقطار الوطن العربي ومنها العراق وارتباطها من الناحية الاقتصادية بالإمبراطورية البريطانية والجزء الأكبر من حركة الاستيراد والتصدير التي تتم في المنطقة مع بريطانيا يوضح جزئياً سبب المنافسة بين الأمريكيين والبريطانيين المتواجدين في (الشرق الأوسط) وكذلك بين أعضاء اللجنة المشرفة على إدارة مركز غومين الشرق الأوسط في واشنطن، حيث وصفت علاقاتهم داخل اللجنة بأنها لم تكن منسجمة مما أدى إلى حدوث مناقشات حادة بين الطرفين⁽³⁾. فبعد دخول الولايات المتحدة الحرب وخلال إسهامها في إدامة حياة (مركز غومين الشرق الأوسط) للفترة (1942-1945) لزيادة اهتمام الحكومات والشركات الأمريكية بأمور (الشرق الأوسط) وتداخلت مصالحها السياسية

(1) مراد، تطور السياسة، ص 179

(2) هيد، المصدر السابق، ص 78.

(3) لايموند، التنافس الأمريكي - البريطاني، ص 87.

والاقتصادية وكشفت الحكومة الأمريكية مدة سيطرة بريطانيا على الأوضاع الاقتصادية دون أن تسمح المجال لحليفتها لمشاركتها ولو جزئياً، كما أن المصالح والمؤسسات الاقتصادية والمالية الأمريكية وجدت في المنطقة أسواقاً مثلهمة بصنائعها، إلا أن هذه الأسواق تبدو مغلقة بوجه الأمريكيين بسبب احتكار بريطانيا لتجارة بلدان المنطقة، مما أدى إلى استياء وامتعاض جهات سياسية واقتصادية مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

كان الموظفون البريطانيون المنتشرون في أجهزة الحكومة العراقية يفقدون سداً منيعاً وحجر عثرة في طريق المصالح والشركات ورجال الأعمال الأمريكيين منهم من مناقشة أو مشاركة المصالح والمؤسسات التجارية والصناعية البريطانية في اقتحام احتكاراتهم للأسواق العراقية، لا سيما ظهور قلق واضح من قبل الرعايا البريطانيين المقيمين في العراق بسبب خوفهم من وجود مشاريع وأغراض اقتصادية واسعة لدى الحكومة الأمريكية⁽²⁾.

إن العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة كانت لشكل أهمية كبيرة بالنسبة للعراقيين، بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، وحاجة العراق الملحة إلى مساعدة الدول الكبرى وخاصة بعد المحاولات البريطانية المذكورة للضغط على العراق اقتصادياً وعسكرياً لجعله إلى اتخاذ موقف مؤيد للسياسة البريطانية حيال دول المحور والتهديد الذي أصاب اقتصاديات الدول الأوربية والمنافسة البريطانية الأمريكية في جعل العراق وغيره من دول (الشرق الأوسط) أسواقاً اقتصادية واعدة هذه الدول في تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية في العراق⁽³⁾ لهذه الأسباب

(1) المصدر نفسه، ص 87.

(2) الامين، التنافس الأمريكي - البريطاني، ص 88.

(3) المارك، المصدر السابق، ص 155.

سارت العلاقات بين كل من بريطانيا وأمريكا في طريق متعرج حيث ن لكل من هاتين الدولتين مصالحها الخاصة في المنطقة والتي تتعارض مع مصلحة الدولة لأخرى⁽¹⁾.

كان بوضع الصعب الذي يعيشه العراق خلال تلك الفترة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادية قد جعل بعض المسؤولين العراقيين يفكرون في التعاون مع الولايات المتحدة والنأي عن بريطانيا، فالعراق كان يأمس الحاجة الى كل ما لدى الولايات المتحدة أكثر مما لدى غيرها، ولا سيما صناعاتها مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم فهم حقيقة الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة نظامها الذي بدأ يظهر ويميز عن مصالح أكبر وأقوى دولة رأسمالية في العالم منذ ذلك الحين⁽²⁾. فكان من الطبيعي والمنطقي أن تراقب بريطانيا وبكل حيلة وحذر ظهور كائن من كان منافساً لمصالحها الحيوية في إمبراطوريتها المترامية الأطراف في الوقت الذي كانت لشوهد على الفور لهما تتعزز باستمرار⁽³⁾.

وحيث السفارة الأمريكية في بغداد بهذا التغيير في اتجاه السياسة العراقية لصالح حكومتها، حيث تقوى مركز الحكومة الأمريكية في عموم أقطار (الشرق الأوسط) بينما المحر نفوذ بريطانيا، ففي نهاية عام 1944 تأكدت حقيقة محاولة تقرب العراق نحو الحكومة الأمريكية وتحركها بعيداً عن التأثير المباشر للسفارة البريطانية لأمر الذي دفع بالسفير البريطاني كورنواليس إلى تنبيه حكومته على

(1) كرسوفر مونتاجو وورهاموس، الدراسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمه من اللغة الانكليزية حسين الحقباني، (القاهرة 1965)، ص 219.

(2) اسامه عبد الرحمن الدوري، العلاقات العراقية الأمريكية 1939 - 1945، اطروحة دكتوراه غير مشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد 1989، ص 283.

(3) المصدر نفسه، ص 284.

أهمية العراق الإستراتيجية والاقتصادية وعمل على حثهم بعد التفريط بسيطرتهم على العراق وصياح مصالحهم وإفساح المجال للدول الأخرى وبالذات أمريكا للاستفادة من ثرواته الغنية⁽¹⁾.

لقد شهد عام 1945 حركة دؤوبة لفتح أبواب العراق لاستيراد المتوجات والبضائع الأمريكية وبشكل لم يسبق له مثيل، ففي بداية هذا العام وجهت الدعوة إلى غرفة تجارة بغداد لحضور المؤتمر العام لغرفة التجارة الأمريكية في نيويورك، حيث جرت مباحثات بين أعضاء الغرفة التجارية العراقية وممثلي المؤسسات الصناعية والمالية الأمريكية ونظموا لهم زيارات لبعض المدن الأمريكية والاطلاع على الحياة الأمريكية مما ترك انطباعاً حسناً لدى أعضاء الغرفة التجارية وأخذوا عند رجوعهم للعراق يثيرون الدعاية للمصنوعات الأمريكية ويشجعون تعاملهم أوسع مع المؤسسات والشركات الأمريكية مما أزعج وأقلق السفارة البريطانية ودفع السفير البريطاني إلى كتابة تقرير يصرح فيه أن العراقيين يفضلون التوجه نحو أمريكا لشراء البضائع الكمالية كالراديو والثلاجات والسيارات، كما أن الأمريكيان يرغبون في شراء التمور العراقية، وفعلاً فقد إتصلت شركة فورد لعقد صفقة لشراء الآف الأطنان من التمور⁽²⁾.

ورغم ذلك فقد اهتمت بريطانيا بالنشاط الأمريكي في العراق وأظهرت مخاوفها منها، وتشير مذكرة وزارة الخارجية البريطانية إلى ذلك مؤكدة أن الولايات المتحدة تحاول سرقة الأسواق التجارية التي كانت تحت سيطرة بريطانيا، وأشارت المذكرة إلى ضرورة مراقبة أي محاولة من شأنها السيطرة على أسواق التعامل في

(1) الأمين المتأسس الأمريكي-البريطاني، ص 95

(2) المصدر نفسه، ص 95.

(الشرق الأوسط) بعد الحرب ودعت مذكرة أخرى إلى ضرورة اتباع سياسة متشددة حيال النشاط الأمريكي في العراق⁽¹⁾

وبالإضافة إلى ما ذكرنا كانت هناك مصالح أخرى للولايات المتحدة في العراق، حيث قامت الولايات المتحدة وخلال سني الحرب بإنشاء أول ميناء بحري عسكري في أم قصر جنوب العراق⁽²⁾ حيث كان من المقرر إنشاء هذا الميناء قبل الحرب لكن البريطانيين عوقبوا بإنشائه، إلا أن الحاجة أيام الحرب وإقامة قيادة وخدمات الخليج العربي لدول الحلفاء⁽³⁾ أدى إلى قيام الحكومة الأمريكية ببناء المشروع واستخدام هذا الميناء ومكة الخلد التي أوصلت لتقديم المساعدات الجوية للتحالف السوفيتي في مواجهة القوات الألمانية، وحاليا انتهت الحرب سارع البريطانيون إلى تدمير ميناء أم قصر تدميراً تاماً⁽⁴⁾.

وبعد كل ما استعرضناه فقد شهد عام 1945 حركة كبيرة لفتح أبواب العراق لاستيراد المشتريات والبضائع الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل، وجرت بين البلدين مفاوضات أسفرت عن تأكيدها على ضرورة التعاون المشترك لتعزيز الروابط بين البلدين⁽⁵⁾.

(1) المبارك، المصدر السابق، ص 156

(2) محمود الدرة، حياة عراقية من وراء البوابة السوداء (الطبعة 1976)، ص 102-103

(3) للاطلاع على تفاصيل قيادة عمليات الخليج العربي لدول الحلفاء، انظر مراد، تطور السياسة، ص 106-114

(4) هيب، المصدر السابق، ص 83 .

(5) محمد عويد النديم، كامل الجغرافي وضرورة في السياسة العراقية 1898-1968، (بغداد، 1997)، ص 201 .

وأخيراً تقرر في نهاية عام 1945 إلغاء (مركز تموين الشرق الأوسط) نهائياً حيث سبق وأن أخذت الاحتياطات في بداية العام للتخفيف من سيطرة المركز وبالتالي سيطرة بريطانيا على مجمل الحياة الاقتصادية في العراق وذلك لإعادة الحياة الطبيعية إلى العراق ومنطقة (الشرق الأوسط) ونتيجة لذلك وكعامل مساعد آخر وجدت البضاعة الأمريكية مجال أوسع لغزو الأسواق العراقية⁽¹⁾

لقد صاحب التوجه الأمريكي نحو العراق خوف بريطانيا من التوسع حجم هذا التوجه ومن ثم الإضرار بمصالح بريطانيا التي أخذت الحرب منها ما أخذت وأنهكتها وأثقلت كاهلها، فكان أمراً طبعياً أن تحاول الولايات المتحدة الحلول محل بريطانيا، لذلك هملت السفارة الأمريكية على تشجيع التجار ورجال الأعمال العراقيين عبر الاتصال بهم وإطلاعهم على المتوجات الأمريكية لاستيراد مختلف البضائع مثل السيارات والأدوات الكهربائية وبالمقابل تشجيعهم على تصدير المنتجات العراقية كالتمور والجلود إلى الولايات المتحدة⁽²⁾.

لقد تمسدت أكبر صورة للصراع الاقتصادي بين بريطانيا والولايات المتحدة في (مركز تموين الشرق الأوسط)، واستكمالاً لما ذكرناه فقد كان الموظفين البريطانيون يعملون ما في وسعهم باندفاع لئح المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية من التغلغل داخل العراق وفي الوقت نفسه فإنهم لا يبرؤون على القيام بإجراءات علمية خصوصاً في فترة الحرب خوفاً من اعتادها إجراء معادي لأمريكا والتي أهم حليف بريطانيا، ولهذا فإن مثل هذه الإجراءات التي تعمل على مقاومة

(1) الأمين، التنافس الأمريكي-البريطاني، ص 97.

(2) عبد المصطفى السائق، ص 81.

اتساع رقعة التاريخ السياسي والاقتصادي الأمريكي في هذه المنطقة تنفذ من قبل البريطانيين بشكل نخفي وغير مباشر⁽¹⁾

ولتكريس هذا الصراع بعثت السفارة البريطانية بعض المسؤولين البريطانيين لعرقلة تصدير البضائع الأمريكية وقضيت الفرصة على المصانع الأمريكية لتسويق منتجاتها، حيث قام العقيد البريطاني بيتر هيليس (P. Hayless) مدير الاستيراد العام في وزارة الثموين العراقية والدكتور بيلي (Bailey) ممثل بريطانيا في (مركز ثموين الشرق الأوسط) في القاهرة بالعمل على عدم السماح لتصدير البضائع الأمريكية وخاصة المنسوجات القطنية إلى العراق وانهما أطلقا إشاعة بأن ليس للشركات والمصانع الأمريكية رغبة في دخول الأسواق العراقية⁽²⁾ مما أثار ضجة لدى الأوساط الأمريكية التي بدأت البحث عن مصدر هذه الإشاعات، فقام آر جي. جاكسون (Commander R. G. Jackson) مدير عام (مركز ثموين الشرق الأوسط) بالاتصال بالدكتور بيلي ممثل بريطانيا في المركز للتأكد من هذه الإشاعات، فأخبره بيلي أنه لا يعلم مصدرها وأنه ليس له أية يد فيها⁽³⁾. كما أننا نلاحظ في هذه الفترة بالتحديد في عام 1944 إزدياد النشاط الأمريكي - لعراقي من حيث الصادرات والواردات، فقد ارتفعت قيمة الصادرات العراقية إلى 617385 ألف دينار عراقي، في حين بلغت نسبة الواردات بـ 196035 ألف دينار عراقي، والسبب في ذلك يعود إلى إقدام بريطانيا على خلق أسواق التعامل التجاري بوجه

(1) الأمير، التنافس الأمريكي - البريطاني، ص 88 .

(2) المصدر نفسه، ص 89 .

(3) U.S.N.A., Embassy Baghdad to State Department, Washington, April 20, 1944, Film 24, P. 890

العراق مما اضطره إلى الاتجاه والاستيراد من الأسواق الأمريكية التي سارعت إلى تلبية المطالب العراقية⁽¹⁾.

إن الوضع الاقتصادي الصعب الذي عاشه العراق خلال فترة السيطرة البريطانية وبالتحديد خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وتمسخر طاقات العراق وإمكاناته الاقتصادية لخدمة الجيش البريطاني، دفع الحكومة العراقية إلى إظهار الرغبة في انخراط من الولايات المتحدة حيث أن الحكومة التي جاءت إلى الحكم في أوائل حزيران عام 1944 انتهجت منهجاً أكثر استقلالية تجاه البريطانيين، وأصرّب أنصار الحكومة في مناسبات الحكومة على تفضيلهم الاستفادة بدلاً من الانصياع لأوامر السفارة البريطانية والمستشارين البريطانيين⁽²⁾.

وبعد هذا التحول الرسمي العراقي حول تشجيع التدخل الأمريكي في شؤون العراق قام وزير الخارجية العراقي لرشد العمري بالاتصال بالوزير المفوض الأمريكي وأخبره بأنه يطمح أن تكون العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق بنفس مستوى علاقة العراق ببريطانيا وأنه يوجد هناك شعور بين الطبقة الحاكمة في العراق ومنذ فترة، بأنه يجب توطيد علاقة العراق مع الولايات المتحدة، حيث أن توطيد هذه العلاقات سوف يؤدي إلى تحقيق تقدم اجتماعي وثقافي واقتصادي في المنطقة⁽³⁾.

(1) المبرك: المصدر السابق، ص 155 .

(2) حبل: المصدر السابق، ص 8 .

(3) U.S.N.A., No. 190.1344, Henderson to State Department Air Embassy, Baghdad (Washington), November 25 1944 .

بدا التنافس على النفط :

أشرنا فيما سبق إلى المصالح النفطية الأمريكية-البريطانية حتى عام 1939. وكيفية نشوء هذه المصالح والتنافس والصراع الذي كان دائراً بين الطرفين من أجل الاستحواذ على امتيازات البحث والتقيب على النفط وكيف استطاعت الولايات المتحدة من الدخول كشريك لبريطانيا في شركة قعط العراق (شركة النفط التركية سابقاً) وستحدث في هذا الفصل عن استمرار هذا الصراع خلال فترة الحرب العالمية الثانية وبعدها. إذ ظهرت في الولايات المتحدة موجة من الدعاية القوية في أوساط الرأي العام الأمريكي وفي الفترة 1941-1942 بالتحديد عن قرب نزوب آبار النفط الأمريكية المحلية وعن زيادة اعتمادها على الواردات الأجنبية بما يهدد أمنها وتقدمها القومي والاقتصادي ورفاهية شعبها، وكان الهدف من هذه الدعاية والذي اتضح فيما بعد هو تحقيق سيطرة أكبر للمصالح النفطية الأمريكية على نفط منطقة (الشرق الأوسط) وإضعاف نفوذ بريطانيا في المنطقة وعقد اتفاقيات نفطية بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تسمح للأولى احتلال المركز المسيطر على (الشرق الأوسط) ونفطه⁽¹⁾.

تضاعفت أهمية النفط في الحرب العالمية الثانية، حيث استهلك خلال الحرب مئات الملايين من الأطنان مما زاد في تلهف الدول العظمى في الحصول على امتيازات النفط وتخزين الملايين من أطنانه وضمان الكثير من موارده، فاستمرار الحرب أدى إلى نزوب الكثير من آبار النفط الأمريكية وإلى نقص المخزون من الذهب الأسود في أمريكا مما أدى إلى اتجاهها نحو الشرق الأوسط وإلى الصراع في

(1) مصطفى خليل، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة، 1974)، ص 19

سبيل الحصول على النفط العربي⁽¹⁾. ورغم ذلك فقد بقيت الولايات المتحدة وخلال السنوات الأولى للحرب تحترم السيطرة البريطانية على منطقة الخليج وتعتبرها القوة الأكبر في المنطقة رغم اتساع المصالح الأمريكية فيها ويعتقد أن السبب في ذلك يعود لإنشغال صانعي السياسة الأمريكية بقضية واحدة وهي كسب الحرب⁽²⁾.

ومثلما ظهرت حاجة الولايات المتحدة للنفط خلال سنوات الحرب ظهرت حاجة بريطانيا كذلك إليه فزاد الطلب على النفط العراقي وذلك لقلة تكاليفه ودخس أسعاره وسهولة نقله وكان ذلك لتحقيق مصالح الجماعات المساهمة في شركة نفط العراق⁽³⁾.

ومن خلال الاهتمام الأمريكي المتواصل بنشط المنطقة عامة قامت بإجراءات عديدة من أجل تنمية مواردها النفطية في داخل الولايات المتحدة وخارجها، ففي 27 نيسان 1941 أعلن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت حالة طوارئ محدودة وعيّن هارولد إيكس (H. Ickes) منسقاً ومظماً للعمل على توحيد مختلف مظاهر الصناعة النفطية لمواجهة حالة الطوارئ التي مرت بالبلاد بسبب حالة الحرب⁽⁴⁾. وما جعل الولايات المتحدة تفكر في الاعتماد على المصادر النفطية من خارج البلاد هو تخوفها من تناقص احتياطيها النفطي الداخلي، ونتيجة لذلك دعت الشركات النفطية الأمريكية إلى تعديل امتياز شركة نفط البصرة واستثمار نفطها بأقرب وقت، إلا أن شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية (Anglo-Iranian Oil Company)

(١) أحمد صويلح العمري، صراع البترول في العالم الخارجي، (القاهرة، 1960)، ص 68-69.

(2) Bryson, op Cit. P. 115.

(3) خليل، للتوينج السياسي، ص 305.

(4) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط ط 3، (القاهرة، 1950)، ص 133.

عارضت هذا الاتجاه، لأن بريطانيا بالأساس لم تكن راغبة في تطوير المنطقة وعرض نتائجها الفعلي في إيران للمنافسة⁽¹⁾

لقد كانت الشركات المساهمة في شركة نفط العراق متفقة على تأجيل استثمار النفط العراقي حتى الحرب العالمية الثانية، لأنها كانت تمتلك مصادر خاصة بها في أنحاء أخرى من العالم⁽²⁾.

إن ظروف الحرب وفقدان الولايات المتحدة لملايين الأطنان من النفط جعلها تفكر في الاستفادة من المصادر الخارجية، فقد كانت راغبة في استثمار حقول شركة نفط البصرة للتعويض عما فقدته خلال فترة الحرب، إلا أن بريطانيا كانت غير راغبة في تطوير المنطقة - كما ذكرنا سابقاً - الأمر الذي أدى إلى خلق حالة من المنافسة بين الشركات الأمريكية والبريطانية في العراق وبالتحديد في شركة نفط العراق.

لقد ارتبطت المصالح النفطية الأمريكية في العراق بشركة نفط العراق فقط، فكان أي عامل سلبي على الشركة يهدد مصالح أمريكا، لذلك كان مركز أمريكا قلقاً في العراق، فعندما نشبت الحرب العالمية الثانية وظهرت لأزمة العراقية لبريطانية وأحداث مايس إزداد شعور العداء ضد شركات النفط بزيادة شعور العداء ضد بريطانيا، مما زاد من مخاوف الجمعاعات الأمريكية للمساهمة في الشركة من احتمال إلغاء الحكومة العراقية لامتياز شركة نفط البصرة بعد انتهاء الوقت المحدد لها بالشروع بالحفر في 21 تشرين الثاني 1941⁽³⁾.

(1) حليل، التاريخ السياسي، ص 314 .

(2) المصدر نفسه، ص 314 .

(3) حليل، التاريخ السياسي، ص 306 .

لذلك وفي 12 شباط 1943 طالبت الوزارة الخارجية الأمريكية من وزيرها المتفوض في بغداد توماس ويلسون (T. Wilson) أن يقدم مذكرة للحكومة العراقية بين فيها أن الحكومة الأمريكية تعتبر استلامها لنفط الإيجار المطلق لعام 1942 ومطالبتها بنفط المستحق لعام 1943 يتعارض مع ادعائها بطلان الامتياز وانها تأمل أن تسلم تأكيداً من الحكومة العراقية بأن استلامها لمبلغ الإيجار المطلق قبل نهاية آذار 1943 بمثابة اعتراف باستمرار نفاذ الامتياز⁽¹⁾.

لقد نصت المادة 40 من الامتياز على أن كل أعمال أو عجز يدير من الشركة عن تنفيذ أو إنجاز شيء من أحكام الاتفاقية لا يجوز اعتباره خرقاً للاتفاقية إن كان ذلك ناجماً عن قوة قاهرة، ونصت المادة 41 على أن كل خلاف في تفسير الاتفاقية يعجز الفريقان عن تسويته بطريقة أخرى يحال إلى حكمين اثنين يختار كل فريق واحد منهما وعلى وازع يختاره الحكماء قبل الشروع في التحكيم، وبناءً على ذلك أبلغت الحكومة العراقية شركة نفط البصرة في 27 كانون الأول 1941 بأنها قررت حل الخلاف عن طريق التحكيم والافاتها مستعبر اتفاقية الامتياز ملغاة، وسارت قديماً في ذلك حين حُيِّت في 26 كانون الثاني 1943 وزير خارجيتها عبد الآله حافظ حكماً عنها فيما حُيِّت الشركة سكيليروس (Sklirous) مدير إدارة شركة نفط العراق حكماً عنها والذي وصل بغداد في 19 كانون الثاني 1943⁽²⁾. وكانت المجموعة الأمريكية (شركة استثمار الشرق الأدنى) المساهمة في شركة نفط العراق والمالكة لشركة نفط البصرة على اتصال بحكومتها حول الموضوع وتطلعها على تطورات الموقف أولاً بأول، وبناءً على تلك المعلومات اعتقدت الحكومة الأمريكية

(1) لمستر نفسه، ص 314

(2) حليل، التوجه الأمريكي نحو العراق، ص 52.

خطأ أن رغبة نوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي آنذاك) من وراء التحكيم هي فسخ الامتياز فوجلت الفرصة أمامها سانحة لاتساع الامتياز وتمتين علاقتها بالعراق، حيث قامت الولايات المتحدة بالضغط على نوري السعيد واعرافه بمسألة وزيرها المفوض في بغداد ويلسون بهلف تشجيعه على انهاء الامتياز ومنحه للشركات الأمريكية⁽¹⁾. إلا أن دوافع نوري السعيد من وراء هذه العملية هو للضغط على الشركة للحصول على قرض إضافي لضمان مصالح بريطانيا لا سيما وأن مصلحته ومصلحة بريطانيا كانت شيئاً واحداً، وحين قبل ويلسون في 17 شباط 1943 تظاهر بأنه لا يؤيد تطوير المنطقة وأبلغه أيضاً أنه دائماً يعتبر منطقة البصرة احتياطياً وطنياً للنفط⁽²⁾.

من خلال المناقشات التي جرت بين نوري السعيد وويلسون، عبر نوري السعيد ووزير خارجيته عبد الآله حافظ عن أسفهما لتدخل حكومتهم في مسألة تخص العراق والشركة، أما سكليروس فكان يرى أنه الممثل الوحيد للشركة وأن المصالح الأمريكية لا تشكل سوى أقلية في مجلس الإدارة، فحضر التدخل الأمريكي كلاً من نوري السعيد وسكليروس على الإسراع في التفاوض حول التمهيدات التي طلبتها شركتنا نفط البصرة والموصل، وفي 22 آذار 1943 وقعت بالأحرف الأولى التفتين أرسلتا إلى مجلس إدارة الشركة لاختيار أحدهما⁽³⁾.

اختار مجلس إدارة الشركة الاتفاقية الثانية والتي تتعلق بشركتي نفط البصرة والموصل معاً والذي ينص على منح الحكومة العراقية تأجيلاً غير محدد لتعهداتها الخاصة بالحفر وتصدير النفط يبدأ من الثاني من أيار 1941 وينتهي بعد عامين من

(1) حبل، التوجه الأمريكي نحو العراق، ص 53.

(2) خليل، التاريخ السياسي، ص 315.

(3) المصدر نفسه، ص 317.

توقيع الهدنة مع ألمانيا أو إيطاليا أو اليابان أيهما تكون الأخيرة مقابل قرصين مقداره مليون ونصف المليون باون يدفع في الأول من حزيران عام 1943⁽¹⁾.

وبغض النظر عن الاتفاقية الأولى والتي كانت خاصة بشركة نفط البصرة فقط، فقد احتارت الشركة الاتفاقية الأهم والتي تخص شركتي نفط البصرة والموصل معاً والتي من خلالها تضمن بريطانيا مصالح أوسع وأشمل، وهي بالأساس كانت موجهة ضد المصالح الأمريكية التي كانت بأعين الحجة إلى مصدر النفط في ذلك الوقت، إلا أن الدور الكبير

الذي لعبه نوري السعيد لخدمة المصالح البريطانية للعراق كان لها الأثر الكبير في طغيان الرغبة البريطانية على أمريكا.

فيما بعد عرضت الاتفاقية للمناقشة في مجلس النواب في العاشر من نيسان 1943 بعد أن اختارها مجلس الشركة في 25 آذار منه، فانتقدت المعارضة قبول الحكومة على المبلغ الزهيد مقابل تأجيل استثمار النفط لأجل غير محدود لا سيما وأن هذا المبلغ لا يساوي شيئاً في ضوء التضخم النقدي السائد، وأشاروا إلى أن الغبن الذي سيلحق بالعراق من جراءها كبير جداً، ومع ذلك فقد وافق المجلس عليها بالأكثرية⁽²⁾.

أما الصورة الثانية من عبور الصراع النفطي البريطاني الأمريكي خلال سني الحرب فقد ظهر عندما تبليغت وزارة الخارجية الأمريكية بوجود أعمال تخريب من قبل موظفين بريطانيين في العراق لمرقلة أعمال شركة النفط العراقية (T.P.C.) (والتي كانت لبريطانيا كما لفرنسا وأمريكا وهولندا 23.5٪ من أسهم الشركة)

(1) المصدر نفسه، ص 317.

(2) تحليل، التاريخ السياسي، ص 318.

حيث كانت هذه الأعمال التخريبية لغرض إفادة وتطوير أعمال شركة النفط الإنكليزية الإيرانية والتي تمتلكها بريطانيا لوحدها⁽¹⁾، حيث أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً إلى الوزير القموض الأمريكي في بغداد في 18 كانون الثاني 1943 فحواه أن وزالة الخارجية الأمريكية علمت من مصادرها أن السبب وراء تدمير النفط والتجهيزات المائلة لشركة النفط العراقية في منطقة الموصل هو شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية، حيث أكدت هذه المصادر على أن هذا العمل التخريبي قد دبر من قبل الجيش البريطاني معللاً سبب ذلك أن هناك قضايا عسكرية وأمنية تستلزم تدميرها، حيث أنها قد دبرت لغرض القضاء على التنافس التجاري. كما أن المصادر تؤكد أن 10-12 ألف طن من المعدات وأدوات الحفر العائدة لشركة نفط العراق والتي سيطر عليها الجيش البريطاني قد شحنت من البصرة إلى جهة غير معلومة وتستعمل الآن من قبل شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية وسوف لن تعاد إلى شركة نفط العراق. ويتضح من هذا التقرير أن بريطانيا أرادت إبعاد خطر المنافسة الأمريكية من خلال القضاء على ممتلكات شركة نفط العراق والتي لأمرها فيها نسبة 23,5٪ والسيطرة على هذه المنابع عن طريق شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية⁽²⁾.

إلا أن الظروف اللاحقة والتطورات الدولية التي حدثت في العالم بسبب الحرب وتزعزع مركز بريطانيا والشعور المعادي لها في العراق قد دفع الحكومة العراقية إلى تغيير سياستها والتقرب من الولايات المتحدة، فضلاً عن رغبة رجال السياسة العراقيين في إقامة علاقات متينة مع أمريكا، فخلال هذه الفترة ازداد

(1) الأمر، التنافس الأمريكي-البريطاني، ص 89

(2) U.S.N.A. , No. 890 , G. 363 / 378 , S. Walla , State , Department Washington D.C. Tons Embassy , Baghdad , January 2 , 1943 .

اهتمام الولايات المتحدة بزيادة وتطوير إنتاج النفط في العراق بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة، حيث أن الولايات المتحدة بدأت تنظر باهتمام بالغ إلى أهمية العراق بالنسبة للمصالح النفطية الأمريكية في الخليج العربي، فالعراق، يطل على الخليج العربي ووجود قوة معادية للولايات المتحدة في العراق أو وقوع تغييرات سياسية جذرية فيه يمكن أن تؤثر سلباً على المصالح الأمريكية في الخليج⁽¹⁾ وانطلاقاً من التمازج بين المصالح العراقية والأمريكية حاول نوري السعيد، من خلال زيارته للولايات المتحدة في 29 أيار 1945 بصحبة لوصي عهد الآله، استغلال رغبة الحكومة الأمريكية في تطوير المنطقة من أجل الضغط على شركة نفط العراق لتغيير سياستها في استغلال نفط العراق وطلب مساعدة الولايات المتحدة للعمل على زيادة الإنتاج في حقول العراق واستثمار نفط البصرة ومد خطوط أنابيب جديدة⁽²⁾.

(1) صيد، المصدر السابق: ص 73 .

(2) المصدر نفسه: ص 74 .

الفصل الثالث

**ميادين صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي في العراق بعد الحرب
العالمية الثانية 1945-1958**

أولاً: ميدان التسليح والبعثات العسكرية

ثانياً: التنافس في المجال الاقتصادي

ثالثاً: التنافس في المجالين التعليمي والثقافي

رابعاً: التنافس في ميدان النفط

الفصل الثالث

مبادئ صراع النفوذ البريطاني-الأمريكي في العراق بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1958

دار صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي حول العراق، وخاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وفي مبادئ مختلفة لعل من أبرزها مبادئ التسليح والبحثات العسكرية، والاقتصاد، والنفط والثقافة، والتعليم، ولم يكن الصراع في كل الأوقات واضحاً وجلياً، وإنما اتخذ أشكالاً دنيئة وستعرض لأبرز مبادئ الصراع.

أولاً : ميدان التسليح والبحثات العسكرية :

في يوم الخميس الموافق 6 كانون الثاني 1921، عين في وزارة الدفاع فريق من الضباط العراقيين، وعقد الاجتماع الرسمي الأول لفتح دوائر (المقر العام للجيش العراقي) في (لمصر عبد القادر باشا الخضير) المثل على نهر دجلة قرب الباب الشرقي. ورأس الفريق جعفر العسكري وزير الدفاع الاجتماع وإلى جانبه الميجر آيدي (J. I. Eadi) المستشار البريطاني للوزارة ووكيل القائد الرائد عبي الدين بن عمر الحليال ومجموعة من الضباط، وتقرر في الاجتماع تأليف المقر العام من أربع دوائر هي الحركات، الإدارة، اللوازم والمخاسيات، فكانت تلك الدوائر البسرة الأولى لنشوء الجيش العراقي⁽¹⁾.

(1) وزارة الدفاع، هيئة التاريخ العسكري، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ط1، ج1، (بغداد، 1986)،

بعد دخول العراق عضواً في عصبة الأمم في 3 تشرين الأول 1932 كان الجيش العراقي يتكون من (10.000) مقاتل و (22) مدفعا و (111) رشاشة متوسطة و (137) رشاشة خفيفة و (1053) سيقاً و (13) طائرة وبعض القطعات اساندة والخدمات المتواضعة مما يدل على أن الجيش آنذاك لم يكن بالقدره على تحقيق الأماني الوطنية والقومية وكان الواضح من ذلك أن غرض بريطانيا هو الإبقاء على جيش صغير لا يكاد يكفي لتحقيق الأمن الداخلي، فنجدها تقوم كل مسعى وطني لريادة عدده ورفع مستوى كفاءته القتالية لكي يستجدي المعونة البريطانية عند تعرض أمنه الوطني للخطر⁽¹⁾.

كانت الحكومة العراقية، آنذاك، تعتمد بصورة كبيرة على بريطانيا في أمور الجيش وكان هناك مستشارون عسكريون بريطانيون في الجيش، وخلال ظروف الحرب العالمية الثانية وبالتحديد خلال ثورة مايس عام 1941 كان الجيش العراقي يتألف من (1800) ضابط و (45.000) ضابط صف وجندي و (13.000) حيوان من خيول وجمال وبغال، وكانت القوات المحاربة تتألف من (42) فوج مشاة و (21) بطرية مدفعية ومجموع أربع كتائب خيالة وحدة أصراب جوية وأربع برابرة برية وصنوف فنية وإدارية أخرى⁽²⁾. فكان من الطبيعي ونتيجة لموقف الجيش المعادي بريطانيا خلال ثورة مايس والحرب العراقية البريطانية وبعد سيطرة بريطانيا على أمور العراق، أن تقوم بريطانيا بإضعاف الجيش العراقي وكسر شوكرته، فاعيد بعد انتهاء المعركة وبالتحديد في نهاية عام 1941 الاستشاريون العسكريون البريطانيون ومعظمهم من الذين عملوا كمستشارين عسكريين في بدء تأسيس الجيش، وقد

(1) يعمر ركي، "الخبروة" تأسيس الجيش العراقي وتطوره في السنة 1921-1958، مجلة الرجف الكبير، بغداد، العدد 4، كانون الثاني - شباط 2000، ص 65.

(2) الحسي، المصدر السابق، ج 6، ص 181.

شتهروا بتربعتهم الاستعمارية وسيطروا على الجيش سيطرة تامة، وكان هدفهم العاء الجيش العراقي نهائياً إلا أنه كان من الصعب عليهم ذلك فعمدوا على الابقاء على هيكله مع تجريد من القيادة الكفوءة وروح القتال والوسائل امدية، التي تلممه للدخول في معارك نظامية⁽¹⁾

وبما أن زمام الأمور كانت بيد بريطانيا فانها سمعت جاهشة ومن خلال سيطرتها على قيادة الجيش العراقي في العمل على إضعاف هذا الجيش فنجدتها قد أوعزت الى ردة أركان الجيش بوضع خطة لإعادة تنظيمه في نهاية وزارة نوري السعيد الثامنة (25 كانون الأول 1943-19 نيسان 1944)⁽²⁾، ومن خلال البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية⁽³⁾، والتي عملت على تثبيت وحداته بحجة إشراك الجيش مع المحرر ضد الحلفاء، وعملت على إضعاف كفاءته القتالية بتدريبه منذ عام 1944 وحتى منتصف عام 1947 على الحروب غير النظامية فضلاً عن ضعف

(1) المصدر نفسه، ج6، ص 182 .

(2) وزارة الدفاع، هيئة التاريخ العسكري، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ط1، ج3، (بغداد، 1991)، ص 172 .

(3) د. ك. و.، وزارة الدفاع، مجلة الحسابات العسكرية، بغداد، البعثة الاستشارية البريطانية، شباط 1940، و40، ص 5 . البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية: وهي بعثة كان هدفها المعلن لاهراف على جيش العراقي وتطويره، إلا أن هدفها الأسس والحقى كان إضعاف الجيش العراقي على أكبر قدر ويانهجيد بعد أن أصبحت قيادة البعثة بيد الجنرال رتن الذي منح رتبة فريق وقيمة في اجيش العراقي ابتداء من 25 أيار 1944 بموجب الإرادة الملكية 306 في 5 تموز 1944 وصلح شمل منصب المفتش العام للجيش العراقي عهد اليه نوري السعيد بصفتة وكيل وزير الدفاع بزيادة الوحدات العسكرية وتقديم توجيهاته القصيلة في إعادة تنظيم الجيش. انظر: تاريخ القوات المسلحة، ج3، ص 172 .

تصليحه وتجهيزه⁽¹⁾.

اقتربت سيطرة بريطانيا المطلقة على أوضاع العراق بمختلف جوانبها بتسخير إمكانيات البلد خدعة لبريطانيا، وعندما أراد العراق تأسيس جيش وطني لم تكن بريطانيا واقفة بوجه هذا المطلب إلا أن استطاعت من خلال تغلغلها في أجزاء هذا الجيش من سيطرة عليه وإضعافه، فرغم تعهلاتها الكبيرة للهوض بالجيش العراقي إلى أعلى المستويات ومن خلال تسليحه كجيش حليف، إلا أنها كانت تريد أن يكون لأغراض الأمن الداخلي فقط وليس للدفاع الوطني، حيث أن بريطانيا كانت مقتنعة دائماً بأن السلاح الذي تسلمه للجيش العراقي سيستخدم، في يوم من الأيام، ضدها أو ضد مصالحها في المنطقة ولهذا لم تسعى إلى تزويد العراق باحتياجاته العسكرية كما ونوعاً⁽²⁾.

إن الحرب العالمية الثانية قد أنهكت بريطانيا عسكرياً واقتصادياً مما جعلها غير قادرة على حماية المنطقة والدفاع عن مصالح الغرب الراسمالي تجاه القوى العالمية الجديدة التي ظهرت على المسرح السياسي الدولي ومواجهة حركات التحرر نتيجة لتنامي الشعور الوطني والقومي عند الشعوب التي استعمرتها مما جعلها لتسحب من مناطق مستعمراتها لتحل محلها الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾. هذا الضعف الذي أصاب بريطانيا انعكس على العراق أيضاً فتجد المصالح الأمريكية تتغلغل في هذه الفترة بصورة أوسع، وكانت الولايات المتحدة تبحث عن طرق وأساليب لكي

(1) الخيرة، المصدر السابق، ص 67.

(2) مؤيد النوداري، 'العلاقات العراقية-البريطانية 1945-1958'، مجلة دراسات سياسية، بغداد، العدد 3، السنة 1، شباط 1999، ص من 100-101.

(3) أحمد صبراح الفتوحين، الحظير، ص 149.

نصع لها موطن قديم في العراق فوجدت القرصة سالحة أمامها بعد انتهاء الحرب وحروج بريطانيا منهكة، فكان الجانب العسكري واحداً من الجوانب التي كن للولايات المتحدة الأثر الكبير فيه والذي خلق منافسة قوية بين بريطانيا على تسليح الجيش العراقي. حيث أخذت مسألة تسليح الجيش وتجهيزه في عام 1946 أهمية أكثر من السابق ورضب البريطانيون في بيع الموجودات الفائضة في مخزون جيشه أو إعارتها بأثمان، واستمرت المراسلات في الدوائر البريطانية ذوات العلاقة للتوفيق بين المتطلبات السوقية (الاستراتيجية) ومتطلبات السياسة الخارجية، واستمرت المناقشات في آذار 1946 حول تجهيز الجيش العراقي وتسليحه، وأشار القائد البريطاني في العراق إلى موضوع إهارة العراق الأسلحة والمعدات المستعملة والمتيسرة داخلياً لدى الجيش البريطاني، فأبدى المسؤولين العسكريين البريطانيين في العراق مطالبوا مراجعتهم بمنح حرية عمل عملية لفائدة لعراق، وأكدوا أن العراق منطقة تخفيها المخاطر إضافة إلى أن بيع الموجودات الفائضة في مخازن الجيش البريطاني للحكومة العراقية بغضدى الكثير من التأخير وينجم عنه لتخلص من التكاليف العالية للحراسة والإدامة⁽¹⁾.

في الوقت الذي حرصت فيه وزارة الخارجية البريطانية على ضرورة إضاح النفقات التي يتحملها عن إيجار المعدات القديمة، إذا قبلها العراق على سبيل الإهارة إلى أن تتوفر معدات جديدة، بدلا للدوائر البريطانية أنهم إذا تسلموا في موضوع بدلات الإيجار قد يخسرون هذه التجارة لليلة لهم لا سيما وأنه أصبح واضحاً أمامهم احتمال تحول العراق نحو الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾ ولما

(1) تاريخ القوات المسلحة، ج 3، ص 192

(2) المصدر نفسه، ص 192

تسلمت وزارة أرشد العمري المسؤولية في حزيران 1946 كانت المراسلات بين وزارة الدفاع والجهات البريطانية مستمرة فيما يخص تسليم الجيش ولجهيزه إذ تطلب حل بعض مشكلات تدخل المستويات العليا، ونظراً لسفر الوصي إلى بريطانيا نقل القائم بالأعمال العراقي في لندن شاكر محمود الرادى إلى الموظف المختص بوزارة الخارجية في 2 تموز 1946 رغبة الوصي في مقابلة مونتغمري ليفاوضه في مسألة تجهيز معدات للجيش العراقي وأن من مصلحة بريطانيا أن توفر المعدات التي يحتاجها العراق، وعقد الاجتماع في 16 تموز 1946 وأصر الوصي خلال اجتماع عن استيائه من المعدات التي جهرها البريطانيون للجيش العراقي لأنها كانت معدات عديمة الفائدة⁽¹⁾.

لقد حرم العراق من تسليم جيشه في سنوات الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها في حين كانت القوى الوطنية والقومية تضغط باتجاه تلبية الجيش وتمزيقه وتطالب بتخلي بريطانيا عن مطاري الحبانية والشعبة وتسليم القواعد العسكرية إلى السلطات العراقية وهي القواعد التي نصت على منحها المادة الخامسة من معاهدة التحالف العراقية-البريطانية المؤرخة في 30 حزيران 1930. وبموجب خطة وضعتها وزارة الدفاع في أوائل عام 1946 بتدريب الجيش على الحروب النظامية وتسليحه بالأسلحة الحديثة، نظمت وزارة الدفاع منهج الأربع سنوات لتسليم الجيش وتأمين الاحتياجات الضرورية، وجرت المباحثات التمهيدية بصورة سرية في المدة 7-17 أيار 1947 بين وفد عراقي مؤلف من رئيس الوزراء صالح حبر ووزير الدفاع شاكر الوادي ورئيس أركان الجيش صالح صائب الجبوري ووفد بريطاني مؤلف من نائب مارشال الجو بريان بيكر (Brian Baker)

(1) المصدر نفسه ص 196 .

ورئيس مارشال الحو أ. كراي (A. Gray) والعميد أف. من. كرتس (F. C. Curtis) والقائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد دوكلامس بوسك (Douglas Busk) ورئيس البعثة العسكرية البريطانية في وزارة الدفاع الفريق رنتن (J. M. L. Rentin) والرائد يوناك (P. Uninacte) وعقدت ثلاثة اجتماعات في قصر الرحاب إلا أن المفاوضات توقفت قبل الوصول إلى نتائج نهائية^(١)

وعلى ما يبدو قد تأثرت عملية تسليم الجيش العراقي بالأحداث الجارية في فلسطين، إذ كان لهذه الأحداث وقع على تزويد العراق بالأسلحة والمعدات الحربية من قبل بريطانيا، ففي بداية الأحداث قامت بريطانيا في 28 نيسان 1948 بسحب البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية التي كانت مهمتها ومنذ البداية إضعاف الجيش العراقي معطلة سحب البعثة بيلوغ الجيش العراقي مرحلة من الكفاءة وأصبح بها في غنى عن جهود هذه البعثة والتي كان الهدف الأساس من سحبها هو التنصل من أي فشل قد يحدث في الجيش العراقي في فلسطين⁽²⁾ بسبب حاله السيئة⁽³⁾

كانت حرب فلسطين عام 1948 عكاً لتطبيق بريطانيا المعاهدة البريطانية والإيفاء بتعهداتها لا سيما وأن طلبات العراق من السلاح والمعدات كانت متراكمة في الدوائر البريطانية طوال سنوات الحرب العالمية الثانية في حين تزايدت حاجة الجيش لعراقي إلى صرف تلك الطلبات. وفي سبيل الإسراع في إنجاز تلك الطلبات عقد في 29 أيار 1948 اجتماع في وزارة الخارجية ببغداد حضره وزير الدفاع ووكيل وزير

(١) تاريخ القوات المسلحة، ج3، ص 204.

(٢) كان للجيش العراقي شرق المساحة في حرب 1948 ضد (إسرائيل) للتصاميم أنظر المصدر نفسه، ج3، ص ص 209-241.

(٣) المص ١١٣ السابق، ص 68.

الخارجية أرشد العمري والفريق الركن صالح صائب الجيوري رئيس أركان الجيش والعقيد ابركن عباس علي غالب مدير شعبة الحركات ويوسف الكيلاني من وزارة الخارجية وحضرها أيضاً السفير البريطاني وسكرتيره. وعند في محضر الاجتماع على صرف انطباعات العسكرية وبحث امتناع مستودعات القوة الجوية البريطانية في الجبائية من تجهيز القوة الجوية العراقية من احتياجاتها من الأمتعة والقنابر والمواد الاحتياطية، وهدد السفير البريطاني باتخاذ حكومته وحتمها على الموافقة على تجهيز الطلقات⁽¹⁾

وبدلاً من صرف المعدات العسكرية المتعاقد عليها بين العراق وبريطانيا، أمرت الحكومة البريطانية في 2 حزيران عام 1948 بفرض حظر شامل والامتناع عن تزويد العراق بأية أسلحة ومذخرات مهما كان نوعها بدعوى التزامها بميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن فكان ذلك دليلاً على الانحياز إلى جانب إسرائيل وسوء نيتها تجاه الدول العربية ومنها العراق. إذ أن ذلك المنع لم يطبق إلا ظاهرياً بحق الصهاينة⁽²⁾.

وفي الوقت نفسه وصل تقريران للمخابرات الأمريكية من المنعك العسكري الأمريكي في بغداد إلى السفير البريطاني في بغداد هنترسون (Henderson) يؤكدان على إرسال معدات عسكرية مهمة للجيش العراقي من قبل الولايات المتحدة، حيث أن بريطانيا أرادت أن تجهز العراق بأسلحة لحماية الأمن الداخلي فقط لأنها كانت تدرك أن أية أسلحة إضافية تصل إلى العراق تأخذ طريقها إلى فلسطين لذلك كانت حائرة من وصول المساعدات العسكرية الأمريكية إلى العراق لا سيما وأن

(1) تاريخ القوات المسلحة ج 3 ص 226 .

(2) تاريخ القوات المسلحة ج 3 ص 227 .

التقريرين اللذين حصل عليهما هندرسون قد وصلا في وقت متأخر، لذلك كانت بريطانيا تسعى لمنع وصول أية مساعدات عسكرية إلى العراق⁽¹⁾.

بعد عودة الجيش العراقي من فلسطين مرزت الحاجة إلى مقر مسيطر في بغداد، فشكلت آمرية موقع بغداد في 6 تموز 1949، وتم العمل على تزويد أفواج المشاة بنقلية آلية بدلاً من النقلية الخيوانية، وفي 15 آب 1950 تم استحداث مديرية الهندسة الآلية الكهربائية وفي 16 تموز 1951 شكلت سرية الدبابات المستقلة نوع نشرش، وتم تشكيل لواء آلي في 29 كانون الأول 1951 بالاستفادة من موجودات القوة الآلية، وفي 2 أيار 1953 تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية وأصبح قائداً عاماً للجيش العراقي⁽²⁾.

لقد ظهر شعور، وفي هذه الفترة بالتحديد، بين أوساط المسؤولين العراقيين بموضوع المساعدة العسكرية الأمريكية للعراق حيث أكد القائد العام للقوات العراقية في البصرة على أهمية تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة من أجل صد أي هجوم روسي محتمل⁽³⁾. ولما كانت قضية تسليح الجيش العراقي إحدى عوامل الاحتكاك بين العراق وبريطانيا ونتيجة لموقف بريطانيا المشدد في الاستجابة لمتطلبات العراق العسكرية فقد قام رئيس الوزراء العراقي توفيق السويدي في 27 تموز 1950 بإطلاع السفير الأمريكي في بغداد وأثناء اجتماع عقد بينهما على لطلبات العسكرية العراقية⁽⁴⁾.

(1) U.S.N.A. , No. 1/21/48 , British Military Shipment To Iraq , January 27 1948 , Film 4 , P 501

(2) الحيرة، المصدر السابق، ص 68

(3) U.S.N.A. , Foreign Service Dispatch To The Department of State Washington , October 9 , 1952 , Film 15 , P. 213 .

(4) الديجي، المصدر السابق، ص 201 .

كان هذا الطلب العراقي بداية لتوجه العراق إلى الولايات المتحدة وتغيير سياسة الوزارات اللاحقة، وبالإضافة إلى ذلك شعر العراقيون ونتيجة للضغط الشعبي الكبير لتطوير الجيش إلى حاجة العراق لتزويد جيشه بالمعدات الحديثة والأسلحة المتطورة، وبما أن بريطانيا كانت دائماً تحاول إضعاف الجيش العراقي، والمحد من فاعليته وتحديد واجباته بحفظ الأمن الداخلي ارتأت وزارة جيل المدفعي السادسة والتي ألغت في 29 كانون الثاني 1953 الانجاء إلى الولايات المتحدة، ورغبة منها في توسيع تشكيلات الجيوش العراقي وتقويته طلبت من حكومة الولايات المتحدة في آذار 1953 مساعدات عسكرية ودخلت الوزارة في مفاوضات مع الحكومة الأمريكية⁽¹⁾. إلا أن الوزارة لم تتلق أي جواب لطلبها⁽²⁾.

أدركت الولايات المتحدة، وبالتحديد في مطلع الخمسينات، أن مركز بريطانيا في العراق أخذ بالضعف وأنه إذا ما تدهور على نحو متزايد فإن على الولايات المتحدة أن تسارع في تعزيز وجودها هناك، وفي إطار تلك الرؤية الأمريكية جاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dallas) إلى (الشرق الأوسط) في 27 أيار 1953 وهو أول وزير خارجية أمريكي، وقد رافقه في مهمته عدد من الخبراء الاقتصاديين والعسكريين⁽³⁾. فتمتعت الوزارة القائمة آنذاك الوزير الأمريكي بضرورة مد أمريكا يد العون للعراق في المجال العسكري، رغم أن الأمريكيان لم يكونوا قد أجابوا على مذكرة الحكومة العراقية، إلا أن العراقيين واصلوا بحث الموضوع مع السفارة الأمريكية فقامت قائمة الصهاينة الذين قاموا بضجة مفتعلة في الأوساط العالمية للحيلولة دون تلبية هذا الطلب، مما اضطر فاضل

(1) جريدة صوت الأهالي، بغداد، العدد 171، 26 نيسان 1954 .

(2) التليمي، المصنف السابق، ص 202 .

(3) علماء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية-البريطانية 1945-1958، ط1، (بغداد 2002)، ص 231

الجمالي أو يوجه رسالة إلى جون فومستر دالاس وجاء أن تعيد حكومته النظر في طلب لعراق المشروع دون أن تتأثر بدعايات الصهاينة⁽¹⁾. وانطلاقاً من رغبة حكومة الولايات المتحدة في دعمه المنطقة عسكرياً لتوفير غطاء أممي للحد من المد الشيوعي فإن العراق حصل على اعتبار خاص إذ له من صلة تقارب جغرافي بالاتحاد السوفيتي، حيث أن مسألة المساعدة العسكرية الأمريكية للعراق يمكن أن يكون لها مغزى في تنظيم دفاع إقليمي في (الشرق الأوسط)⁽²⁾.

أن زيارة وزير الخارجية الأمريكي للعراق كانت تمهيداً للتقارب الدبلوماسي السياسي القائم بين العراق والولايات المتحدة آنذاك، حيث أنه بعد الطلب الذي عرضه رئيس الوزراء العراقي فاضل الجمالي (8 آذار 1953-29 نيسان 1954) على الوزير الأمريكي لم ير الأخير مانعاً من تحقيق طلب العراق ولا سيما بعد أن وثق من تأثير سامتة بالسياسة الأمريكية المغايرة للسياسة الشيوعية العالمية، فوافق على طلب العراق ويحث به إلى سفارة الولايات المتحدة في بغداد لتبلغ بها الحكومة العراقية، حيث كان مبدأ الجمالي في الحصول على المساعدة العسكرية الأمريكية لا يأخذ صفة معاهدة أو حلف يضطررته إلى مراجعة مجلس الأمم للحصول على التشريع اللازم، فتم في 21 نيسان 1954 التوقيع على اتفاقية الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة والعراق والتي بموجبها وافقت الولايات المتحدة على تزويد الجيش العراقي بالمساعدات العسكرية بدون أية شروط أو التزامات تحالفية أو سياسية⁽³⁾ وفي ضوء الاتفاقية المذكورة صادقت وزارة الدفاع الأمريكية على

(1) الحسني، المصدر السابق، ج9، ص 109

(2) U.S.N.A., Secretary of Defense, January 11 1945, Film 15, P 283

(3) للاطلاع على تفاصيل الاتفاقية انظر الحسني، المصدر السابق، ج9، ص ص 95-99

تزويد العراق بمنحة عسكرية أمريكية عن طريق لجنة التنسيق الأمريكية للأسلحة (الشرق الأوسط) ⁽¹⁾.

لم تكن بريطانيا بعيدة عن محاولات الولايات المتحدة الرامية إلى بسط نفوذها على العراق وبدا ذلك واضحاً بعد زيارة دالاس، وفي محاولة لعدم ترك العراق يعتمد على الولايات المتحدة في التسليح اضطرت بريطانيا إلى تلبية بعض طلبات العراق من أسلحة على الرغم من الصعوبات التي سببها توقف إنتاج بعض تلك الأسلحة كما ثبت للعراقيين فوائد المعاهدة العراقية-البريطانية، بالنسبة لهم، ولكن تمكن القوات العراقية من حفظ الأمن الداخلي ⁽²⁾.

وفي الوقت نفسه الذي كانت فيه الولايات المتحدة في منافسة خفية مع بريطانيا لأخذ مكانها بعد أن أصابها الانهيار، كانت (إسرائيل) داخلية في منافسة قوية ومثيرة مع الولايات المتحدة، حيث كانت ترفض توقيع اتفاقية الأمن المتبادل بين العراق وأمريكا لأن ذلك يعرض أمن (إسرائيل) للخطر، وبما أن العراق بلد عربي فإن ذلك يعني أن المساعدات التي يلقاها العراق من أمريكا سوف تستخدم ضدها ويجب على الولايات المتحدة أن تميد حساباتها وأوراقها في هذا الموضوع ⁽³⁾.

بعد توقيع وزارة الجمالي الثانية والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية الأمن المتبادل والتي تمخض بالتحديد المعونة العسكرية الأمريكية، شعر البريطانيون

(1) U.S.N.A. , Subject: U.S. Arms Program For Iraq , September 7 , 1954 , Film 15 , P. 778

(2) «عربي» المصدر السابق، ص 244 .

(3) U.S.N.A. , America Jewish Congress , The Honorable , John Foster Dallas , Secretary of State , State Department to Washington D C. , May 18 1954 , Film 15 , P. 355 .

بالقلق، وإن هذه الاتفاقية سوف تؤدي إلى إضعاف موقفهم في العراق حيث كانوا يخشون أن يستسلم العراق لتوجيهات دبلوماسية الدولار⁽¹⁾ والتي وصعروها بأنها دبلوماسية متخبطة لا تعود بالنفع على الجانبين⁽²⁾.

لم تكن بريطانيا راضية في دخول الولايات المتحدة للمنطقة ولم يكن بيدها حيلة، لذلك قامت بتشجيع العراق ولكن بحذر شديد لقبول المساعدات العسكرية الأمريكية⁽³⁾. ويعد أن استطاعت أمريكا التدخل في بلدان (الشرق الأوسط) عن طريق قروض بنك الإنشاء والتعمير ومشروعات النقطة الرابعة⁽⁴⁾. بدأت تتخذ

(1) دبلوماسية الدولار (Dollar Diplomacy) أكد كل من الرئيس وليم هوارد تاft (1857-1930)، رئيس الولايات المتحدة (1909-1913) عن الحرب الجمهوري ووزير خارجيته فيلاندر نوريس على سياسة الباب المفتوح بنهي سياسة حرفت فيما بعد بأسم دبلوماسية الدولار من أجل توسيع تمهارة الولايات المتحدة من خلال دعم المشاريع الأمريكية في الخارج وتشتمل أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وخاصة الصين من أجل الحصول على امتيازات خاصة لمسكك حديد، حالها في ذلك حال بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وقد تم ذلك بفضل التناء الشخصي الذي لم تكن له سابقة والذي وجهه الرئيس تاft إلى الخوصي على العرش الصيني الأمير جن (Chun) مما أدى إلى توليع امتياز تقاسمه الدول الأربع وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا في 20 مارس 1911، وهكذا بدأت المصارف الأمريكية، حالها في ذلك حال المصارف البريطانية الفرنسية والألمانية، تستعمل دبلوماسية الدولار في فتح الأبواب أمام المصالح الأمريكية. انظر: محمد المصباح السائق، ص 44.

(2) هانم محمد اسفوي، العراق ومشروع الاحلاف الدبلوماسية للفرصة 1946-1958 صفحات تاريخية في الموائف الرسمية والشعبية بحث غير منشور بميزة الباحت، ص 15.

(3) الموداوي، العلاقات العراقية - البريطانية، ص 95.

(4) مشروع أمريكي لتقديم المساعدات للدول التي تطلبها ومن هنا لبدا عقد العراق اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في 10 نيسان 1951 شملت على خمس مواد تضمنت المادة الاولى التعاون في المجال الفني والمادة الثانية تتعلق بالمشاريع التي تتطلب بموجب هذا الاتفاق والمادة الثالثة تتعلق بالمناهج والمشاريع المشار إليها في المادة الاولى والمادة الرابعة تتعلق بالوطنين الأمريكيين في

الخطوة التالية وهي الاستحواذ على هذه البلدان سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وتعني بهذا إقامة تكتل عسكري في (الشرق الأوسط) إلا أن بريطانيا ما فتئت تحارب مشروعات التغلغل الأمريكي في المناطق التي تعدها خاضعة لتفوذها⁽¹⁾، لذلك انساق هاضل الجمالي وراء الدعوة الأمريكية لسياسة الأحلاف ولم يترك فرصة سنحت له إلا ودعا فيها إلى إقامة حلف دفاعي يربط العراق وأقطار (الشرق الأوسط) بمعجلة الغرب⁽²⁾.

ويدون الدخول في تفاصيل هذه الأحلاف وأطرافها الأمر الذي يهمنا فيه هو مدى تأثير هذه الأحلاف على المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وتأثير هذه المساعدات على بريطانيا التي كانت خير راغبة في تغلغل التفوذ الأمريكي إلى المنطقة والعراق بالذات لما لبريطانيا من مصالح كبيرة وحساسة فيه، حيث أن أمريكا ومن خلال مشاريع الدفاع الإقليمية اتخذت وسيلة لخلق فئة متأثرة بها، إذ أن ذلك من شأنهم يجعل السياسيين والعسكريين العراقيين يميلون إلى المشاركة في المشاريع الأمريكية وربما يكونون على استعداد للاشتراك في مشروع الدفاع عن العراق من خلال مشروع تركيا وإيران وباكستان أكثر من استعدادهم للانضمام إلى مشروع يضم العراق وبريطانيا فقط⁽³⁾. لذلك كانت المساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كتمهيد لجر العراق للدخول في أحلاف أمريكا التي ستشتملها في المنطقة، وحيث أكدت الولايات المتحدة

العراق وامبرراتهم والمادة الخامسة تتعلق بتاريخ تنفيذ هذه الاتفاقيات والتعديلات لمصافة إليها

انظر: الراوي المصدر السابق، ج ٤، ص 45-49.

(1) خالد العمري حلف بغداد، (لا. م. ، 1957)، ص 7.

(2) الحقوقي، المصدر السابق، ص 15.

(3) لحري، المصدر السابق، ص 246.

من خلال تقارير وراوة الخارجية أن المساعدات العسكرية التي تقدمها للعراق مبنية على مبدأ الأمن الجماعي، لذلك يجب على الحكومة العراقية أن تأخذ بنظر الاعتبار ومن خلال المساعدات المقلمة اليها التشاور مع كل من تركيا وباكستان وبيان هل هي راضية في ربط نفسها مع هاتين الدولتين ولية دولة أخرى حتى تستطيع بعد ذلك تقديم أكبر عون عسكري للعراق⁽¹⁾.

أدركت الولايات المتحدة أن العراق يظهر رغبة واضحة في السير على نفس السباق مع كل من تركيا وباكستان، حيث تأكدت الولايات المتحدة من أن انضمام العراق إلى الحلف يعني حصوله على المساعدات العسكرية الكبيرة بالإضافة إلى تعزيز مكانة الحكومة العراقية لدى أمريكا كما أن القادة العسكريين العراقيين قد بينوا رغبته في الانضمام إلى الحلف، وبذلك اطمانت الولايات المتحدة إلى انضمام العراق إلى الحلف⁽²⁾.

إن المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق سواء في الحلف أو خارجه أوضحت من مدى تدمير بريطانيا منها، حيث أن بريطانيا ومن خلال سفيرها في العراق قد أعربت عن قلقها الكبير، لذلك أخبر بريطانيا الولايات المتحدة أنه يجب عليها أن تتبع السياقات المتصوص عليها من خلال المعاهدات العراقية-البريطانية حتى تستطيع تنسيق برامج المساعدات العسكرية للعراق، لأن العراق يقع تحت سيطرة بريطانيا ويجب على الولايات المتحدة أن تراعي ذلك⁽³⁾.

(1) U.S.N.A. , Department of State to Am Embassy , Baghdad Priority , April 8 , 1954 , Film 15 , P 384

(2) Ibid , P 385 .

(3) U.S.N.A. , Secretary of Defense , To Specter , January 11 , 1954 , Film 15 , P 283

أن ازدياد الاهتمام الأمريكي بالعراق دفع السكرتير القائم بأعمال الخارجية في رسالة معنونة إلى وزير الدفاع في 21 أيلول 1953 طالباً من إيضاح أهمية العراق للرئيس الأمريكي، وأن قدرته متزايدة في الدفاع عن نفسه مهمة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا تتمكن من توسيع مجال المساعدة الأمريكية للعراق⁽¹⁾ لذلك وفي 4 كانون الثاني 1954 أفاد السكرتير المساعد للدفاع أن المساعدات التي ستقدم للعراق سوف تكون ذات قيمة كبيرة خصوصاً وأن العراق من المحتمل أن يكون بالمواجهة من الناحية الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي⁽²⁾.

إن سياسة الأحلاف التي بدأتها الولايات المتحدة كان لها دور كبير في تعزيز نفوذها في المنطقة عن طريق ربط هذه الدول بالأحلاف وتقديم المساعدات العسكرية التي كان في ظاهرها أن الولايات المتحدة تدعم الدول الحليفة ولما لها يد العون للدفاع عن نفسها، إلا أنها كانت في باطنها موجهة بالأساس ضد الخطر الشيوعي السوفيتي وحماية المصالح الصهيونية، فكانت سياسة الولايات المتحدة تصطدم مع السياسة البريطانية في العراق، فكانت بحكم ثقل مركز بريطانيا في العراق تخشى المواجهة معها لذلك كانت تستغل ضعف بريطانيا في بعض الأحيان لتقديم المساعدات العسكرية للعراق والتي تعود عليها بالنفع من خلال كسب ود السياسيين العراقيين، حيث كانت سياسة الأحلاف صورة من صور التنافس العسكري البريطاني الأمريكي.

وقد جددت صورة ثانية للصراع من خلال المباحرة التي قامت بها الولايات المتحدة بالتعاون مع بريطانيا نفسها في تشرين الأول 1955، حيث قامت الولايات

(1) Ibid , P. 385 .

(2) Ibid , P. 386 .

المتحدة بهدء العراق عشرة دبابات نوع مستوريون 7 بينما أهدت بريطانيا للعراق دابتين، حيث كانت الدبابات العشر التي أهدتها أمريكا قد اشترتها من بريطانيا حسب خطة المساعدة الخارجية⁽¹⁾.

وقد تم الاتفاق بين البريطانيين والعراقيين على صيغة البيان الصحفي من الهدية، فاقترح البريطانيون أن تكون الصيغة كما يلي (أن عشرين من هذه الدبابات أعطيت بموجب برنامج المعونة الأمريكي والتين هدية من الحكومة البريطانية) أم أمريكا فقد اقترحت أن تكون الصيغة كما يلي (أن الدبابات الاثني عشرة أهديت إلى الحكومة العراقية)، حيث كان القصد افهام الرأي العام أن كل ما يأتي إلى العراق بموجب برامج المعونة هو هبة، فوافق الأطراف الثلاثة على الصيغة⁽²⁾. لا أنه في يوم 24 تشرين الأول 1955 حدث تسرب بمعلومات مجهولة المصدر، فلقد نشرت الصحف الصادرة في بغداد صيغة البيان التالي (أن عشرين من هذه الدبابات أعطيت بموجب برنامج المعونة الأمريكي واثنين هدية من الحكومة البريطانية) حيث كانت هذه الصيغة بريطانية أرادت من خلالها أن تبين للرأي العام أن بريطانيا هي التي أتت للعراق وأن الدبابات الأمريكية هي بموجب برنامج المعونة⁽³⁾.

قامت السفارتان البريطانية والأمريكية بإرسال مصورين لتصوير عملية انزال الدبابات من السفينة حتى يتم خبر هذه العملية المشتركة لمساعدة العراق، ولما وصلت الباخرة إلى البصرة كانت آلات التصوير في محلاتها تنتظر الشروع في التفريغ، ثم فتحت المناقل وأخلت الرافعات تعمل فرفضت دابتين مستوريون 7 وقد

(1) ولدمارغلين، عراق نوري السيد انقلاباتي عن نوري السعيد بين سنة 1954-1958، (لا م، لا، ت)، ص 293.

(2) علمن، المصدر السابق، ص 294.

(3) المصدر نفسه، ص 294.

كتب على كل منهما بحروف كبيرة (هبة من صاحبة الجلالة) فسجلت آلات التصوير المشهد⁽¹⁾.

بعد تلك اللقطة التجهت آلات التصوير لالتقاط صور الدبابات العشر المهددة من الولايات المتحدة ولكن الرافعات لم ترفعها لتصفها على الرصيف وبقيت آلات التصوير عاطلة عن العمل طوال النهار فبقيت الهدية الأمريكية قابعة في مكانها ولم تر الضوء إلا في اليوم التالي بعد أن سمع العراق الكفافة عن كرم صاحبة الجلالة، كما حين يوم 3 كانون الثاني 1954 موعداً لتسليم الدبابات رسمياً إلى العراقيين في معسكر الرشيد في بغداد، إلا أنه قبل الاحتفال زار موظف بريطاني السفارة الأمريكية ليوضح لهم الصيغة التي يجب أن يلقبها السفير الأمريكي في خطاب الاحتفال، وعلى ما يبدو كانت بريطانيا تريد فرض سطوتها على أمريكا حتى في الخطاب الذي ألقاه السفير الأمريكي⁽²⁾.

بعد العدوان البريطاني على مصر في 31 تشرين الأول 1956 فقدت بريطانيا مركزها العظيم في (الشرق الأوسط) نتيجة لتأمرها مع (إسرائيل) وفرنسا ليخزو مصر. فحدث فراغ في المنطقة فرأت أمريكا أن تملأه وتحل محل بريطانيا فيها قبل أن يحتل الاتحاد السوفيتي هذه المنطقة، وعلى هذا تقدم دوايت أيزنهاور (Dwight David Eisenhower) (1952-1961) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى الكونغرس الأمريكي في 5 كانون الثاني عام 1957 بمشروع تضمن أربع نقاط رئيسية عرفت فيما بعد بمبدأ أيزنهاور⁽³⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 294-295.

(2) المصدر نفسه، ص 295.

(3) الحسني، المصدر السابق، ج 10، ص 53-54. ومن الجدير بالذكر أن مبدأ أيزنهاور هو مبدأ تحول بموجبه الرئيس الأمريكي أيزنهاور أن يستعمل قوات الولايات المتحدة للمحافظة على

بعد إعلان هذا المبدأ قررت الحكومة العراقية إيفاد بعثة تضم بعض السياسيين إلى أمريكا لمعرفة أهداف هذا المشروع وتفاصيله وحث الحكومة الأمريكية على تنفيذ وعدّها الخاص بتموين الفرقة العسكرية العراقية الحديثة بالسلاح والعتاد⁽¹⁾. رأى الرئيس الأمريكي أن يوفد مبعوثه الخاص ريتشارد روزفلت (Richard Roosevelt) على رأس وفد إلى بلدان (الشرق الأوسط) لتوضيح مشروعه، فاستغلت الحكومة العراقية هذه الفرصة واستدعت المبعوث فجهّز إلى بغداد في 6 نيسان 1957 وأوضح مشروعه إلى المسؤولين العراقيين وقال 'إن القوات الأمريكية لن تتدخل في شؤون أية دولة من دول الشرق الأوسط إلا إذا تعرض ذلك لبلد إلى الخطر الشيوعي وطلب حماية الجيش الأمريكي'⁽²⁾.

عبر نوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي) عن تأييده الطويل لهذا المبدأ ورحب به، كما أيد مجلس الأمة المبدأ بعد فترة قصيرة، وبعد قتل ريتشارد ودراسة متطلبات العراق حصل العراق على المعونة العسكرية مباشرة حيث استلم الجيش مدفعية وأجهزة إلكترونية⁽³⁾.

ورغم تدخل النفوذ الأمريكي في العراق وتوسعه خصوصاً في مجال المساعدات العسكرية للجيش العراقي إلا أنها لم تكن بمستوى المطلوب ولم تصل إلى ما وصلت إليه العلاقات العراقية البريطانية من مستوى، ويمكن أن نعمل سبب

استغلال أي بلد في الشرق الأوسط بناءً على طلبها ضد أي عدوان موجه من أي بلد واقع تحت سيطرة الشيوعية، وتقديم المعونة العسكرية لأي بلد يطلبها والاعلان مع أي بلد لواء قوته لاتصديدية ودعم استقلاله . انظر: قلن، المصدر السابق، ص 143 .

(1) الحسي، المصدر السابق، ج 10، ص 143

(2) المصدر نفسه، ج 10، ص 56 .

(3) قلن، المصدر السابق، ص 144 .

ذلك إلى أن البريطانيين عندما دخلوا إلى العراق اتبعوا سياسة تتمثل في السيطرة على الأمور بصورة مباشرة، خصوصاً وأنهم قاموا بإبدال سيطرتهم العسكرية بسيطرة أخرى تتمثل بالانتداب وتكثيف العراق بالمعاهدات التي أرغمتها وأجبرته على الانسحاق وراء السياسة البريطانية، حيث سيطر مستشارو بريطانيا تقريباً على كافة نواحي الإدارة مما خلق صراعاً بين هاتين الدولتين على طوال الفترة التي حاول من خلالها الأمريكيان التغلغل في العراق وبالتحديد بعد الحرب العالمية الأولى.

لم يقتصر دور البريطاني-الأمريكي في ميدان الجيش على التسليح فقط بل امتد أيضاً إلى البعثات العسكرية التي كان العراق يقوم بإرسالها إلى الخارج أو من خلال الدعوات التي كان يتلقاها الضباط العراقيون من قبل بريطانيا والولايات المتحدة، ورغم الدور المحدود الذي تشكله هذه البعثات من ناحية قلة عدد أفرادها إلا أن جدواها ومردودها المعنوي كبير جداً، إذ أن هؤلاء الضباط الموفدين إلى بريطانيا وأمريكا يقومون بنقل الخطط والأفكار التي يدرسونها ويتعلمونها في تلك البلاد، وبما أنه كان هناك تنافس بريطاني أمريكي فمن الطبيعي أن تقوم هذه الدول باتخاذ هذه البعثات كوسائل لنقل أفكارها ومبادئها لا سيما وأن هذه الدول تنظر إلى الأمور بمظار بعيد.

لذلك كانت البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية التي سبق ذكرها تقوم بدور كبير في إضعاف الجيش العراقي، فقد عملت البعثة على تشتيت وحدات الجيش العراقي وبالتحديد في الفترة 1944-1947 وإضعاف قدراته وكفائته القتالية

بمحجة إشراك الجيش مع المحور ضد الحلفاء، كما عملت على تدريبه على الحروب غير النظامية فضلاً عن ضعف تسليحه وتجهيزه⁽¹⁾.

وقد ظهر واضحاً بصورة لا تقبل الشك التوجه العراقي نحو الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة تسليح الجيش العراقي وتطويره وتدريبه، فخلال سني الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في 15 شباط 1940 قام العراق بإرسال بعثة عسكرية من القوة الجوية الملكية برئاسة الرئيس الأول محمود هنيدي وضباط صف وجنود من متسبي القوة الجوية الملكية إلى الولايات المتحدة لتعلم فنون القتال الحربي الجوي وتعلم قيادة الطائرات الحربية⁽²⁾ وفي العام نفسه قام العراق بإرسال بعثة عسكرية أخرى إلى الولايات المتحدة لغرض الاطلاع على التطور العسكري هناك وشراء المواد الأساسية التي يحتاجها الجيش العراقي من أسلحة ومعدات حربية⁽³⁾.

إن إفاد البعثات العسكرية إلى الولايات المتحدة خلال سني الحرب كان له الأثر الكبير في تطور العلاقات العسكرية بين العراق والولايات المتحدة، لذلك ارتأت الحكومة الأمريكية أن ترسل بعثة عسكرية أمريكية إلى العراق لغرض الاطلاع على الأوضاع العسكرية هناك والتعرف على متطلبات الجيش العراقي⁽⁴⁾. حيث أن هذه البعثة تمثل انطلاقة كبيرة في مياق العلاقات بين الطرفين لا سيما وأن

(1) المحور، المصدر السابق، ص 67.

(2) د ك ر، البلاط الملكي، الديوان، إفاد بعثة عسكرية إلى الولايات المتحدة، 1569، 15 شباط 1940، و 141، ص 172.

(3) د ك ر، وزارة الدفاع، شعبة الحركات، جنيف 1569، 15 تموز 1940، و 109، ص 140.

(4) د ك ر، الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، مديرية التشريعات، 311792، 25 كانون الثاني 1942، و 8، ص 8.

لولايات المتحدة أخذت باتباع سياسة الانفتاح على العالم الخارجي آنذاك، فكان من الطبيعي أن يكون العراق من الدول التي تحاول الولايات المتحدة جاهدة الوصول اليه للحصول على موطئ قدم فيه والاستحواذ على مصدر الطاقة التي يتحتم بها، إذ أن هذا التصارب أثار في الواقع اهتمام السفير البريطاني في العراق كيهان كورنواليس الذي أدرك بدوره خطورة توجه العراق نحو الولايات المتحدة ورغبة بعض المسؤولين العراقيين في تطوير علاقات العراق بالولايات المتحدة⁽¹⁾. والواضح أن بريطانيا كانت لا تقبل بوجود أي منافس لها في المنطقة على اعتبار أن المنطقة هي منطقة نفوذ بريطانية. فكانت لا ترحب بوجود الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت حليفة لبريطانيا، إلا أن وجودها في المنطقة يسبب خصارة بريطانيا للكثير من مصالحها وهذا ما لا ترغب فيه بريطانيا، لذلك ظهر التنافس بين هذين البلدين وكان الجيش أحد صور هذا التنافس.

بعد عقد اتفاقية الأمن المتبادل بين العراق والولايات المتحدة في 21 نيسان 1954 سابقة الذكر، وصلت إلى العراق بعثة عسكرية أمريكية في 15 أيار 1954 تتألف من خمسة ضباط برئاسة العميد مايلز (Mailez) لاستطلاع حاجة الجيش العراقي من لأسلحة والتجهيزات فعقد مؤتمر في نفس اليوم بين البعثة الأمريكية والجانب العراقي لبحث ودراصة إمداء المساعدات العسكرية الأمريكية بموجب قانون الأمن المتبادل الأمريكي لعام 1951 والذي ينص على وجوب إجراء اتفاق ثنائي بين الولايات المتحدة والجهة الطالبة⁽²⁾. كما سبق الولايات المتحدة أن

(1) المبارك، المصدر السابق، ص 169.

(2) تاريخ القوات المسلحة، ص 270-271.

وجهت دعوة إلى الفريق الركن رفيق عارف رئيس أركان الجيش العراقي لزيارة الولايات المتحدة بعد اختتام مناقشات اتفاقية المساعدة العسكرية الأمريكية العراقية⁽¹⁾.

وضمن سياق هذه الدعوة وصل إلى قاعدة كريستوفر الجوية الأمريكية كس من رفيق عارف والعقيد الركن عباس علي غالب في 22 حزيران 1954 في زيارة استغرقت ثلاث أسابيع قام خلالها الوفد العراقي بزيارة للمجمعات العسكرية الأمريكية بدعوة من الجيش الأمريكي، كما وصل في التاريخ نفسه إلى نيويورك العقيد حسن مصطفى للمحقق العسكري العراقي والذي عول من قبل الجيش الأمريكي للقيام بزيارة إلى مقراته والاطلاع على التطور العسكري هناك⁽²⁾ وبين هذا التطور السريع للعلاقات العسكرية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية مدى تأثير الجيش العراقي بالإمكانيات العسكرية للجيش الأمريكي، ورغبة الحكومة العراقية في تنظيم جيشها على غرار الجيش الأمريكي.

ثانياً : التنافس في المجال الاقتصادي :

بعد المجال الاقتصادي من المجالات المهمة التي تمس حياة الإنسان العراقي مباشرة، وبما أنه كان هناك تنافس بين المستعمرين البريطانيين والأمريكيين في العراق فكان من الطبيعي أن يصل التنافس إلى هذا المجال لهم، ويمكن الإشارة هنا إلى أن الوزارة السعيدية الثامنة (25 كانون الأول 1943 - 19 نيسان 1944) رفعت إلى مجلس النواب في آذار 1944 لائحة قانونية وزارة باسم (وزارة التموين) تلحق بها الدوائر التي يقرر مجلس الوزراء ربطها بها، حيث أن مشكلة التموين من

(1) U.S.N.A. , in Cominc , Telegram Department of State , Baghdad , Secretary of State , April 24 , 1954 , Film 16 , P 25 .

(2)U.S.N.A., Op. Cit., Film 16,p.27

لمشكلات التي تعذر على الوزارات العراقية كافة حلها مدة الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلتها، لهذا كان إنشاء (مخبرية التموين العامة) ثم (وزارة التموين) صوباً من المحاولات العقيمة للتغلب على الصعاب القائمة، وما زاد في تدهور الاوضاع الاقتصادية أن الموظفين البريطانيين كانوا هم الذين يشرفون على الاستيراد والتصدير وكان لولا سياسات وتوجهات خاصة، حيث كادت اجازات الاستيراد مثلاً وقفاً على اليهود وكان الوطنيون من أبناء البلاد لا يحصلون الا على قدر اليسير منها، كما ان التحاويل كانت تعطى إلى فريق دون آخر⁽¹⁾.

توضح هذه الأعمال مدى سيطرة بريطانيا على الاقتصاد العراقي وعدم قدرة الوزارات على اتخاذ أي إجراء من شأنه ان ينهض بالاقتصاد العراقي. وبعد الحرب العالمية الثانية وتزعزع مركز بريطانيا في المنطقة ظهرت الولايات المتحدة كمنافس قوي لبريطانيا، والذي ساعدها على هذه المنافسة وجود انصار لها في المنطقة على حساب النفوذ البريطاني، كما ان وجود انصار لبريطانيا يقومون بالدور نفسه بسبب المنافسة وتناقض السياستين البريطانية والأمريكية⁽²⁾.

كانت سياسة الولايات المتحدة موجهة بالأساس إلى إزاحة بريطانيا عن المنطقة لأن أمريكا لديها من الأموال والقدر الصناعي ما يمكنها من بسط نفوذها على بعض الدول في (الشرق الأوسط)، أما بريطانيا فلمس لديها من الأموال والمقدرة الصناعية والتجارية ما تستطيع به ان تقاوم النفوذ الأمريكي الذي يزداد انتشاراً بسرعة فائقة⁽³⁾.

(1) الحسي، المصدر السابق، ج 6، ص 180.

(2) جريدة عبيد الاحرار، العدد 37، السنة 2، 5 تشرين الثاني 1949.

(3) المصدر نفسه.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تقدمت الحكومة العراقية، وفي محاولة منها لمعالجة الموقف بطلب العديد من الخبراء والمستشارين في مجالات التنمية الصناعية والأعمال التجارية حيث بلغ عدد الخبراء البريطانيين العاملين في الدوائر الحكومية العراقية عام 1945 نحو 200 خبير وهو رقم كبير والسبب في ازدياد عدد الخبراء البريطانيين هو اتفاقية عام 1930 بين العراق وبريطانيا والتي بموجبها التزمت الحكومة العراقية بعدم استخدام أي خبير أجنبي أو عربي إلا بعد ائذنان بريطانيا عن تلبية الاحتياج⁽¹⁾.

لقد تطرقنا فيما سبق إلى مركز نموين الشرق الأوسط والأمس التي قام عليها هذا المركز والحلاف الدائريين بريطانيا والولايات المتحدة داخل اجواء هذا المركز بما أدى إلى إلغائه في نهاية عام 1945. حيث اتخذت بعض الخطوات في بداية العام لتخفيف من سيطرة المركز وبالتالي سيطرة بريطانيا على مجمل الحياة الاقتصادية في العراق. لذلك وجدت البضائع الأمريكية مجالا أوسع لغزو الأسواق العراقية، وتدافع التجار العراقيون للتعاون مع المؤسسات والشركات الأمريكية المعروفة والتي بدورها منحهم تسهيلات مالية كبيرة لتشجيعهم على التعامل معها وإيقال لتعامل مع الشركات البريطانية المنافسة، لذلك وبعد فترة قصيرة أصبحت أسماء لشركات والمنتجات الأمريكية أسماء مألوفة في الأسواق والبيوت العراقية، وعلى أثرها فقدت البضائع والمنتجات البريطانية سيطرتها التامة على الأسواق العراقية لعدم قدرتها على منافسة البضائع الأمريكية في متاح التنافس التجاري⁽²⁾.

(1) مزيد إبراهيم الوندادي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944-1958، ط1، (بغداد، 1992)، ص 60.

(2) الامير، التنافس الاميركي البريطاني، ص 97-98.

حاولت بريطانيا بشتى الوسائل والطرق، ربط الاقتصاد العراقي باقتصادها، لذلك قدمت في عام 1941 بربط العراق بالمنطقة الأسترالية⁽¹⁾. والتي من خلالها تحمى العراق خسائر مالية ضخمة، حيث وصل في عهد الوزارة السعيدية التاسعة (21 تشرين الثاني 1946-29 آذار 1947) وفد مالي بريطاني ليقاوض الحكومة العراقية في كيفية تسوية الأرصدة الأسترالية التي للعراق في بريطانيا والتي تصل إلى 70 مليون جنيه إسترليني، إلا أن المفاوضات لم تضر من شيء وبقي العراق تحت المنطقة الأسترالية⁽²⁾.

على الرغم من دخول البضائع الأمريكية إلى العراق ومعرفة الناس بهذه البضائع إلا أن السيطرة البريطانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق لم تنتهي، إذ أنه رغم إلغاء مركز تمرين الشرق الأوسط إلا أن التأثير البريطاني في وزارة التموين ظل مستمراً بسبب وجود المستشارين البريطانيين في دوائر الوزارات العراقية، لذلك فإن أمريكا كانت تواجه صعوبة في تغلبها الاقتصادي في العراق لأنها كانت تدرك موقع بريطانيا في العراق لذلك كان الصراع الخفي بين الطرفين يمتاز بالحفظ

(1) منطقة الأسترالي أو كتلة الأسترالي اصطلاح اقتصادي يعني منطقة تضم عدداً من الدول الفلت هي اعتبار اجنبي الأسترالي البريطاني أساساً للمعاملات للتداول في داخل هذه المنطقة . بمعنى أن هذه العملات قابلة للتمويل على أساس سعر صرف ثابت قوامه الجنيه الأسترالي، ويبيع ذلك ضرورة احتفاظ هذه الدول بنظام عملتها من الأرصدة للعملة أو بجانبه من في بنك انكلترا وهو بنك الإصدار أو البنك المركزي، كما يحتفظ البنك بالاحتياطي الدولار الخاص بالمنطقة كلها، وتضم منطقة الأسترالي بريطانيا وجموعة دول الكومنولث باستثناء كتلة كما انضمت إليها اختيارياً دول أخرى هي بورما وجمهورية أيرلندا والعراق والكويت والأردن وليبيا وجمهورية جنوب أفريقيا كما تشمل منطقة الأسترالي الخمميات والأقاليم الواقعة تحت الوصاية البريطانية، وانضمام إلى المنطقة يكون اختيارياً. انظر: طبعة الطبعة المصغر السابق، ص 1233 .

(2) المعنى، المصغر السابق، ج 1، ص 180 .

لأن لكل واحد منهما مصالح في العراق وللنطقة لذلك كانوا لا يريدون أن يكون اشتافس بينهما وأضحاً قد يؤثر على مصالحهما في المنطقة، وانطلاقاً من ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد البريطاني فقد وقعت بريطانيا مع العراق في 12 نيسان 1946 اتفاقية العملة التي بموجبها تقوم بريطانيا بتنظيم استيراد العراقي للبصائع الضرورية من الدول الأجنبية، حيث أن بريطانيا وموجب هذه الاتفاقية سوف تنظم عملية استيراد العراق لمتطلباته الضرورية في مجالات مختلفة⁽¹⁾

إن السياسة الخارجية العراقية بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت نحو الولايات المتحدة وقد ظهر ذلك واضحاً خلال وزارة أرشد العمري (1 حزيران 1946 - 14 تشرين الثاني 1946) الذي اتصف بميله للأمريكان، ففي عام 1946 وعندما شكّن العمري وزارته التي اعتبرت كسباً للأمريكين لمجتمعت السفارة الأمريكية في بغداد بالانحياز لحكومتها لثروجه دعوة رسمية إلى الوصي عبد الأله لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية ولقي قبلها مسروراً رغم تمحط السفارة البريطانية. وهكذا تهيأ الجو للولايات المتحدة لكي تؤدي دوراً بارزاً في الحياة السياسية والاقتصادية العراقية وسارت في خطة مبرجة لزيادة نفوذها في العراق⁽²⁾.

دلع وجود الوصي عبد الأله في الولايات المتحدة الأمريكية اصحاب الشركات الكبرى وبعض الأشخاص هناك والذين يرحبون في تطوير العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والعراق إلى أن يتركوا في ذهن عبد الأله انطباعات مؤداه ان بريطانيا هي المسؤولة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق وهي

(1) U.S.N.A , Department of State in Coming , Telegram Secret Baghdad , Via War , April 15 , 1946 , Film 5 , P. 567 .

(2) الأمين، التنافس الأمريكي-البريطاني، ص 98 .

لتي يجب أن تلام إلى درجة كبيرة من النقص الحاصل في كمية الدولار ليس في العراق وحسب بل في أقطار (الشرق الأوسط) بصفة عامة^(١).

لم يكن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من أن تجعل لها موطئ قدم في العراق ومن الحصول على امتيازات واتفاقيات اقتصادية في العراق أن تجعل العراق بلداً متقدماً صناعياً على غرار الدول الكبرى، بل أن هدفها هو نفس هدف بريطانيا ألا وهو الاستحواذ على مقدرات هذا البلد الاقتصادية؛ فالعراق يمتلك مقومات اقتصادية كبيرة تستهوي الطامعين فيه، وعدم وجود حكومة قوية قادرة على الوقوف بوجه هؤلاء الطامعين هو الذي دفعهم إلى النيل من مقدرات هذا البلد وهو الذي نعلق نوع من المنافسة بين بريطانيا وأمريكا للاستحواذ على المصادر الاقتصادية فيه. إذ أن هذه الدول لا يهمها سوى مصلحتها لذلك لم تدح حالة البلاد الاقتصادية تسوء يوماً بعد يوم.

دفعت هذه الأوضاع المتردية وزارة أرشد العمري المذكورة، إلى التفكير بمشروع الهدف منه نقل العراق من حالته هذه إلى حالة تحقق نوع من الاستقرار الاقتصادي، حيث شعر أرشد العمري بحاجة البلاد إلى نهوض شامل وإصلاح هام، إذ كان يصرح بوجوب وضع مشروع يستهدف النهوض بالبلاد اقتصادياً حيث حمل مجلس الوزراء على اتخاذ قرار في 30 حزيران 1946 يدعو إلى تأليف لجان في بعض الوزارات يعهد إليها تقديم بعض المقترحات للقيام بهذا الإصلاح، كما عين لجنة يرأسها لتقديم إليها المقترحات المذكورة لتسير على ضوئها في وضع التفاصيل النهائية لمشروع كامل يتخذ خلال عشر سنوات، إلا أن المعارضة لتي

(١) هاري سندرسن، مفكرات سندرسن بلقا طيب الحائلة الملكية في العراق 1918-1946، ترجمه عن

اللغة الانكليزية سليم طه التكريتي، ط١، (بغداد 1980)، ص 280

قامت في وجه الوزارة وانصراف الحكومة في مواجهة خصومها حال دون السير بهذا المشروع، على أن أهداف هذا المشروع بدأت تتخذ بالتدريج ولكن في عهود أخرى⁽¹⁾.

إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية للنهوض بالاقتصاد العراقي المتردي لم تكن بالمستوى المطلوب، حيث كان الوضع الاقتصادي في العراق يسير من سيئ إلى أسوأ والسبب في ذلك يعود إلى أن بريطانيا وبحكم سيطرتها على لأوضاع الاقتصادية فيها كانت تعطي الإجازات التجارية لليهود حصراً - كما ذكرنا سابقاً - فأدى ذلك إلى الحصار النشاط التجاري بصورة كبيرة جداً بسبب امتناع اليهود عن تقديم الأموال، كما أن الحكومة قامت في عام 1948 بتقليل الواردات في محاولة منها لرفع الميزانية التجارية⁽²⁾.

كان الاقتصاد العراقي مرتبطاً بالاقتصاد العالمي، بحكم أن للعراق علاقات تجارية مع الدول الأخرى، لذلك من الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الخارجي، حيث تذبذبت تجارة الاستيراد العراقية خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ عانى العراق من أزمة التضخم المالي حتى عام 1949⁽³⁾ والتي أثرت بصورة كبيرة على الاقتصاد العراقي ودعمته إلى الاستعانة بالأموال الخارجية لغرض تمويل وإنشاء مشاريع، حيث كان العراق قد قدم طلباً للحصول على قرض من بريطانيا لغرض تمويل مشاريع السكنك الجديد العراقية، حيث تم في 13 كانون الأول 1949 الاتفاق مع بريطانيا على تزويد العراق بمبلغ قدره 13 مليون

(1) احسي، المصدر السابق، ج7، ص 98.

(2) «لودوي، العراق في التقارير السنوية، ص 100-101».

(3) حسن، التطور الاقتصادي، ص 226.

جنبيه استراتيجي، حيث يعد هذا القرض للقلم للعراق صورة من صور الاستغلال والاحتواء الاقتصادي البريطاني للعراق⁽¹⁾.

كان لنقص النقد المتداول بالعراق دور كبير وخطير في تأجيل الكثير من المشاريع التي لو نفذت، لكان الاقتصاد العراقي في حالة غير الحالة التي هي عليها آنذاك، حيث أن نقص هذا النقد كان عاملاً خطيراً في هرقلة خطط العراق التنموية وكانت سبباً في تأجيل إنشاء مجلس الأعمار الذي لم يشكل إلا في عام 1950⁽²⁾. الذي كان يعتبر نقلة نوعية في تاريخ العراق الاقتصادي حيث أصبحت كل المشاريع والمنشآت الاقتصادية تدار من قبل مجلس الأعمار.

التنافس البريطاني - الأمريكي في مجلس الأعمار:

أن سياسة العراق كانت تهدف إلى استثمار عوائد النفط لتمويل المشاريع الكبرى في البلاد، وحتى عام 1950 لم تكن العوائد التي يتسلمها العراق من النفط كبيرة إلى درجة تكفي لتمويل تلك المشاريع، لذلك أنشأت الحكومة مجلس الأعمار لكي يقوم بالإشراف على استغلال عوائد النفط في تنمية اقتصاديات البلد وتقديمها⁽³⁾.

بعد تأسيس مجلس الأعمار نقطة تحول أساسية في حياة العراق العامة وبداية سياسة إنشائية تستهدف النهوض بالعراق اجتماعياً واقتصادياً وحراثياً وثقافياً، ومعددت المسؤوليات للمجلس بأن يبحث في إمكانيات العراق ويتعوى موارده،

(1) U.S.N.A. , Department of State , Memorandum of Conversation Conclusion of U.K. Loan to Iraq , December 13 , 1949 , Film 5 , P 385

(2) الريدأوي، العراق في التاريخ، ص 102 .

(3) كاتلين أم. لانكلي، تصنيع العراق، ترجمه من اللغة الانكليزية خطاب صكر العاني، (بغداد، 1963)، ص ص 271-273 .

الإنتاجية وفدراته الطبيعية، أما مائة المجلس فتكون من 70٪ من مجموع حصص الحكومة من واردات النفط المقبوضة من الشركات ذوات الامتيازات⁽¹⁾.

أسس مجلس الأعمار في العام 1950 وفقاً لقانون كان يتضمن بأن تحول إلى مجلس الأعمار كل إيرادات النفط كما ذكرنا. وكان المجلس يتألف آنذاك من ثمانية أعضاء من بينهم رئيس الوزراء ووزير المالية وستة أعضاء من غير الموظفين الذين يتلقون المرتبات تعلن أسمائهم بإرادة ملكية ويكثرون في الوظيفة خمس سنوات⁽²⁾. كما ضم المجلس في عضويته أدبكتون ميلر (J. W. Edington Miller) عضواً مالياً وسكرتيراً عاماً للجيش وهو بريطاني⁽³⁾. ووزلي نلسن (Wezly Nilson) الخبير الأمريكي الشهير في شؤون الري وبناء السدود وخزن المياه⁽⁴⁾.

قام المجلس في بداية أعماله بعقد اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية سميت (معاهدة التطوير) في 20 كانون الأول 1950، حيث أن هذه المعاهدة تعد من المعاهدات المهمة في المجال الاقتصادي لأنها قامت بجلب خبراء أمريكيين إلى العراق، فقام هؤلاء بوضع خطط التي من شأنها نقل الاقتصاد العراقي إلى حالة أحسن مما هي عليه⁽⁵⁾. وتم تعيين دونالد بينت آدمز (Donald Bennett Adam's)

(1) كـ، المصدر السابق، ص ص 233-235.

(2) توبكرهت، المصدر السابق، ص 60.

(3) جورج كيرك، الشرق الوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ترجمة من اللغة الانكليزية سليم طه تكتري، ط 1، ج 1، (بغداد 1990)، ص 190.

(4) مهدي سماعيل العلي بك، أوشد العمري 1888-1978 دراسة تاريخية في نشاطه الإداري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة الموصل، 1997، ص 25.

(5) U.S.N.A., Foreign Service of the United State of American, Treaty Affairs Office of the Legal Adviser, Baghdad, December 20, 1950. Film 28, P. 1334.

كمدير لمحنة تطوير العراق في 6 شباط 1951، حيث تم تعيينه وفقاً لبعض الشروط ويعطى راتباً مقداره كمقدار بقية مدراء الهيئات من البريطانيين⁽¹⁾ كما أن عمل لجنة تطوير العراق يعتمد على ما يتوفر لها من إمكانيات مالية تستخدم في مشاريع تطوير العراق، إلا أن هذه الأموال ومدى توفرها يرتبط بتطور الاقتصاد العراقي الذي شهد تحسناً ملحوظاً، حيث أن هذا التحسن والتطور لفت انتباه العديد من الأجانب الذين عملوا في العراق⁽²⁾.

إن مشكلة الخبراء كانت من المشكلات التي تواجه الحكومة العراقية، حيث جذب المجلس الكثير من الأجانب إلى العراق، فاستخدم المستشارين وعين الخبراء وسعى المتعهدون ومثلو الشركات الأجنبية لعرض خدماتهم على المجلس⁽³⁾. إذ أن المشكلة كانت تكمن في المنافسة بين الخبراء البريطانيين والأمريكان المتششرين في المجلس، حيث كان الصراع يتمثل بصورة خفية في مظاهر شتى وبصفة خاصة في السكك الحديدية وما يتخلل تلك المنافسة من ملاعبات قد تؤدي إلى تضارب بين مصالح الشركات الأمريكية والبريطانية وتزاحم على المقاولات والتعهدات، وقد تهر إلى تدخل السفارة البريطانية في إنهاء عقود بعض الخبراء والمستشارين⁽⁴⁾. وأوضح صورة على التنافس البريطاني الأمريكي في المجلس هو ما حصل عندما انتهى عقد الخبير الأمريكي وزلي نلسن، فقد كان عقد الخبير الأمريكي

(1) U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Donald Bennett Adam's Engaged for Iraq Development Board , Baghdad , February 6 , 1951 , Film 21 , P. 485 .

(2) U.S.N.A. , Foreign Service Despatch , Am. Embassy , Baghdad , Monthly Economic Report - February 1952 , March 8 , 1952 , Film 16 , P 569 .

(3) لا تكلي، المصدر السابق، ص 141 .

(4) خيري أمين العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد ط 1، (بغداد 1979)، ص 96

ينتهي في عام 1956 وكان هذا الحخير على درجة عالية من الكفاءة، وكفاءته معترف بها في داخل القطر وخارجه وكان توري السعيد من المعجبين به جداً، إلا أن الذي حصل هو أن السفير البريطاني في بغداد قام بزيارة السفير الأمريكي ولدمر ضمن بسبب انتهاء عقد نلسن في 21 كانون الأول 1955، وخلال الزيارة تبين للسفير الأمريكي أن السفير البريطاني لا يريد تجديد عقد نلسن في المجلس، حيث رأى السفير البريطاني أن نلسن متورث ويحب إيداله، إلا أن السفير الأمريكي أخبر السفير البريطاني أن مسألة إلغاء عقد الحخير الأمريكي هي قضية تخص الحكومة العراقية وليس لأي شخص حق التدخل فيها⁽¹⁾.

اتضح فيما بعد أن رغبة العضو البريطاني في إزاحة نلسن موجهة بالأساس ضد الحكومة والشركات الأمريكية التي أحلت تدفق إلى العراق لغرض المساهمة في المشاريع التي أوجدتها مجلس الاعمار، حيث أن العضو البريطاني كان لا يرغب في تجديد عقد إحدى الشركات الأمريكية الموجودة في العراق والتي تعمل ضمن مشاريع مجلس الاعمار، إذ أن وجود نلسن يمنح تحقيق رغباته والنجاح إلى السفير البريطاني لغرض إنهاء عقد نلسن، وبالفعل تم إنهاء عقد نلسن بسبب الضغوط البريطانية على الحكومة العراقية مما أثار ضجة كبيرة على الحكومة، إذ أن رؤساء الوزارات السابقة جاءوا محتجين على إلغاء عقد نلسن قائلين أن العراق لا يزال

(1) غنم، المصدر السابق، ص 299.

بمحاثة إلى خدماته، واحتجوا أيضاً على تدخل البريطانيين في شؤون العراق الداخلية⁽¹⁾.

لقد كانت مسألة الخير الأمريكي نلسن إحدى المسائل التي دار الخلاف عليها بين الطرفين البريطاني والأمريكي والتي من خلالها تبين مدى استياء الخبراء البريطانيين من وجود الخبراء الأمريكيين بينهم ووجود الشركات الأمريكية التي تعمل في العراق، حيث كان البريطانيون يريدون أن يبقوا هم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة في العراق بنقض النظر عن متطلبات العراق واحتياجاته ورغبته في التعامل مع الدول الأخرى في محاولة للتخلص من النفوذ البريطاني وسيطرته على مجلس الأعمار سمي العراق لإقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، إذ تم في آب 1952 عقد اتفاقية ثنائية بين العراق وأمريكا نصت على استخدام خبراء أمريكيان للعمل في العراق في مجال التنمية الاقتصادية والمساهمة في المشاريع التي يخطط لها مجلس الأعمار⁽²⁾.

وضمن نفس السياق وقع الطرفان في 15 آذار 1954 اتفاقية اقتصادية نصت على إعفاء الواردات والصادرات الأمريكية من وإلى العراق من الرسوم الكمركية وخصوصاً المواد التي تستعمل للأغراض الشخصية، حيث أن إعفاء هذه السلع من الرسوم سوف يجعل من عملية الاستيراد والتصدير، كما نصت الاتفاقية على أن الحكومة العراقية مشغوم وبكل وسعها بالعمل جاهدة على توفير العملة العراقية إلى الحكومة الأمريكية لاستخدامها في تغطية النفقات الإدارية والعمليات التي لحمتها في العراق معرض تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، كما اتفق الطرفان على مربة العمليات

(1) غنيم، المصدر السابق، ص 300-301.

(2) U.S.N.A., Telegram Department of State, Baghdad, Security of State, March 15, 1954, Film 15, P.P. 326-327.

التي تجري بينهما والحفاظ على الأمن الداخلي لهذه المعاهدة، وقد اعتبرت الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ توقيعها حتى يتم التوقيع على اتفاقية أخرى بديلة عنها⁽¹⁾ .
 من هذه الاتفاقيات المعقودة بين كل من العراق والولايات المتحدة كانت تمثل الجسر الذي يربط العراق بأمريكا والذي من خلاله سوف يتوافد إلى العراق الصناع والتجار الأمريكيون الذين كانوا يطمحون في أن تصل استثماراتهم إلى العراق خصوصاً بعد أن تلقوا الدعم الكبير من حكومتهم، حيث اهتم بعض الممولين الأمريكيين بإمكانية إنتاج الورق في العراق وأنفقوا الكثير من الأموال على التحليل التي أجروها في الولايات المتحدة لمعرفة مدى صلاحية القصب الذي ينمو في العراق في منطقة الأهوار لصنع الورق⁽²⁾ .

وفي الوقت الذي نشاهد فيه تطور في العلاقات العراقية-الأمريكية من الناحية الاقتصادية لم تكن بريطانيا غافلة عن هذا التطور الذي كانت تدرك أنه موجه بالأساس ضدها، لذلك عملت بدورها على زيادة النشاط التجاري في العراق في محاولة منها لعدم رمي العراق بثقله الاقتصادي إلى الولايات المتحدة، حيث استقدمت مديرية البلديات العامة وضمن خطة مجلس الأعمار وتوجيه من العضو البريطاني في المجلس مهندسين بريطانيين في هذا المجال، حيث وصل أول مهندس بريطاني إلى العراق في تشرين الأول 1954 وأسمه بيل وهو مهندس مدني ذو خبرة واسعة ولسنوات عديدة في بريطانيا لمساعدة الحكومة العراقية في إنشاء مشاريع الماء والكهرباء الجديدة وفي مختلف أنحاء العراق، أما المهندس الآخر فإنه

(1) U.S.N.A. , Foreign Service Despatch , Am. Embassy Baghdad , To the Department of State Washington , Technical Specialist in (Or Duc.) , in Iraq From National and International Source , August 15 , 1952 , Film 17 , P 741 .

(2) لانكلي، لتصلو السابق، من ص 141-145 .

وصل إلى العراق في فترة لاحقة للمساهمة في وضع التصاميم للمشاريع المقترحة في نفس المجال⁽¹⁾.

وبالاهتمام نفسه وعلى غرار تقوية موقع بريطانيا الاقتصادي في العراق قررت بريطانيا القيام بعمل معرض تجاري لها في بغداد في 25 تشرين الثاني 1954، حيث يمثل هذا المعرض أكبر واجهة تجارية لعرض الصناعة البريطانية، إذ يؤكد المعرض على مدى قوة العلاقات العراقية-البريطانية (من وجهة نظر بريطانيا) ومدى الثقة الكبيرة التي توليها بريطانيا للعراق من الناحية الاقتصادية⁽²⁾.

منذ عام 1953 أصبح التنافس البريطاني-الأمريكي في العراق تنافساً جلياً وواضحاً ليستط النفوذ على العراق والفوز بمشاريع التنمية الجديدة لمجلس لاهمار، حيث أن السفارة البريطانية لم تخف مشاعر القلق من السياسة الأمريكية في العراق خصوصاً وأن بعض المسؤولين في العراق أخذوا يوحسون رغبتهم في الحصول على المساعدات الأمريكية الاقتصادية. وعما زاد في هذه المخاوف فشل بريطانيا في إقناع العرب بالمشاركة معها والغرب في تأسيس منظمة إقليمية للدفاع عن (الشرق الأوسط)، حيث دفع هذا فشل الولايات المتحدة الأمريكية متمثلة بوزير خارجيتها جون فوستر دالاس بأن يطرح مشروعه المعروف بحلف دول الجوار الشمالي والذي أسس عليه فيما بعد حلف بغداد عام 1955، حيث راقبت السفارة البريطانية بحذر واسع هذه الزيارة بوصفها دليلاً على رغبة أمريكا بتعزيز نفوذها في منطقة (الشرق الأوسط)⁽³⁾. وعما زاد مخاوف بريطانيا بحسب فاضل الجمالي إلى رئاسة الوزراء في 17 أيلول 1953 والذي اشتهر بموالاته للأمريكيين،

(1) حريظة صدي الأحرار، بغداد، العدد 243، السنة 7، 13 تشرين الأول 1954

(2) المصدر نفسه .

(3) لويدواي، (العراق في التقارير السنوية، ص 162 .

حيث أن حكومة الجمالي هي التي مهدت الطريق أمام تقدم وغزو النفوذ الأمريكي في العراق، إذ طالب الجمالي ومن خلال مذكرات بعثها إلى الخارجية الأمريكية الحكومة الأمريكية بتطوير علاقاتها مع العراق على نحو سريع في المجال الاقتصادي مطلقاً من إيمانه بوجود قوى تتمثل في بريطانيا تعارض ويسخط كبير إعطاء الولايات المتحدة دوراً مهماً في العراق⁽¹⁾. إذ أن تعزيز مركز الولايات المتحدة في المنطقة والعراق بالتخليد دفعها إلى المنافسة مع بريطانيا والقيام بهدم النفوذ البريطاني فيه والحلول محلها في المادين التجارية والاقتصادية⁽²⁾.

انقسمت الفئة الحاكمة في العراق على نفسها، حيث ظهر فرعان سياسيان في العرق، الفريق الأول مثله الوصي عبد الآله الذي وجد في الولايات المتحدة لأمريكية الوسيلة للحفاظ على موقعه ووجوده، والفريق الثاني الذي مثله نوري السعيد واستمراره في موالاته بريطانيا، حيث كان الوصي يرى أن بريطانيا قد أنهت دورها في البلاد العربية بعد أن قضى عليها اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر وإن انسحاب بريطانيا سيترك فراخاً في المنطقة لا بد من ملئه وأنه يرى أن أمريكا وحده دون غيرها تستطيع أن تملأ هذا الفراغ، كما أن تمسك البريطانيين بنوري السعيد كان بمنزلة عبد الآله إلى التعرّب إلى الأمريكيين⁽³⁾.

لقد أنشأ مجلس الأعمار مشاريعاً كبيرة في البلاد، حيث تم في 1 نيسان 1956 تدشين سد سامراء والذي يسيطر على مياه فيضان دجلة ويوجهها إلى الثرثار والذي يأتي بفوائد ضخمة للشعب العراقي، حيث كان ذلك الحدث مناسبة سعيدة

(1) عصام شريف التكريتي، العراق في الوثائق الأمريكية من 1952-1954، ط1، (بغداد، 1999)، ص 44-47.

(2) كنه، المصدر السابق، ص 214.

(3) العمري، المصدر السابق، ص 97.

للجالية الأمريكية في العراق، إذ تولت بعثة العمليات الأمريكية في العراق -وهي وكالة تامة بموجب اتفاقية التعاون الفني مع العراق- نشر دعائية واسعة كانت الحكومة بأمر الحاجة إليها عن منجزات وزارة الأعمار. حيث أصدرت بعثة العمليات الأمريكية مطلب من ضياء جعفر (وزير الأعمار) وبموافقة نوري السعيد نشرة مصورة تصف بها المشاريع المقرر افتتاحها خلال أسبوع الأعمار، كما نشرت صوراً فوتوغرافية للاحتفالات التي جرت لتوزع في أنحاء البلاد وأخرجت فلماً ملوناً عن حوادث الأسبوع⁽¹⁾.

ولما جاء أسبوع الأعمار لعام 1957 أصبح المنهاج أكثر تنوعاً وبدأ من المناسب أن تقدم واشنطن للعراق هدية كانت تفكر بها منذ زمن، حيث أهدت الحكومة الأمريكية في 24 آذار 1957 للحكومة العراقية مختبراً للطاقة الذرية كذكاء لاهتمام الحكومة الأمريكية في استخدام الطاقة الذرية للغايات السلمية، فتم افتتاح المختبر وقطع رئيس الوزراء نوري السعيد (17 كانون الأول 1955-8 حزيران 1957) الشريط وأعلن أن المختبر جاهز للاستعمال بإدارة عالم عراقي متميز هو الدكتور محمد حسين آل كاشف الغطاء الذي كان قد حصل على منحة من مؤسسة فولبرايت الأمريكية للدراسة في مختبر أولون الوطني للجنة الطاقة الذرية الأمريكية في لامون بولاية أيلينوي⁽²⁾.

لقد كان عدد الخبراء الأمريكيين العاملين في العراق وبالتحديد في مجلس الأعمار قرابة 100 فني أمريكي يساعدون في تحسين أحوال البلاد من بينهم مهندسون واختصاصيون في الصحة العامة والإدارة العامة وزراعيين، كما أن نوري

(1) علمن، المصدر السابق، ص 192.

(2) علمن، المصدر السابق، ص 193.

السميد كان معجِباً بالخبراء المتخصصين في إنشاء السطود والسيطرة على الميَضانات وتحسين الري وإنشاء الطرق العامة⁽¹⁾.

لقد كان مجلس الأعمار صورة من صور التنافس البريطاني-الأمريكي في العراق وقد تمثل هذا التنافس بصورة كبيرة بين الخبراء والمستشارين لبريطانيين والأمريكيين المنتشرين في المجلس، حيث أن هؤلاء كانوا يمثلون سياسة حكوماتهم والتي كانت في باطنها تعبر عن حقد وكراهية للجانب الآخر، على الرغم من أنهم في الظاهر يتعاملون بصورة ايجابية إلا أنه لا يهمهم سوى مصلحته وتحقيق أهدافهم وغاياتهم التي لا تنتهي.

بغض النظر عن الصراع البريطاني-الأمريكي فإن أمريكا أصبحت تشعر في هذه الفترة بقوة مركزها في العراق وأهمية تطوير علاقاتها الودية معهم من أجل تركيز مصالحها الاقتصادية وخاصة بعد أن أدركت أن مركز بريطانيا بدأ يضعف في العراق، حيث أكد السفير الأمريكي غلمن على ضرورة اهتمام الولايات المتحدة بالعراق ودعا حكومته إلى ترك سياسة العزلة والتوجه نحو العراق⁽²⁾، حيث أن النشاط الاقتصادي الأمريكي في مجال الاستثمار في العراق أصبح قوياً، ففي بداية عام 1957 أصبحت مساهمة رأس المال الأمريكي في العراق تزيد على 60 مليون دولار منها 48 مليون دولار استثمار في العمليات النفطية والباقي استثمار في معامل ولججيزات يملكها بعض المثاولين في العراق⁽³⁾.

من المساعدات الأمريكية خارج نطاق اتفاق النقطه الرابعة تمثل في قيام شركات أمريكية بعمليات المسح والكشوفات اللازمة لإنشاء طرق برية بين العراق

(1) المصدر نفسه، ص 194 .

(2) إيسارك، المصدر السابق، ص 179 .

(3) إيسارك، المصدر السابق، ص 179 .

وتركيب عام 1957 وامكانية قيام الولايات المتحدة بمساعدة العراق لتحسين وسائل الاتصال البري وطرق المواصلات والسكك الحديدية كما اتفق العراق مع الولايات المتحدة على اجراء المسوحات والكشوفات اللازمة لتأسيس شبكة مواصلات تربط العراق سلكياً بكل من تركيا وإيران والباكستان⁽¹⁾

ثالثاً : التنافس في المجالين التعليمي والثقافي :

أ. المنافسة في المجال التعليمي :

تأثر العراق خلال الحرب العالمية الثانية بالتطورات العالمية الكبيرة التي كان لها التأثير الكبير على أسس حياته وغيّرت الكثير من اتجاهاته ولا سيما في الحقل التعليمي، حيث أنه بعد عام 1941 شهد التعليم انتكاساً في نوعيته وفي وضوح أهدافه، إذ أن الحرب العالمية الثانية أثرت تأثيراً كبيراً في تغيير ملامح الاتجاه القومي للتعليم في العراق من خلال عودة بريطانيا لتسيير شؤون التعليم بالشكل الذي يخدم مصالحها ومن خلال إضعاف الانتماءات الوطنية والقومية لدى الطلاب⁽²⁾.

قامت بريطانيا في تلك الفترة بإبعاد عدد من المدرسين العراقيين المعروفين بنشاطاتهم الوطنية والقومية عن وزارة المعارف واستخدمت مدرسين من بريطانيا ومصر ولبنان ليوجهوا سياسة التعليم في العراق ويعد مجيء الدكتور هملي (Hemly) إلى المعارف نقطة تحول في مسارها، إذ أصبحت المعارف بمجيئه خاضعة

(1) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاتق، العلاقات العراقية-الأمريكية بين 1967-1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1982، ص 2.

(2) عازي دحام هادي الرسومي، التعليم في العراق 1932-1945 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد 1986، ص 126.

للاستشارة لبريطانية، حيث أن السياسة التعليمية التي أرغم العراق على السير بمقتضاها كان لها أكبر الأثر في إضعاف الشعور القومي بين المعلمين⁽¹⁾

بالرغم من الحالة السيئة التي كان يعيشها التعليم في العراق آنذاك إلا أنه لم يكر يخلو من بعض المحاولات التي كانت ترمي إلى النهوض بالواقع التعليمي المتدهور، حيث كتب الكثير من العراقيين والخبراء الأجانب الذين استقدموا للدراسة ومعالجة مشاكل التعليم في العراق دراسات كثيرة قدموها بعد دراسة أحوال العراق الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والصناعية، إلا أن تلك التقارير كان نصيبها النسيان والإهمال بسبب عدم إسناد الوظائف الفنية لسدوي الاختصاصات في إدارة التعليم من جهة وعدم استقرار الموظفين في هذه الوظائف بسبب كثرة القبولات بالرغم من وجود علاقة بين اختصاصهم الحقيقي والوظيفة المسندة اليهم من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى ضياع تلك التقارير بين طيات النسيان⁽²⁾.

تعد الفترة الواقعة بين عامي 1945-1958 من أصعب مراحل تطور العراق السياسي المعاصر، لأنها شهدت أحداثاً ونشاطات سياسية على الصعيد العراقي والعربية والدولية، ومن خلال استقراء أحداث هذه المرحلة نجد أنها تميزت بعدم الاستقرار السياسي، وتجلي ذلك بوضوح على المستوى الحكومي من خلال تغير الكثير من الوزارات التي شكلت منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وحتى قيام 14

(1) الحسي، المصدر السابق، ج6، ص 89.

(2) صادق جلال، "التعليم الصناعي في العراق"، مجلة المعلم الجديد، بغداد، ج1، السنة 18، كانون

الأول 1954، ص 50

توز 1958، إذ بلغ عددها 24 وزارة⁽¹⁾، الأمر الذي انعكس بدوره على التعليم، حيث شهدت وزارة المعارف تغييراً في رئاستها إذ بلغ عدد الوزراء الذين شغلوا هذا المنصب 17 وزيراً تبوأ قسم منهم هذا المنصب بين وكيل ووزير أكثر من مرة، وقد أسسحت عملية التغيير تلك على بقية المناصب الإدارية في الوزارة ابتداءً من ديوان الوزارة وحتى مديريات المعارف في الأمانة⁽²⁾.

لقد كانت وزارة المعارف في تلك الفترة تعاني من ظاهرة عدم الاستقرار الإداري على الرغم من تخلصها من مرض خطير وهو ما عرف بـ (الاستشارة البريطانية)⁽³⁾ التي كانت تحكم بشؤون المعارف في العراق خدمة للمصالح البريطانية⁽⁴⁾. إلا أنه رغم تخلصه من ذلك المرض بقيت بريطانيا حاضرة على هذا الميدان الحيوي، إذ أنها قامت بإرسال وانتداب بعض الأساتذة للتدريس في العراق، حيث انتدبت أربعة مدرسين لتدريس اللغة الإنكليزية في المدارس الثانوية العراقية مع اختيار خير بريطاني لإرشاد مدرسي اللغة الإنكليزية في البلاد⁽⁵⁾.

إن الشعور الذي ساد الأوساط الحاكمة في العراق بعد الحرب العالمية الثانية والذي تمثل في محاولة التغرب عن الولايات المتحدة الأمريكية لم ينحصر في المجال

(1) صالح عبد حاتم عبد الله، تطور التعليم في العراق 1945-1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد 1994، ص 44.

(2) المصدر نفسه ص 5.

(3) رفعت الاستشارة البريطانية عن الولايات بعد دخول العراق عصبة الأمم في عام 1932، إلا أنها أعيدت مرة ثانية بعد فشل ثورة مارس 1941 واحتلال بريطانيا للعراق مرة ثانية انظر المصدر نفسه ص 48.

(4) المصدر نفسه ص 48.

(5) جريدة الاستقلال، بتأليف العدد 3489، 25 تشرين الأول 1939.

السياسي فقط بل شمل المجال التعليمي أيضاً، فمن خلال هذا التوجه طلب نجيب الراوي وزير المعارف العراقي في 18 آب 1949 استخدام بعض المدرسين الأمريكيين للعمل في المدارس الأمريكية بحجة عدم قدرة المدرسين البريطانيين العاملين في العراق على سد حاجة المدارس العراقية⁽¹⁾، إلا أن سبب طلب المدرسين الأمريكيين هو رغبة العراق في فتح صفحة للتعاون مع الولايات المتحدة، وما أن الولايات المتحدة لم تكن راضية في الدخول في صراع مع بريطانيا أوضح الجانب العراقي أنه لا توجد أية مشكلة لاستخدام المدرسين الأمريكيين لأن بريطانيا خير قادرة على توفير العدد المطلوب من الاساتذة في الاختصاصات المطلوبة، حيث أكد العراق أن المدرسين الأمريكيين يتمتعون بعقيدة علمية كبيرة من المعرفة والتدريس وأن رواتبهم سوف تدفع بالدولار وأن طريقة استخدامهم إلى العراق سوف تتم عن طريق التفاوض مع السفارة الأمريكية في بغداد⁽²⁾.

إن اوضاع التعليم في العراق رغم ذلك بقيت على وضعها، إلا أن لتغيير الحقيقي لها حدث بعد إنشاء مجلس الاعمار والذي كان نصيب التعليم منه كنصيب المجالات الأخرى.

1. مجلس الاعمار والتعليم في العراق :

أشرف فيما سبق إلى أن مجلس الاعمار أسس عام 1950، وأنيطت به مسؤولية وضع سياسة تنموية شاملة لرافق البلاد تستهدف النهوض بالمرق اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا وثقافيا، وكان ذلك عن طريق اجراء البحوث والدراسات

(1) U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Iraqi Education Minister Wants to Hire U.S. Teachers for Iraq , Baghdad , August 19 , 1949 Film 4 , P 1037 .

(2) Ibid , P 1038 .

لتحري موارده الإنتاجية وثروته وقواء الطبيعية لغرض استغلالها مما يخدم عملية التنمية الشاملة، وقد رصدت له 70٪ من مجموع حصة الحكومة من واردات النفط، هذا فضلاً عن المبالغ التي كانت تخصص له بمائون من حين إلى آخر، مما جعل المجلس يملك مورداً مالية تمكنه من تنفيذ مشاريعه المطلوبة⁽¹⁾.

نال مجال التعليم قسطاً لا بأس به من اهتمام مجلس الاعمار، إذ أن قيام هذا المجلس بمشروع الري والسيطرة على المياه والمشاريع العمرانية والصناعية والزراعية وغيرها دفعه إلى إعداد أطر متخصصة في هذه الميادين، لهذا سارع إلى إرسال البعثات العلمية إلى خارج العراق فكانت أول بعثة علمية في العام الدراسي 1950-1951 أرسلت بإشراف وزارة المعارف وضممت 33 طالباً لدراسة الموضحات الهندسية بمختلف أنواعها⁽²⁾، إذ بذلت وزارة المعارف خلال المدة 1950-1955 جهوداً كبيرة للنهوض بالتعليم ومؤسساته تمثلت بسعيها للإفادة من برامج مجلس الاعمار التنموية في خدمة التعليم والإفادة من توصيات بعثة بنك الاعمار الدولي⁽³⁾ التي قدمت إلى العراق للدراسة أوضاعه بصورة عامة وتنسيق

(1) عهد الله الفصل السابق، ص 190 .

(2) وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1950-1951، ص 42 .

(3) هو بنك انشا أعقاب الحرب المالية الثانية، وقد بذلت فكرة إنشائه في بداية الأربعينات عندما ظهرت في دوائر وزارة الخزانة الأمريكية فكرة إنشاء جوائز دوليين وميدان بالتعاون الاقتصادي بين الدول بعد الحرب، فأنشأ لذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار وقد شارك العراق ومصر في المؤتمر الذي عقد في تموز 1944 في قرية بريتون وودز في ولاية نيوهامبشير الأمريكية، وقد نجح المؤتمر في الوصول إلى اتفاق حول مواد الاتفاقيتين المنصليتين بإنشاء الصندوق وبنك للتفصيل أنتظر إخراجهم شحاته البنك الدولي والعالم العربي تحديات وأفاق الاقتصاد المصري، كتاب اللؤلؤ، (المعرق 1990) ص 12-13 ومن الجدير بالذكر أن هناك من أشار إلى أن بنك الدولي للإنشاء والتعمير هو الذي اشترط إنشاء مجلس الاعمار عندما قدم العراق

الجهود مع منظمة اليونسكو لتطبيق برامج مشروع التعليم الأساسي والعمل على تنظيم حركة التعليم في البلاد⁽¹⁾.

انتمت الحكومة العراقية في 11 تشرين الأول 1950 رسمياً من بنك الاعمار الدولي ارسال بعثة إلى العراق للدراسة امكانياته الاقتصادية ووضع توصيات من شأنها مساعدة الحكومة على وضع برامج للاعمار في البلاد. وبعد ان اتفق الطرفان تم ايجاد هذه البعثة فوصلت إلى العراق في 25 شباط 1951 برئاسة إيفاروث (Ayfaroth) ومعهما عدد من الخبراء والمستشارين في مبادئ لاقتصاد الري واسيطرة على الفيضانات والزراعة والصناعة وتخطيط المجتمع ومساكن الصحة والإدارة العامة والأمور المالية والتربية الحيوانية والتعليم⁽²⁾. وقدمت البعثة تقريرها إلى الحكومة العراقية فيما يخص التعليم حيث تضمن عشر نقاط أساسية للنهوض بواقع التعليم العراقي، ثم صادرت البعثة في 27 حزيران 1951 إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

2. البعثات العلمية :

شهدت البعثات العلمية خلال الفترة 1945-1958 من حيث ازدياد عدد الطلبة المرسلين وتنوع فروعها واختصاصاتها وتوجهها نحو الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الأقطار الأخرى، تطوراً ملحوظاً ومرد هذا التطور هو السياسة

فرضاً بمبلغ 12.8 مليون دينار لبناء مشروع القنطرة لكي يكون هذا المجلس مستغلاً من المناقصات انسيابية. انظر تقي عبد سال، تخطيط للتجارة الخارجية مع اشارة خاصة إلى تخطيط تمارة العراق الخارجية، ط1، (بغداد 1979)، ص 333.

(1) عبد الله المصدر السابق، ص 190.

(2) عبد الرزاق الحلاله، معجم العراق، ج1، (بغداد 1949)، ص من 170-172.

(3) للاطلاع على التوصيات انظر. عبد الله المصدر السابق، ص من 192-193.

التعليمية الجديدة التي اختطتها وزارة المعارف والراية إلى توسيع نطاق التعليم في جميع مجالاته ومنها البعثات

العلمية بهدف إعداد العناصر المتخصصة والكفوءة لسد حاجات الوزارة ضمن مخططها وكيانها، كما أن الحالة التموينية والاهتمام الذي شهدته العراق تطلب إعداد الفنيين والاختصاصيين في مختلف الميادين، هذا فضلاً عن تحسين الوضع المالي للدولة واتساع دائرة علاقاتها الثقافية مع البلدان الأخرى، وقد أقدمت وزارة المعارف على فتح ما يعرف بالكلية التحضيرية لكي تقوم بإعداد طلبة البعثات المتوجهين للدراسة في الخارج لغوياً واجتماعياً⁽¹⁾.

لقد أرسلت البعثات العلمية بالدرجة الأولى إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بما يدل على أن وزارة المعارف كانت ترسل البعثات إلى الدول التي تعد من أفضل بلدان العالم تقدماً وأحسنها جامعات من الناحية العلمية وأحسنها سمعة، ولما يأتي جدول يوضح سير البعثات وعدد طلابها بين عامي 1954-1958⁽²⁾

(1) وزارة المعارف التقرير السنوي من سير المعارف لسنة 1955-1956، ص 167

(2) أرقام الجدول مأخوذة من وزارة المعارف، التقرير السنوي من سير المعارف لسنة 1957-1958، ص

الطلبة العائد ين	الطلبة المرسلين إلى البعثات									العام الدراسي
	إيران	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	البحرين	الولايات المتحدة	البحرين	إيران	
	14	-	-	-	-	5	10	37	3	
	9	-	1	-	-	-	4	55	4	
77	12	3	-	2	46	-	68	38	3	1955-54
88	8						60			1956-55
148	15									1957-56
158	2									1958-57
	20	ملاحظة : لم يتم توزيع الطلبة على الأقطار								
	3	خلال هذا العام								

من خلال ملاحظة الجدول تبين أن البعثات العلمية كانت تزداد عاماً بعد آخر بنسب متفاوتة حتى سجلت أعلى نسبة في العام الدراسي 1957-1958 وهي 203 طالب، وإن أكثر البعثات كانت ترسل إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يؤكد تفوق الولايات المتحدة على بريطانيا في علاقاتها مع العراق ولعل مردود ذلك يعود إلى تأثير اتفاقية النقطة الرابعة الأمريكية التي قامت بدور كبير في تطوير العلاقة بين أمريكا والعراق، كما أن هذه المرحلة تمثل مرحلة التفوق الأمريكي

على بريطانيا في الصراع الذي احتدم بين الدولتين حول المنطقة في مختلف المجالات⁽¹⁾.

أصبحت العلاقات العراقية-الأمريكية متينة وقوية تمثلت في توجه السياسيين العراقيين الذين كانوا يوالون بريطانيا نحو الولايات المتحدة والذي مثل أكبر ضربة للموجود البريطاني في العراق، إذ تمجد تسوري السعيد يتقدم بطلسب إلى المساهمين الأمريكيين في شركة نفط العراق بدلاً من المساهمين البريطانيين للموافقة على تسليم العراق مبلغ 500 ألف دينار لإنشاء مجمعات صيفية في مختلف أنحاء العراق، وقد حصل على الأموال المطلوبة وعلى خبر أمريكي لتقيام بتلك المهمة، إلا أن قيام ثورة 14 تموز 1958 أدى إلى إلغاء هذه الصفقة⁽²⁾.

بهذه المناقشة هي المجال الثقافي،

اهتمت وزارة المعارف في الفترة ما بين 1951-1955 في بناء علاقات ثقافية وثيقة مع بلدان مختلفة قائمة على أسس من التفاهم في ميادين التربية والتعليم والثقافة بهدف تبادل الخبرات والاطلاع على ما هو جديد ومتطور في هذه المجالات لغرض الإفادة منها في دفع عجلة التعليم والثقافة في البلاد، لهذا عقدت الوزارة اتفاقية ثنائية مع برنامج النقطه الرابعة الأمريكي، حيث أن العراق وقبل تلك الفترة سعى لتقوية علاقاته مع الولايات المتحدة، إذ أنه عقد معها وفي 24 تشرين الثاني 1949 اتفاقية نصت على التعاون الثقافي بين الطرفين وشملت عرض الأفلام الأمريكية في العراق، حيث أن هذه الأفلام تمثل سلسلة من عمليات لتواصل

(1) عيد الله، المصدر السابق، ص 323

(2) المبارك، المصدر السابق، ص 179-180

الثقافي بين الولايات المتحدة والعراق ولا سيما أن العراقيين أنشأوا اصعاجاً وترحياً كبيراً تعرض هذه الأفلام في العراق⁽¹⁾.

مشروع النقطة الرابعة بين العراق وأمريكا وموقف بريطانيا منه :

كان الرئيس الأمريكي هاري ترومان قدلقى خطابه أمام الكونغرس في عام 1949 وضع فيه (منهجاً للسلام) في أربع نقاط تضمنت النقطة الرابعة من تقديم الولايات المتحدة المساعدات الفنية من التاحتين العلمية والصناعية للدول التي لم تكتمل نهضتها بعد، وقد أقر الكونغرس في عام 1950 قانوناً لتقديم تلك المساعدات إلى الدول الراغبة بموجب اتفاق خاص يحدد بين الطرفين، تشمل المساعدات الفنية تقديم الإرشاد الفني وذلك بإيفادها للدولة الطالبة خبراء فنيين تقوم لولايات المتحدة بدفع رواتبهم ونفقات سفرهم، كما تشمل تدريب الخبراء الأجانب في الولايات المتحدة على نفقتها أيضاً وتزويد الدولة الطالبة بالمطبوعات الرسمية والمعلومات الفنية وأدوات الإيضاح وغيرها من الأمور الأخرى⁽²⁾ ومقابل الخدمات التي تقدمها الاتفاقية للبلدان الطالبة للمساعدة بتوجب عليها بالمقابل إعفاء مستخدمي الولايات المتحدة والاحتياجات والعدد التي ترسلها إلى أراضي تلك الدول من حرية الدخل والرسوم الأخرى، كما أنها لا تكلف سوى المساهمة بقدر مناسب من نفقات المشاريع والمساعدة الفنية بما يتفق عليه الطرفان⁽³⁾. ويتضح من خلال ما ذكر مدى قوة الاقتصاد الأمريكي، إذ أن تقديم المساعدات للدول التي تحتاجها يتطلب توفير أموال كبيرة، وهذا ما لم تستطع بريطانيا تقديمه

(1) U.S N A. , Unclassified Restricted Appendix attached Iraq , Assured World Finest Film , Baghdad, November 24 , 1949 , Film 27 , P. 43

(2) عبد الله، المصدر السابق، ص 200 .

(3) المصدر نفسه، ص 201 .

للدول الواقعة تحت سيطرتها فكان من الطبيعي أن يتضعضع وجودها في المنطقة ليعرض محله التقدم الأمريكي، بالإضافة إلى رغبة الدول ومنها العراق في الاحتكاك بالعالم الخارجي والتأثر به ومواكبة التطور الحاصل والتخلص من سيطرة النفوذ البريطاني، إذ أن المشاريع الأمريكية التي تعم بها دول المنطقة موجهة بالأساس ضد بريطانيا التي وقتت حاجزة عن صد الزحف الأمريكي.

حاولت الحكومة العراقية في بداية عام 1951 الاستفادة من مشروع النقطة الرابعة لشكلت لهذا الغرض لجنة وزارية للدراسة المشروع وبيان رأيها فيه، وقد أوصت اللجنة بضرورة الاستفادة من هذا المشروع، بقرار مجلس الوزراء، التفاوض مع الولايات المتحدة⁽¹⁾، وبعد المناقشات بين الطرفين تم التوقيع على مشروع النقطة الرابعة للتعاون الفني بين العراق والولايات المتحدة، سابقة الذكر، تعهد الطرفان حلها بتبادل الخبرات والمعلومات والمطبوعات بما يخدم مصلحتهما⁽²⁾.

ولغرض الاستفادة من بنود هذه المعاهدة والخدمات التي تقدمها الحكومة الأمريكية للعراق ألقت وزارة المعارف لجنة برئاسة محي الدين يوسف مفتش المعارف العام وحضوية كل من رجب عبيد كلية الخدمة والست أمث السعيد عميد كلية الملكية عالية وجعفر الخياط المفتش الاختصاصي بوزارة المعارف لإجراء المباحثات مع ممثل السفارة الأمريكية في بغداد لتحديد نوع المساعدات التي سوف تحصل عليها وزارة المعارف بموجب هذه الاتفاقية⁽³⁾.

استعادت وزارة المعارف في السنوات اللاحقة من اتفاقية النقطة الرابعة في ميدان التعليم، إذ أنها استقدمت عدداً من الأساتذة الأمريكيين لتدريس بعض

(1) جريدة الاتحاد الدستوري، يقاتل العدد 235، 18 كانون الثاني، 1951 .

(2) الراوي، المصدر السابق، من ص 145- 149 .

(3) جريدة الاتحاد الدستوري، العدد 286، 19 آذار، 1951 .

الاختصاصات العلمية النادرة في الكليات العراقية وأرسلت عدداً من الطلبة ضمن زمالات دراسية بموجب اتفاقية لدراسة الاختصاصات الفنية في الولايات المتحدة، هذا فضلاً عن استخدام عدد من الخبراء الأمريكيين لتطوير التعليم المهني في العراق⁽¹⁾.

أثار برنامج النقطة الرابعة حفيظة البريطانيين في العراق، حيث تحدثت تقاريرهم السرية بإسهاب عن السبل التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية لبسط نفوذها في العراق ومنها مساعدات النقطة الرابعة وبالذات إرسال الخبراء الأمريكيين للعمل في العراق مجاناً ومنح الزمالات الدراسية للطلبة العراقيين للدراسة في أمريكا، إذ أصبحت بريطانيا على يقين تام أن ذلك من شأنه أن يدفع الحكومة العراقية إلى عدم التفكير بالاعتماد على بريطانيا من جهة وأنه سوف يخلق فئة عراقية متعلمة ومتأثرة بالغ المحيط الأمريكي ستضعف مركز بريطانيا مستقبلاً عند تسلم تلك الفئة الحكم من جهة أخرى⁽²⁾.

وضمن سياق زيادة التعاون الثقافي بين الولايات المتحدة والعراق زار العراق وفد أمريكي في نيسان 1951 مؤلف من كل من نيلي كرام كوك (Nilla Gram Cook) والبروفيسور كايلر يونك (Kaylary Young) من جامعة برنستون وهي جامعة أهلية في برنستون في نيو جيرسي في الولايات المتحدة الأمريكية لغرض عرض مسرحيتهم المسماة (أوبرا الشرق الأوسط Middle East Opera) في بغداد وقد لاقى عرض المسرحية ترحيباً كبيراً من لندن الجمهور العراقي، وقد قرر الوفد زيارة العراق مرة ثانية عند الاحتفال بألفية ابن سينا وذلك في نيسان هم

(1) جريدة لواء الاستقلال، العدد 1277، 1672 في 18 مارس 1951 و 11 أيلول 1952 جريدة الزمان العدد 4628، 6 كانون الثاني 1953 .

(2) عبد الله، المصدر السابق، ص 202 .

1952، كما أن الوفد التقى بالعديد من الشخصيات الأدبية العراقية أمثال الشيخ محمد رضا الخسبي (1886-1965) والشاعر محمد مهدي الجواهري (1903-1992) وقد تم خلال اللقاء التباحث في نشاطاتهم الأدبية وتم الاتفاق على ترجمة بعض الحكايات العربية إلى اللغة الأجنبية لغرض عرضها ضمن برنامج الوفد المخصص للاهتمام بالثقافة ابن مينا إذ أن الوفد رغب في التعرف والاطلاع على بعض القصص العربية القديمة ومحاولة ترجمتها لجعلها مادة للأوبرا. ومن هذه المواضيع قصة من صلاح الدين الأيوبي والرواية العربية الشهيرة مجنون بلبيس⁽¹⁾.
إن هذا التقارب قد أدى إلى استياء بريطانيا لأنها كانت تدرك أنه موجه ضدها، وقد أشار خليل كنة وزير المعارف آنذاك، إلى أن مشروع النقطة الرابعة كان يهيم نوايا خفية للولايات المتحدة تهدف إلى إبعاد النفوذ الثقافي البريطاني عن العراق وخلق فئة عراقية تدين بالولاء إلى أمريكا مستقبلاً⁽²⁾.

يتضح مما تقدم أن بريطانيا لم تكن راعية في أن يقوم العراق بتوقيع اتفاقية النقطة الرابعة لأنها كانت تعلم علم اليقين أن هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية أخرى تعقد بين العراق والولايات المتحدة وفي أي مجال هي ضربة موجعة لبريطانيا، لذلك كانت لا تشجع أي تقارب بين الطرفين، إلا إن ضعف موقفها في العراق قد جعلها غير قادرة على مجابهة الأمور كما كانت في السابق فلم تستطع بريطانيا أن تقف في موقف المجابهة مع الولايات المتحدة خوفاً من أن تحس نفوذها في العراق أو

(1) U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Baghdad , Visit of Mrs. Nilla Gram Cooc and Professor cuylary anny , March 17 , 1951 , Film 27 , P. 25 .

(2) عبد الله الفضل السابق، ص 202 .

تخسر أفضل حليف لها في المنطقة ألا وهي الولايات المتحدة، لذلك رأت بريطانيا التسليم بالأمر الواقع.

وراجعاً التنافس في ميدان النفط :

كانت شركة نفط العراق تقوم بكل العمليات الإنتاجية من استخراج وتصدير ومعالجة، وقد عملت الشركة منذ البداية وبمساعدة المستشارين البريطانيين على حرمان العراق من الاشتراك في إدارتها بحجة عدم توفر الكفاءات العراقية القادرة على المساهمة في إدارة الشركة، وقد أوضحت الشركة أن بإمكان الحكومة العراقية الاعتماد على الموظفين البريطانيين في إدارة أعمال الشركة ومع أن الامتيازات التي منحت إلى الشركات الثلاث⁽¹⁾ أعطت للعراق الحق في تعيين مدير واحد في مجلس إدارة كل شركة يتمتع بالحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المساهمون الآخرون ويتقاضى عنها الراتب والمخصصات من الشركة⁽²⁾ إلا أن المدراء الذين مثلوا العراق في مجلس إدارة الشركات لم يكونوا يمتلكون أي خبرة في شؤون النفط، وكثيراً ما كان المدير العراقي يحضر الاجتماع دون أن يزود بتعليمات الوزارة المختصة، وكان يفاجئ بالقضايا التي تطرح للمناقشة ولا يتمكن من الرد على استفسارات زملائه في مجلس الإدارة، لعدم الإلمام بها، ومع ذلك فإن الشركات كانت تتخلص من المدير العراقي بعقد جلسات خاصة تسمى جلسات الشركة لا يحق له حضورها تناقش فيها القضايا المهمة التي لا تريد إطلاع الحكومة العراقية عليها، ولم يكن للمدير العراقي حق التصويت أو حضور اجتماعات حملة الأسهم

(1) الشركات الثلاث هي شركة نفط العراق، شركة نفط البصرة، شركة نفط الموصل.

(2) خبير، بتأويل سياسي، ص 328.

ولا يرود بجميع المعلومات التي يحق حملة الأسهم الحصول عليها، وليس له مكتب في مقر الشركة⁽¹⁾.

يتضح من ذلك أن بريطانيا أرادت إبعاد العراق بصورة تامة عن المشاركة في خطط الشركة حتى لا يعلم مدى الخسائر التي تلحق به من جراء سيطرة بريطانيا المطلقة عليها، إذ إن بريطانيا لم تصب في حساباتها أنها ستخاطر العراق يوماً ما وأن العراق سوف يحكم نفسه بنفسه وأنه سيؤمّم نفطه ولن يبقى لها أو لأمريكا أو لأي دولة أخرى وجود في العراق إلا بشكل رسمي ضمن السياقات الدولية.

كانت هناك فكرة تشييد مصفى حكومي لسد حاجة الاستهلاك المحلي من النفط في زمن الملك فيصل الأول، حيث وجه رئيس الديوان الملكي في 21 تموز 1922 كتاباً إلى رئيس الوزراء يعرب فيه عن رغبة الملك لاتخاذ انتدابير اللازمة لإنشاء مصفى حكومي في بغداد بحسب أمتيازات النفط الممنوحة لشركات النفط المستغلة لهذه المادة، إلا أن الضائقة المالية التي كانت البلاد تمر بها حالت دون اتخاذ أي خطوة لتحقيق هذه الرغبة⁽²⁾.

تعهدت شركة نفط العراق بسد احتياجات العراق من النفط ومشتقاته وبأسعار محدودة يجري تعديلها بين وقت وآخر وفقاً للتغيرات التي تطرأ على الأسعار العالمية للنفط، وإن تنشئ على حساب الحكومة العراقية وعند طلبها مصفى للنفط في العراق، ولهذا وفي آذار 1932 أسست شركة نفط العراق شركة تسويق بأسم شركة نفط الرافدين (Rafidain Oil Co.) لتسولي سد احتياجات العراق من النفط، إلا أن عدم تخصيص الأموال اللازمة من قبل شركة نفط العراق

(1) المصدر نفسه، ص 329

(2) الحسيني، المصدر السابق، ج 9، ص 182 .

لغرض إنشاء المصفي كان سبباً في تأجيل المشروع عما دفع شركة نفط الرافلدين إلى شراء النفط من مصفى الوند التابع لشركة نفط خانقين وتبيعه للمواطنين⁽¹⁾

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تم إعادة النظر في فكرة إنشاء المصفي، اذ تم التفاوض مع شركة كيلوج الأمريكية (M.W Kellog) لتزويد العراق بالمساعدات اللازمة لإنشاء المصفي، فتم التوقيع على اتفاقية لغرض استيراد المواد اللازمة لإنشاء المصفي في 4 كانون الأول 1948⁽²⁾

رغم التوقيع على الاتفاقية المذكورة إلا أن بريطانيا لم يكن يروق لها ذلك، فبدأت تبحث عن الذرائع والحجج لغرض عرقلة إنشاء المشروع وحرف النظر عنه بحجة أن المشروع غير اقتصادي ويتطلب نفقات باهضة مما يؤدي إلى عرقلة الاتفاقية. إلا أن الأحداث التي وقعت في إيران في عام 1951 والتي نتج عنها تأميم النفط هناك أجبرت بريطانيا على التساهل، فقرر مجلس الوزراء أن يعهد إلى شركة كيلوج مرة ثانية لتجهيز المعدات والمكانس اللازمة لإنشاء المشروع⁽³⁾. فجرى العمل في المصفي لمدة أربعة أيام وافتتح المصفي في بغداد في 28 تشرين الثاني 1955 وحضر الافتتاح الملك فيصل الثاني ورئيس وزرائه وعدد كبير من المسؤولين⁽⁴⁾.

كان الصراع البريطاني-الأمريكي في العراق وفي المجال النفطي بالتحديد يمثل بشركة نفط العراق، ففي سنوات الحرب العالمية الثانية والسنوات التي لحقتها برزت ظاهرة واضحة في السياسة الأمريكية الخارجية في المنطقة التي أخذت

(1) خليل، التاريخ السياسي، ص 303 .

(2) U.S.N.A. , Department of State , Division of Communications and Records Telegraph Branch , Secretary of State , Washington , Baghdad , December 7 , 1948 . Film 5 , P. 725 .

(3) خليل، التاريخ السياسي، ص 331 .

(4) الحسي، المصدر السابق، ج 9 ص 183 .

تسرعني انتباه العديد من الأطراف، إذ أن الحكومة الأمريكية أخذت تبدي اهتماماً ملحوظاً بمسائل النفط خارج حدود بلادها بطريقة رسمية تفصح عن مشروعاتها وسياساتها في المنطقة، إذ تميزت هذه المرحلة بالتعارض والتصادم بين المصالح الأمريكية والبريطانية المعنية بشؤون النفط⁽¹⁾.

لقد أثار التوجه الأمريكي إلى المنطقة مخاوف بريطانيا الشديدة، إذ أن أمريكا أعلنت أن سبب توجيهها هو نفاذ احتياطها من النفط، فأدركت بريطانيا أن هدف الولايات المتحدة هو توسع من نفاذ احتياطها من النفط، إذ أن أمريكا أرادت أن تفتح المجال في كل مكان لصادراتها من رؤوس الأموال والسلع المختلفة، وها النفط إلا أسلوب من الأساليب التي تساهم في تحقيق هذا الغرض مساهمة فعالة، وبما أن منطقة (الشرق الأوسط) منطقة غنية آخذة بالنهوض والتقدم وفي حاجة إلى أسباب هذا النهوض فإن هذه المنطقة لها قيمتها في نظر الأمريكان، لذلك أخذت تحاول بريطانيا بالازدياد⁽²⁾.

كانت الحكومة العراقية الموالية لبريطانيا في العهد الملكي تشعر بأن الظروف العالمية بعد الحرب العالمية الثانية وارتفاع أسعار الحفاجيات والمعيشة وأسعار النفط في الأسواق لا يتفق والغنى الذي كان لاحقاً بالعراق بسبب اتفاقيات النفط القديمة، لذلك وبسبب ضغط الرأي العام في العراق اضطرت الحكومة العراقية في عام 1951 أن تطلب من الشركات الاحتكارية إجراء مباحثات تهدف إلى تعديل الامتيازات الممنوحة لها في الأعوام 1925، 1932، 1938 بالإضافة إلى ذلك كان هناك سببين مهمين دفعا بالحكومة العراقية للمطالبة بتعديل الامتيازات وهما:

(1) الكسندر بريمانوف، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات النفطية، ترجمه من اللغة الروسية باسم حليل طاء، (بيروت، 1984)، ص من 19-20.

(2) المصدر نفسه، ص 127.

1. قيام المملكة العربية السعودية بالتوقيع على اتفاقية النفط مع شركة أرامكو الأمريكية والتي تقضي بتقسيم الأرباح مناصفةً.

2. تأميم النفط في إيران بموجب القرار المتخذ من قبل رئيس ودرائها الدكتور محمد مصدق في شهر آيار 1951⁽¹⁾.

دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع شركة نفط العراق لزيادة سعر الذهب وزيادة حصة الحكومة العراقية، وفي نفس الوقت كانت الحكومة الأمريكية تعمل بانسجام تام وبشكل سرّي مع شركاتها النفطية للسيطرة على أكبر كمية من احتياطي النفط خارج الولايات المتحدة، وقد دعمت الحكومة الأمريكية شركاتها النفطية لا سيما المستقلة للحصول على الامتيازات في العراق في حالة إلغائها من قبل الحكومة العراقية ويصوّر خاصة امتياز شركة البصرة، ففي بداية عام 1951 زار عدد من مسؤولي شركات النفط الأمريكية ومن جملتهم السيناتور السابق نايدنك (M.M. Tydings) لغرض اقناع المسؤولين العراقيين بإعطاء امتياز شركة نفط البصرة إلى إحدى الشركات الأمريكية المستقلة، لا سيما بعد أن قدموا عروضهم إذ تعهدوا بأن تقوم الشركة، إذ ما حصلوا على الامتياز، بإنتاج 20 مليون طن من النفط سنوياً وأن تقسم الأرباح الصافية مناصفةً بينها وبين العراق⁽²⁾.

دفعت الولايات المتحدة الوسيط الدولي ويليام ريكيت (William Rickett) ممثلاً عن شركة سلفر الأمريكية النفطية لغرض مفاوضة الحكومة العراقية بخصوص التخلي عن امتيازات شركتي نفط البصرة ونفط للرحمل لصالح الشركات

(1) حكمت سامي سليمان، نفط العراق بين الأمس واليوم في المجال السياسي والاستراتيجي والاقتصادي، مجلة أفاق عربية، بغداد، العدد 10، السنة 3، حزيران 1978، ص 18.

(2) خليل، التاريخ السياسي، ص ص 396-397.

الأمريكية، مما دفع السفير البريطاني في بغداد إلى الاتصال بنوري السعيد رئيس الوزراء العراقي للتعرف على وجهة نظر الحكومة العراقية والعروض التي قدمها ريكيت، إذ أن نوري السعيد أخبر السفير البريطاني بأنه من المحتمل إعطاء امتياز شركة نفط الموصل إلى ريكيت وأن يعرض شركة نفط العراق عن الخسارة التي لحقتها من جراء خسارتها لحقوق شركة نفط الموصل، وأن يعطى في المقاييس امتياز شركة نفط البصرة إلى البريطانيين في محاولة لإرضاء الطرفين⁽¹⁾.

أثار هذا الموقف حفيظة بريطانيا ولا سيما بعد ظهور مبدأ منصفة الأرباح، إذ ضغطت الشركات الأمريكية على شركات النفط البريطانية لتطبيق هذا المبدأ انتقدت الأوساط الرسمية الأمريكية السياسة البريطانية في منطقة (الشرق الأوسط) منذ الحرب العالمية الثانية وهدتها مسيياً للأرضع المتردية في المنطقة، ودعت إلى إرضاء مطالب الوطنيين بتعميم مبدأ منصفة الأرباح كوسيلة للموقف بوجه انتشار حركة التأميم⁽²⁾.

وجدت الحكومتان البريطانية والأمريكية أن الموقف في المنطقة والعراق بصورة خاصة أصبح متوتراً لذلك لجأ الطرفان إلى اتخاذ إجراء مشترك، خوفاً على مصالحهما، للموقف بوجه حركة التأميم حتى لا تفصل إلى العراق، فاتفق الطرفان على توجيه انذار إلى الحكومة العراقية بطريقة غير مباشرة تحذرهما فيه من اتخاذ أي خطوة لتأميم آبار النفط⁽³⁾. إلا أنه في الوقت الذي كانت فيه الحكومتان الأمريكية والبريطانية متفقتان على اتخاذ خطوات لمنع العراق من تأميم نقطه، كانت الحكومة

(1) U.S.N.A. , Department of State , Telegraph Branch , Secret , Baghdad Secretary of State , October 25 , 1950 , File 24 , p. 187 .

(2) خليل، التاريخ السياسي، ص 397-398

(3) جريدة الزمان، بغداد 1 نيسان 1951 .

الأمريكية تعمل سراً على تجري الحكومة العراقية بالمطالبة بتطبيق قاعدة مناصفة الأرباح⁽¹⁾

إن الضغط الجماهيري الكبير الذي تعرضت له الحكومة العراقية لعرض تعديل امتيازات النفط الذي انعكس بدوره على موقف بريطانيا في العراق وتعيير سياسة الحكومة العراقية تجاهها والتوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن الدور الحظي الذي كانت تلعبه أمريكا من حيث الساسة العراقيين على ضرورة تعديل الامتيازات النفطية والتعسك مبدأ مناصفة الأرباح، دفع الحكومة البريطانية وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق إلى التوقيع على اتفاقية مناصفة الأرباح والتي وقعت بتاريخ 3 شباط 1952⁽²⁾.

لم تحقق هذه الاتفاقية للشعب العراقي ما كان يصبو اليه من الحصول على أكبر قدر من موارد النفط لأجل تسخيرها في إنشاء المشاريع العمرانية والخدمات ونقل البلاد إلى حالة أحسن، بل على العكس إذ أصبحت الشركات الأجنبية هي التي تتحكم بموارد النفط ولم تكن الحكومة على علم بالكميات المنتجة والمبالغ التي تحصل عليها الشركات من جراء بيع النفط، وبما أن الحكومة العراقية لها نسبة 50% اضطرت الشركات إلى زيادة الإنتاج لغرض تغطية الغبن الكبير الذي يتعرض له العراق في الحصول على نسبة من الأرباح لا سيما وأن عائدات النفط عام 1952 بلغت نسبة كبيرة، إذ أن الإحصائيات والتقديرات توقعات أن تزيد النسبة في إنتاج

(1) خليل، التاريخ السياسي، ص 398

(2) جريدة الوقائع العراقية، صفحات العدد 3064، 18 شباط 1952 . وللإطلاع على بنود الاتفاقية . انظر

العناصر، وثائق امتيازات النفط، ج2، ص 37 الراوي، المصدر السابق، ج6، ص ص 204-218

النفط العراقي إلى 250 مليون دينار عام 1957 أي ما يزيد على عشرة أضعاف ما كان يستلم في عام 1950⁽¹⁾.

إن الدور الذي قامت به الولايات المتحدة تجاه الحكومة العراقية من خلال دفعها لعقد اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركة نفط العراق لم يكن بقصد ضرب المصالح البريطانية في العراق فقط، إنما كانت الولايات المتحدة تهدف إلى تحقيق غايات كبيرة، إذ أن أسلوبها في التعامل يمثل في الاحتواء الاقتصادي من خلال السيطرة على مصادر الثروة النفطية وربط اقتصاد البلدان المنتجة للنفط بالاقتصاد الأمريكي، وأقامت علاقات تؤدي إلى التبعية الأمريكية من خلال القروض والمعونات وربطها بالسوق الرأسمالي الأمريكي⁽²⁾ وهذا ما كانت الولايات المتحدة تبتغيه من تعاملها مع العراق وعقد اتفاقيات اقتصادية وبرنامج المساعدة واتفاقية النفطة الرابعة وغيرها.

يتضح مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت احتواء المنطقة من خلال الاتفاقيات والقروض التي قدمتها لهذه البلدان وضمها العراق الذي عقدت معه اتفاقية الأمن المتبادل والتي بموجبها أصبح العراق ضمن المنطقة الأمنية التي وضعتها الولايات المتحدة للوقوف بوجه المد الشيوعي وإحكام قبضتها على الدول التي تعقد معها مثل هذه الاتفاقيات، آخذين بنظر الاعتبار أن التصور الأمريكي للأمن في أي منطقة من العالم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود المصالح

(1) U.S.N.A. , Foreign Service Dispatch , Am Embassy , Baghdad , Monthly Economic Report - February 1952 , March 8 , 1952 , Film 16 , P. 569 .

(2) هاشم مهروستا، البترول وقاعدة التخطيط للاقطار العراقية، مجلة الدراسات العربية، بيروت، لعدد 9-10، لسنة 22، غوز آب 1986، ص 60.

الأمريكية فيها مهما كانت طبيعتها ومن هذا فإن مصطلح الأمن لا يعني السلم والاستقرار بالضرورة، بل يعني أمن المصالح الأمريكية سواء أن تطلب ذلك استقرار المنطقة المعتبرة أو إحداث حالة عدم استقرار فيها، لذلك فإن ما تعنيه أمريكا بأمن الخليج العربي، بما فيه العراق، هو تأمين مصالحها الأساسية في المنطقة وفي مقدمتها استمرار الحصول على كميات كافية من النفط وبأسعار مناسبة⁽¹⁾.

إن الدوافع وراء توجيهات الولايات المتحدة الأمريكية نحو نفط المنطقة والدخول في ميدان المنافسة مع بريطانيا حسبما ذكره رئيس مجلس صناعة النفط في إحدى المناسبات (إن عاصمة النفط تنبج نحو الشرق الأوسط وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تستعجل في الدخول في هذه الإمبراطورية نوأ، ولكي يتسنى لأمريكا تحقيق غايتها المنشودة ينبغي عليها أن تعد نفسها سياسة ثابتة مرسومة في شؤون النفط)⁽²⁾.

إن الشركات النفطية ومن ورائها حكوماتها كانت تعد النفط سلاحاً مباشراً للتهديد والضغط دون النظر إلى المصالح الحقيقية للدول المنتجة، وينظر الحكومات الغربية مدام النفط سلعة إستراتيجية، فهي تعطيه أو تمنعه لاعتبارات سياسية، ولتكريس هذا المبدأ لجأت الشركات النفطية إلى تخفيض الإنتاج للضغط على الحكومة العراقية لحملها على التراجع عن الخطوات التي اتخذتها في نطاق سياسة النفطية والتي تهدف إلى سيطرة العراق على جميع المساحات الخاضعة لامتيازات الشركات والتي لم تكن تستثمرها، كما طلب العراق من الشركات أن تبيعه 20٪ من أسهمها، إلا أن الشركات لم تلب هذا الطلب، إذ حاولت الشركات وبشتى

(1) حليل عبي مراد، الولايات المتحدة والنفط وأمن الخليج العربي في السبعينات، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد 14، العدد 1982، ص 16.

(2) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، (بغداد 1979)، ص 65.

الوسائل لوقوف بوجه مطالب العراق ورقيته في التحرر من سيطرة الشركات الأجنبية، وعندما استثمر العراق جزءاً من نفطه وطنياً بدأت الشركات الاحتكارية لمطالبة النفط العراقي وقامت بتخفيض الانتاج للضغط على الحكومة العراقية ووضعت العراق في وجه مشاريع التنمية بإقصاء العائدات أو تأخيرها لكي يستجيب العراق لمطالبها⁽¹⁾.

ما سبق يبين ان الخلاف بين البريطانيين والأمريكيين قد تركز لغرض المحافظة على وجود الشركات النفطية العاملة في العراق، إذ أن هذه الشركات مدعومة بحكوماتها وصلت إلى حد تهديد الحكومة العراقية إذا ما حاول العراق تأمين نفطه أو استثماره وطنياً، فكل من هذين الطرفين كان يحاول من خلال دعمه لشركائه ضمان استمرار تدفق النفط إلى دولها بغض النظر عن متطلبات وحاجة العراق.

لم تكن الأحداث التي جرت بعد التوقيع على اتفاقية مناصفة الأرباح بذلك الأهمية في مجال التنافس البريطاني الأمريكي على نفط العراق، حيث توضحت صورة كلا الاستعمارين تجاه العراق، فبريطانيا منذ دخولها العراق كانت سياستها تهدف إلى استثمار العراق وامتصاص خيراته ومصادر ثروته وهذا ما بقيت عليه حتى قيام ثورة 14 تموز 1958، أما الولايات المتحدة فأنها وبعد الحرب العالمية الثانية وازدياد حاجتها إلى النفط اندفعت نحو الوطن العربي لغرض تعويض النقص المائل الحاصل في نفطها بسبب الحرب والذي تضارب مع مصالح بريطانيا وأدخالها في تنافس معها، وما سهل موقف أمريكا الضعف الذي أصاب بريطانيا بعد الحرب، إلا أن الذي يشار إليه هو أن العراق بقي تابعاً للسياسة الغربية وارتبط

(1) مهروسة، المصدر السابق، ص 59.

قريباً بهذه الدول، وبالرغم من أنه الملك الثري للنفط إلا أنه لم يكن بالقدرة على التحكم بهذا المورد المهم، إذ أنه عندما تعرض الأنابيب العراقي لتصدير النفط إلى لسف في عام 1956 بسبب حرب السويس والعدوان الثلاثي على مصر والذي أدى إلى الاضرار بالاقتصاد العراقي لجأ العراق إلى شركة النفط العراقية من أجل الحصول على قرض لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية، إذ عقد العراق في 17 آذار 1957 اتفاقية مع شركة نفط العراق تضمنت أحد عشر بنداً حدد بموجبها كمية القرض وفترة تسديده والفوائد المترتبة عليه والعقوبة التي سينجم عنها العراق في حالة عدم تسديده للدينون⁽¹⁾.

منها يمكن من أمر فإن قصة امتيازات النفط في العراق والصراع بين الاحتكارات الدولية للسيطرة والاستحواذ على ثروات العراق قد أظهرت عدداً من الحقائق التي يمكن اعتبارها السباق الذي سار عليه الاستعمار في العراق، إذ أن لسيطرة النفطية هو الصفة الرئيسة لشكل الاستعمار، إذ جاء في وثيقة سرية فرنسية أعدتها شركة النفط الفرنسية عندما نشب النزاع بين المساهمين في شركة نفط العراق بعد الحرب العالمية الثانية ما يسلط الضوء على طبيعة أعمال شركات النفط الاستعمارية، إذ ذكرت الوثيقة (كان تأسيس شركة نفط العراق وتنفيذ اتفاقية الخط الأحمر بداية لخطوة طويلة الأمد للسيطرة على النفط في الشرق الأدنى وعلى توزيعه في العالم)⁽²⁾.

إن نشوء الحركة الوطنية في العراق دفع الحكومة إلى إعادة النظر في حساباتها، إذ بدأت تتضح أمام الشعب العراقي الخسائر اللامادية الكبيرة التي تلحق بالعراق من

(1) العباس، وثائق امتيازات النفط ج2، من ص 276-281 .

(2) حلاوي، المصدر السابق، من ص 77-79 .

جراء سيطرة شركات النفط الأجنبية على منابع النفط فيه، حيث كانت شركة نفط العراق ومن خلال الامتيازات التي حصلت عليها خلال فترات متلاحقة تسيطر على منابع النفط إلى أطول فترة ممكنة، ولم تكن تضع في حساباتها قيام ثورة في العراق تطيح بالنظام الحاكم آنذاك، فعند ثورة 14 تموز 1958 أصنفت أسواق الاستعمار العالمي والبريطاني بشكل خاص أن ثورة تموز جاءت بخبرة قاسية لمصالح الاستعمار بشكل عام، إذ أنها أكبر خسارة وجهت لبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 178

الخلاصة

من خلال لرسالة التي تقدمت بها، والتي احتوت في طياتها على العديد من الأحداث والتغيرات السياسية التي شهدتها العراق خلال الفترة قيد الدراسة، ومن خلال الدخول في أعماق الصراع البريطاني - الأمريكي على العراق خرج البحث ببعض النتائج كان أبرزها:

1. لم تكن بريطانيا في القرون الأولى من التاريخ الحديث تحاول الدخول والسيطرة على العراق بصورة مباشرة لأنها لا تريد أن تدخل في نزاعات هي في غنى عنها لا سيما وأن العراق كان يمثل حلقة الوصل بين بريطانيا والهند المستعمرة البريطانية العظيمة المسماة (درة التاج البريطاني).
2. كان لاكتشاف النفط في العراق الدور الرئيسي في توجيه أنظار بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى إلى العراق، لذلك سعت بريطانيا جامدة لكي تستحوذ على العراق وبالتالي تستحوذ على منابع النفط فيه مع عدم إهمال موقع العراق الاستراتيجي وغناه الحضاري.
3. يمثل النفط نقطة التحول في السيادة الخارجية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فبريطانيا نجدها تدخل في صراع مع الدول الأوروبية منذ اكتشاف النفط، لذلك وجهت ميامتها للاستحواذ على ما يمكن الاستحواذ عليه من امتيازات من الباب العالي العثماني بحولها بالتقريب على النفط في المنطقة والعراق بصورة خاصة. أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لم تظهر على الساحة بصورة مباشرة إلا أثناء الحرب العالمية الثانية وقرب نزوب احتياطيها من النفط، فلم يكن أمامها سوى الالتجاء إلى الدول الغنية بالنفط، والعراق أحد هذه الدول، فكان لابد أن تصادم

المصالح الأمريكية بالمصالح البريطانية في العراق، فكان النفط الشريرة التي أوقعت الصراع بين الطرفين.

4. اختلفت سياسة بريطانيا ووجودها في العراق عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فبريطانيا منذ الحرب العالمية الأولى وجدت أن الاستحواذ على العراق والسيطرة على مخراته وإمكاناته الكبيرة لا يتم إلا بالسيطرة عليها عسكرياً فكان لها ذلك بين 1914-1918 عندما احتلت العراق احتلالاً عسكرياً فجعلت منه العمدة يلبها وسخرت كل إمكاناته وطاقاته لخدمة لمصالحها، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت تنظر إلى الأمور بمنظار بعيد، فهي لم تكن تريد أن تدخل في صراع مع بريطانيا لا سيما وأن بريطانيا حليفها بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة أرادت أن تدخل إلى العراق عن طريق بريطانيا فلذلك نجدها وحتى عام 1939 تساند وتسايير بريطانيا ولا تقف بوجهها.

5. حتى عام 1939 كان الصراع بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا حول العراق صراعاً خفياً وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الطرفين لهما نفس الأهداف إلا أن الوسائل في الوصول إلى تلك الأهداف كانت مختلفة، فبريطانيا كانت تريد الاستحواذ على العراق بصورة مباشرة، أما الولايات المتحدة فكانت تريد الحصول على النفط وغيره من الثروات عن طريق عقد الاتفاقيات والمعاهدات التي تخولها الاستحواذ على ما تريد الاستحواذ عليه.

6. استخدم الطرفان في صراعهما أهم المجالات التي من خلالها يمكن لهما التدخل في شؤون العراق والتأثير على الحكومات العراقية والتلاعب بمشاعر الناس، فتسلح الجيش بجانب مهم وعس كل الناس والمصالح

الاقتصادية تحس حياة الناس ومعيشتهم، والتعليم والنقط ولكل من هذه
اعماله تأثيره، فنجد كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة يتنازعان فيما
بينهما أما لكسب ود الحكومة العراقية أو للحصول على امتياز أو توقيع
لمعاهدة معينة تمنح إحداهما حرية التصرف في جانب أو جهة معينة أو
لتقديم بعض السلع التي تصل إلى الناس لكسب ودهم تحت غطاء
سياسي.

7. مهما يكن من أمر الصراع بين الطرفين فقد كان الخاسر الوحيد في هذه
الصراع هو الشعب العراقي الذي لم يكن آنذاك يتمتع بوجود حكومة
وطنية قوية تستطيع الوقوف بوجه المستعمرين الغزاة، لذلك تحملت القوى
الوطنية والقومية بالتعاون مع منظمة الضباط الأحرار مسؤولية تغيير النظام
في العراق، وقد تحقق ذلك في ثورة 14 تموز 1958، فبدأت عتلة مرحلة
جديدة من تاريخ العراق المعاصر كان لها متطلباتها وأشكالها

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق العراقية غير المنشورة :

أ. وثائق البلاط الملكي محفوظة في (د.ك) في بغداد.

1. 1569 ، إيضاد بعثة إلى أمريكا بتاريخ 6 / 8 / 1941 ، رقم الوثيقة 91 ، ص 121.

2. 1569 ، إيضاد الرئيس الأول عمود هندي وضباط صف متسي القوة الجوية الملكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، رقم الوثيقة 141 ، ص 172.

ب. وثائق وزارة الخارجية محفوظة في (د.ك) في بغداد.

1. 311/792 ، بعثة عسكرية أمريكية تصل إلى العراق بتاريخ 17 / 1 / 1942 ، رقم الوثيقة 8 ، ص 8.

2. 311/792 ، تقدير وامتنان الحكومة الأمريكية لما أظهرته الحكومة العراقية من الاهتمام بتشجيع جثمان وزير أمريكا المفوض في بغداد بتاريخ 17 / 1 / 1942 ، رقم الوثيقة 1 ، ص 1.

ج. وثائق وزارة الدفاع محفوظة في (د.ك) في بغداد.

1. 10 ، البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية ، رقم الوثيقة 4 ، ص 5.

د. وثائق وزارة الاعلام نسخ محفوظة في وزارة الاعلام.

1. أرشيف رئاسة الوزراء ، استنبول ، أوراق يلديز ، رقم الوثيقة 295 ، تاريخها شاط 1933.

2. أرشيف رئاسة الوزراء ، استنبول ، دفتر نامه همايون ، تاريخها 14 ذي القعدة 1245 هـ.

هـ محاضر جلسات غرفة تجارة الموصل

لجلسة 430 في 13 كانون الثاني 1930

ثانياً الوثائق العراقية المنشورة :

أ. الحكومة العراقية، تقرير لجنة الكشف التهديفي، محرر تقرير لجنة الكشف بول
مونرو، (بغداد، 1932).

ب. وزارة الدفاع، هيئة التاريخ العسكري، تاريخ القوات العراقية المسلحة،
ط 1، ج 1، (بغداد 1986).

ج. وزارة الدفاع، هيئة التاريخ العسكري، تاريخ القوات العراقية المسلحة،
ط 1، ج 3، (بغداد 1991).

د. وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارك لسنة 1950-1951.

هـ. وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارك لسنة 1955-1956.

و. وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارك لسنة 1957-1958.

ثالثاً : الوثائق الأجنبية غير المنشورة :

- الوثائق الأمريكية.

- وثائق الأرشيف القومي الأمريكي، وثائق محفوظة في دار الكتب و لوثائق
في بغداد.

- ملفات وزارة الخارجية الأمريكية.

- 1 U.S.N.A. , R-1 , No. 53 , From Consulate General Of the U S A.
 , Consular in able to the department of state , subject
 appointment of consul to Baghdad , April 30 , 1895
- 2 U S N A , Department of State Washington , to the American
 minister Resident and Consul General Baghdad , Iraq , Date
 August 17 , 1934 , Film 19 , P. 439.
3. U.S.N.A, No. 879.6, Charged to Telegram Sent, Staco Sterp,
 January 26, 1934 , Film 19 , P. 533.
4. U.S.N.A, Recapitulation of American intrests in Iraq , Film 23 ,
 P. 127.
5. U.S.N.A , No. 1443 , Iraq Decision Regarding participation in
 the Worlds Fair in 1940 , Baghdad, Iraq , November 29 , 1939 ,
 Film 30 , P. 429.
6. U.S.N.A. , No. 8 , Telegram Sent , Sec. State , Washington ,
 January 29 , 1940 , Film 31 , P. 828.
7. U.S.N.A. , No. 890 , G 42 , The Minister Resident In Iraq
 (Knabenshue) to the Secretary of State , Baghdad , May 16 ,
 1940

8. U.S.N.A. , Department of State , Washington , American Minister Resident and General , Baghdad , Iraq , December 30 , 1940 , Film 33, P. 273.
9. U.S.N.A. , No. 890 , G 1115 , The Minister Resident in Iraq (Knabenshue) to the Secretary of State , Baghdad , April 29 , 1941.
10. U.S.N.A. , Telegram Sent , Amlegation , Cairo , Charged to contingent , May 13 , 1942 , Film 2 , P. 568. E
11. U.S.N.A. , No. 800. 128 , Telegram Received , Sec. State , Washington , July 2 , 1942 , Film 2 , P.480.
12. U.S.N.A. , No. 851. 149 , Telegram Received Sec. State , Washington , August 4 , 1942, Film 1, p.513.
13. U.S.N.A. , No. 890 , G. 363 / 378 , S. Walla , State , Department Washington D.C. Tons Embassy , Baghdad , January 2 , 1943.
14. U.S.N.A. , Embassy Baghdad to State Department , Washington , April 20 , 1944 , Film 24 , P. 890
15. U.S.N.A. , No. 890.1344 , Henderson to State Department Am Embassy , Baghdad (Washington) , November 25 1944

- 16 U.S.N.A. , Telegram Received , Secretary of State Washington , D C, March 29 , 1944 , Film 6 , P. 735.
- 17 U.S.N.A. , Secretary of Defense , January 11 1945 , Film 15 , P. 283.
18. U.S.N.A. , The White House Washington , Memorandum for the Acting Secretary of State, May 3, 1945 , Film 3 , P. 69.
19. U.S.N.A. , Department of State in Coming , Telegram Secret Baghdad, Via War , April 15 , 1946 , Film 5 , P. 567.
20. U.S.N.A. , No. 1/27/48 , British Military Shipment To Iraq , January 27 1948 , Film 4 , P 501
21. U.S.N.A. , Department of State , Division of Communications and Records Telegraph Branch , Secretary of State , Washington , Baghdad , December 7 , 1948. Film 5 , P. 725.
22. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Iraqi education minister wants to hire U.S. Teachers for Iraq , Baghdad , August 19 , 1949 , Film 4.
23. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Iraqi Education Minister Wants to Hire U.S. Teachers for Iraq , Baghdad , August 19 , 1949 Film 4 , P. 1037.

24. U.S.N.A. , Unclassified Restricted Appendix attached Iraq. Assured World Finest Film , Baghdad, November 24 , 1949 , Film 27 , P. 43.
25. U.S.N.A. , Department of State , Memorandum of Conversation Conclusion of U.K. Loan to Iraq , December 13 , 1949 , Film 5 , P. 885.
26. U.S.N.A. , Department of State , Telegraph Branch , Secret , Baghdad Secretary of State , October 25 , 1950 , Film 24 , p. 187.
27. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Treaty Affairs Office of the Legal Adviser , Baghdad , December 20 , 1950 , Film 28 , P. 1334.
28. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Donald Bennett Adam's Engaged for Iraq Development Board , Baghdad , February 6 , 1951 , Film 21 , P. 485.
29. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Baghdad , Visit of Mrs. Nilla Gram Cooc and Professor Caylary auny , March 17 , 1951 , Film 27 , P. 25.

30. U.S.N.A. , Foreign Service Despatch , Am. Embassy , Baghdad , Monthly Economic Report February 1952 , March 8 , 1952 , Film 16 , P. 569.
31. U.S.N.A. , Foreign Service Despatch , Am. Embassy Baghdad , To the Department of State Washington , Technical Specialist in (Or. Div.) , in Iraq From National and International Source , August 15 , 1952 , Film 17 , P. 741.
32. U.S.N.A. , Foreign Service Despatch To The Department of State Washington , October 9 , 1952 , Film 15 , P. 213.
33. U.S.N.A. , Secretary of Defense , To Specter , January 11 , 1954 , Film 15 , P. 283.
34. U.S.N.A. , Telegram Department of State , Baghdad , Security of State , March 15 , 1954 , Film 15 , P.P. 326-327.
35. U.S.N.A. , Department of State to Am Embassy , Baghdad Priority , April 8 , 1954 , Film 15 , P. 384.
36. U.S.N.A. , in Cominc , Telegram Department of State , Baghdad , Secretary of State , April 24 , 1954 , Film 16 , P. 25.
37. U.S.N.A. , America Jewish Congress , The Honorable , John Foster Dallas , Secretary of State , State Department to Washington D.C. , May 18 , 1954 , Film 15 , P. 555

- 38 U.S.N.A. , In coming , Telegram Department of State ,
Baghdad , To Secretary of State , April 24 , 1944 , Film 16.
- 39 U.S.N.A. Subject : U.S. Arms Program For Iraq , September 7
, 1954 , Film 15 , P. 778.

رابعاً : الكتب العربية :

- 1 لأعظمي، وليد محمد سعيد، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية-البريطانية 1941 دراسة موثقة في المضامين السياسية والقومية والاستراتيجية لثورة مايس 1941، (بغداد، 1987).
2. أحمد، إبراهيم خليل، وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، (الموصل، 1989).
3. أحمد، إبراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916، (الموصل، 1986).
4. ———، تطور التعليم الوطني في العراق 1869-1932، ط1، (البصرة، 1982).
5. الأدهمي، محمد مظفر، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية، (بغداد، 1974).
6. البازي، حامد، البصرة في الفترة المظلمة وما بعدها، ط1، (بغداد، 1970).
7. البراوي، راشد، حرب البترول في الشرق الأوسط، ط3، (القاهرة، 1950).
8. البزازه، عبد الرحمن، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط2، (القاهرة، 1960).
- 9 تقرير لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية، دور احتكار النفط الدولي في العراق، (بغداد، لا.ت.).

10. لتيمبي، حميد حمدان أحمد، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921، (بغداد، 1979).
11. لتيمبي، عبد المالك خلف، التبشير في منطقة الخليج دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، ط1، (الكويت، 1982).
12. الجعفري، محمد حمدي، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958، (بغداد، 2000).
13. الحربي، علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية-البريطانية 1945-1958، ط1، (بغداد، 2002).
14. حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، ج1، (بيروت، 1965).
15. الحسي، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، تسعة أجزاء، (بيروت، 1978).
16. حسين، قاضل، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الإنكليزية-التركية وفي الرأي العام، (بغداد، 1955).
17. الحصري، ماطح، مذكراتي في العراق 1927-1941، ط1، ج1، (بيروت، 1968).
18. حماد، سعيد، النظام الاقتصادي في العراق، (بيروت، 1938).
19. الخطاب، رجاء حسين حسني، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921-1941، (بغداد، 1985).

- 20 حليل، مصطفى، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة، 1974)
- 21 حليل، نوري عبد الحميد، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1945-1952، ط1، (بغداد، 1980).
- 22 لدره، محمود، الحرب العراقية-البريطانية 1941، ط1، (بيروت، 1969).
- 23 ———، حياة عراقى من وراء البوابة السوداء، (القاهرة، 1976).
- 24 الدليمي، محمد صويد، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية 1898-1968، (بغداد، 1997).
- 25 سالم، تقى عبد، تخطيط التجارة الخارجية مع إشارة خاصة إلى تخطيط تجارة العراق الخارجية، ط1، (بغداد، 1979).
- 26 سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، ج2، (القاهرة، لا.ت.).
- 27 ———، الوطن العربي، (القاهرة، لا.ت.).
- 28 شحاتة، إبراهيم، البنك الدولي والعالم العربي تحديات وآفاق الاقتصاد المصري، كتاب الهلال، (القاهرة، 1990).
- 29 الشرقاوي، محمود، أمريكا وبتروال الشرق الأوسط، (القاهرة، لا.ت.).
- 30 شوكت، ناجي، مسيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894-1974، (بغداد، 1974).
- 31 صالح، زكي، بريطانيا والعراق حتى عام 1914 دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري، (بغداد، 1968).

32. العزبي، خالد حلف بغداد، (لام.م.، 1957).
33. العقاد، صلاح، البترول أثره في السياسة والمجتمع العربي، (القاهرة، 1973).
34. العطار، حسن، الوطن العربي دراسة مركزة لتطورات السياسة الحديثة، ط2، (القاهرة، 1966).
35. عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، ط3، (القاهرة، 1968).
36. هلاوي، إبراهيم، البترول العراقي والتحرر الوطني، ط1، (بيروت، 1967).
37. العلوجي، عبد الحميد، خضير عباس اللامي، الأصول التاريخية لتنفذ العراقي، ط1، ج1، (بغداد، 1973).
38. العمري، أحمد سويلم، صراع البترول في العالم العربي، (القاهرة، 1960).
39. العمري، خيرى أمين، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ط1، (بغداد، 1979).
40. القهرائي، حسين محمد، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914، (بغداد، 1980).
41. كنه، خليل، العراق أمسه وغده، ط1، (بيروت، 1966).
42. مرد، خليل علي، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941-1947، (البصرة، 1980).
43. عمرعة نايتين، الفصل في تاريخ العراق المعاصر، ط1، (بغداد، 2002).

44. نظمي، وميض عمر، ثورة 1920 الجنود السياسية والفكرية والاجتماعية
للمحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، (بغداد، 1985)
45. نظمي، وميض عمر وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق،
(بغداد لا.ت.).
46. نعيم، عبد المجيد، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، ط1،
(بيروت، 1983).
47. نوار، عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا
إلى نهاية حكم ملحت باشا، (القاهرة، 1986).
48. الهاشمي، طه، مذكرات طه الهاشمي، تقديم: خلدون ساطع الحصري،
ط1، ج1، (بيروت، 1967).
49. الهلالي، عبد الرزاق، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني
1914-1921، (بغداد، 1975).
50. —، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني 1838-1917،
(بغداد، 1959).
51. — معجم العراق، ج1، (بغداد، 1949).
52. وهيم، طالب محمد، التنافس البريطاني-الأمريكي على نفط الخليج العربي
1928-1939، (بغداد، 1982).
53. يزيت، يوسف إبراهيم، النفط مستبعد الشعوب، ج1، (بيروت، 1934).

خامساً : المكتبة العربية :

1. آدموف، الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج 1، ترجمه عن اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي، (البصرة، 1982).
2. احمد، كمال مظهر، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمه عن اللغة الكردية، أحمد الملا عبد الكريم، (بغداد، 1984).
3. أوغلي، أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج 1، ترجمه عن اللغة التركية صالح سعداوي، (استانبول، 1999).
4. أمين، عبد الأمير محمد، المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747-1787، ترجمه عن اللغة الإنكليزية هاشم كاظم لازم، (بغداد، 1977).
5. آبرلند، فيليب ويلارد، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمه عن اللغة الإنكليزية جعفر الحياط، (بيروت، 1949).
6. آيس، جون فان، أقدم أصدقاء العرب، ترجمه عن اللغة الإنكليزية جليل همسو، (بغداد، 1949).
7. بريناكوف، الكسندر، نطق الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمه عن اللغة الروسية سام خليل، ط 1، (بيروت، 1984).
8. سامهسون، أنثوني، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعت، ترجمه عن اللغة الإنكليزية سامي هاشم، ط 1، (بيروت، 1967).
9. سندرسن، هاري، مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق 1913-1946، ترجمه عن اللغة الإنكليزية سليم طه التكريتي، ط 1، (بغداد، 1980).
10. غلمن، ولدمار، عراق نوري السعيد : انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة 1954-1958، (لام.لا.ت.).

11. فوستر، هنري أ.، تكوين العراق الحديث، ترجمه عن اللغة الإنكليزية عبد المسيح جوييلة، (بغداد 1939).
12. ———، نشأة العراق الحديث ط 1، ج 1، ترجمه عن اللغة الإنكليزية سليم طه التكريتي، (بغداد، 1989).
13. كيرك، جورج، الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ترجمه عن اللغة الإنكليزية سليم طه التكريتي، ط 1، ج 1، (بغداد، 1990).
14. كوتلوف، ل.ن. ثورة العشرين التحررية الوطنية في العراق، ترجمه عن اللغة الروسية عبد الواحد كرم، (بغداد، 1971).
15. لانكلي، كاثلين إم.، تصنيع العراق، ترجمه عن اللغة الإنكليزية لخطاب صكر العاني، (بغداد، 1963).
16. لوريمر، جون كوردن، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمه عن اللغة الإنكليزية مكتب أمير دولة قطر، ج 1، (قطر، لا.ت.).
17. لونكريك، ستيفن هسلي، العراق الحديث 1900-1950، ج 1، ترجمه عن اللغة الإنكليزية سليم طه التكريتي.
18. متشافيلي، البرث م.، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمه عن اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي، (بغداد، 1987).
19. وورهاوس، كريستوفر مونتاجو، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمه عن اللغة الإنكليزية حسين العقباني، (القاهرة، 1965).

سادساً : المكتب الوثائقي :

1. التكريتي، عصام شريف، العراق في الوثائق الأمريكية من 1952-1954، ط 1، (بغداد، 1995).

2. الراوي، فؤاد، المعجم المأهول للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي أربط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية في عام 1921، ج4، (بغداد 1975)
3. عباس، قاسم أحمد، وثائق امتيازات النفط في العراق، وثائق منشورة، ج3، (بغداد 1972).
4. قرائشي، فؤاد، العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930، تقديم: عبد الرزاق الحسيني، (بغداد 1989).
5. الونداري، مؤيد إبراهيم، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944-1958، ط1، (بغداد 1992).
6. الياسري، عبد الجبار ناجي ونوري عبد الحميد العاني، ثورة العراق التحررية سنة 1941 في برقيات صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، (بغداد 1998).

سابعاً : الكتب التركية :

- Resat Ekram , Osmanlı Muahedelerine Kaptulast Yonder 1300-1920 ,
Lozan muahde desı , (Istanbul , 1924).

ثامناً : الكتب الأجنبية :

- 1- Thomas A. Bryson , American Diplomatic Relation with the middle East , 1784-1975 , (N. P. , 1979).
- 2- Stanford J. Shaw and E. K. Shaw , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , (Cambridge , 1977) , Vol 2.

- 3- Roger Owen , The middle East in the World Economy 1800-1914 , (London , 1981).
- 4- S H Longrigg , Iraq 1900 1950, (London , 1953).
- 5 John A. Deutvo , American interests and Policies in the middle East 1900-1939 , (Muncapolis , 1968).
- 6- Van Ess Dorothy , Pioneers in the Arab World , (Michigan , 1974).
- 7- Hemot Mecher , Imperial Quest For Oil Iraq 1900-1928 , (London , 1976).
- 8- T. Arnold Welson , Loyalties Mesopotamia 1914-1917 , (N.D., N.P.).

تاسعاً : الأطاريح والرسائل الجامعية :

أ. الأطاريح .

1. أحمد، فاضل عبد القادر، صراع القوتين العظميين في القسم الشرقي من البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد 1989.
2. الحديشي، عبد الرحيم خوالنون زويد، حرفة تجارة بغداد 1926-1964 دراسة تاريخية اقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية آداب، جامعة الموصل، 1997.
3. النوري، أسامة عبد الرحمن، العلاقات العراقية-الأمريكية 1939-1945، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989.

4. عبدالله صالح محمد حاتم، تطور التعليم في العراق 1945-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب جامعة بغداد 1994
5. محمد، سعاد رؤوف شير، التغلغل الامريكسي في العراق 1921-1939، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد 1990
6. النحاس، زهير علي احمد، النشاط التجاري في الموصل بين الحريين المائتين 1919-1939، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب جامعة الموصل 1995.

في الرسائل :

1. احمد، ابراهيم خليل، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية 1908-1922، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد 1975.
2. بك، منهل اسماعيل المكي، ارشد العمري 1888-1978 دراسة تاريخية في نشاطه الاداري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 1997.
3. حسن، جاسم محمد، العراق في العهد الحميدي 1876-1909، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد 1975.
4. سرحان، اياد علي ياسين، بواكير النشاط الامريكسي في العراق حتى عام 1921، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل 2001.
5. السعدي، محمد داخل، المصالح الاجنبية في الموصل 1834-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 1999.
6. السوداني، هشام سوادني هاشم، المواصلات التجارية في العراق 1831-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 1997.

- 7 شبيب، صلاح حربي عباس، غرفة تجارة الموصل 1926-1964، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 2001.
- 8 انعاني، فاطمة حملي عبد الرحمن، العلاقات العراقية -الامريكية بين 1967- 1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم، السياسية، جامعة بغداد 1982.
- 9 عبد، كوثر عباس، تطور العلاقات العراقية - الامريكية لفترة 1945- 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية 1982.
10. علي، غانم محمد، النظام المالي العثماني في العراق 1893-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989
11. المرسومي، خازي دحام فهد، التعليم في العراق 1932-1945 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1986.
12. النحاس، زهير علي، التموين في العراق 1939-1948، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989.

هاشراً : البحوث والدراسات :

أ. البحوث غير المنشورة :

1. الحفو، غانم محمد، العراق ومشاريع الأحلاف اللخافية الغربية 1946- 1958 صفحات تاريخية في المواقف الرسمية والشعبية، بحث غير منشور بحوزة الباحث.

2. «علاقات إبراهيم خليل، الولايات المتحدة الأمريكية وتقط العراق حتى عام 1928 دراسة تاريخية»، بحث غير منشور بحوزة الباحث.

ب. البحوث والدراسات المنشورة :

1. أحمد، كمال مظهر، «النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وينود الرئيس ولسن»، مجلة أفاق عربية، بغداد، العدد 3، تشرين الثاني 1976.
2. الأمين، مظفر عبد الله، «التنافس الأمريكي-البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية»، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد 14، العدد 2، 1982.
3. ———، «الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية»، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد 15، العدد 1، 1983.
4. جلال، صادق، «التعليم الصناعي في العراق»، مجلة المعلم الجديد، بغداد، ج 1، السنة 18، كانون الأول 1954.
- الحلبي، عبد الرحيم، «العراق في الحرب العالمية الثانية الحالة السياسية في العراق عام 1941»، مجلة الجامعة، الموصل، العدد 2، السنة 12، آيار 1982.
6. الحسي، فاضل محمد، «التنافس البريطاني-الأمريكي حول امتياز النفط في صمان 1922-1937»، مجلة الوثيقة، البحرين، العدد 37، السنة 19، 2000.
7. خضر، عادل محمد، «الصراع الدولي في الخليج العربي»، مجلة قضايا عربية، العدد 9، المجلد 8، بيروت، أيلول تشرين الأول، 1981.
8. خليل، نوري عبد الحميد، «التوجه الأمريكي نحو العراق في الحرب العالمية الثانية»، مجلة أفاق عربية، بغداد، العدد 9، أيلول 1989.

- 9 الخيرو، يعمر زكي، "تأسيس الجيش العراقي وتطوره في المدة 1921-1958"، مجلة الزحرف الكبير، بغداد العدد4، كانون الثاني - شباط 2000
- 10 الزبيدي، مفيد كاصد، "بريطانيا والمشرق العربي في القرن العشرين"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد5، آيار 1993.
- 11 سامي، عليخان، "الموقف العراقي رسمياً وشعبياً من السياسة الأمريكية تجاه العراق 1958-1968"، مجلة آداب الرافدين، الموصل، العدد29، 1997.
- 12 السبيعي، عبد الله ناصر، "نشاط الإرسالية الأمريكية-العربية للنشيط في شرق الجزيرة العربية"، مجلة الدارة، السعودية، السنة 2، العدد1، 1982.
- 13 سعيد، عبد التواب أحمد وعبد الرحيم ذو النون، "العراق في تقرير السفير البريطاني كينهان كورنواليس 1941-1945"، مجلة آداب الرافدين، الموصل، العدد23، 1992.
- 14 سليمان، حكمت سامي، "نقط العراق بين الأمس واليوم في المجال السياسي والامراتيجي والاقتصادي"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد10، السنة 3، حزيران، 1978.
- 15 شبيب، محمود، "أسرار من تاريخ العراق الحديث"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد3، 1975.
- 16 العباس، قاسم أحمد، "وثائق اتفاقيات النفط لاتفاقية لوند-سير ليجيه"، مجلة النفط والتنمية، بغداد العدد8، 2 آيار، 1977.
- 17 علاف، ابراهيم خليل، "الخدمات البرقية والبريدية في العراق ابان العهد العثماني"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، تونس، العدد21، أيلول، 2000.

18. المارك، صفاء عبد الوهاب، "العلاقات العراقية-الأمريكية 1930-1962"، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد 7، السنة 4، 1984.
19. مراد، خليل علي، "الولايات المتحدة الضغط وأمن الخليج العربي في السبعينات"، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد 21، العدد 3، 1975.
20. مصطفى، أحمد عبد الرحيم، "أسس السياسة البريطانية في العراق"، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد 21، العدد 3، 1975.
21. مصطفى، مازن مجيد، "التنافس الاستعماري على البترول العراقي"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد 2، السنة 10، تشرين الأول، 1984.
22. مهروسة، هاشم، "البترول وقاعدة الضغط للأقطار العربية"، مجلة دراسات عربية، بيروت، العددان 9-10، السنة 22، تموز-أب، 1986.
23. ناجي، عبد الجبار، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة ماس اعتماداً على برقيات نابشو إلى وزير الخارجية الأمريكي"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد 9، 1980.
24. الندوي، محمد جاسم، "تطور استراتيجيات القوى الكبرى في الخليج العربي حتى الحرب العالمية الثانية، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد 2، السنة 12، آب، 1987.
25. الوندوي، مؤيد، "العلاقات العراقية-البريطانية 1945-1958"، مجلة دراسات سياسية، بغداد، العدد 3، السنة 1، شباط، 1999.

أحدى عشر : الموسوعات :

1. عبد المنعم، خالد، "الأتوريون"، موسوعة العراق الحديث، ج 1، (بغداد، 1977).

- 2 مراد، خليل علي، "تجارة الموصل"، موسوعة الموصل الحضارية، المجلد 4، (الموصل، 1992).

اثنا عشر : الفهارس :

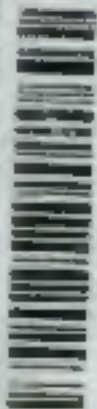
1. الشيخ، رأفت ضيفي، "الولايات المتحدة الأمريكية واتجاهات التعليم الوطني في العراق دراسة لرد الفعل الأمريكي نحو تشريعات التعليم الوطنية بالعراق عام 1940"، بحوث الندوة العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، الكتب الثاني، (بغداد، 1979).
2. العلاف، إبراهيم خليل، "الحفوز التاريخية للمطامع الأمريكية في العراق"، ندوة تاريخ الأطماع الأمريكية في العراق نظمتها جمعية المؤرخين العراقيين فرع نينوى بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون يوم 4 مارس 1995.
3. مراد، خليل علي، "نشأة المصالح الأمريكية في نفط العراق"، ندوة تاريخ الأطماع الأمريكية في العراق نظمتها جمعية المؤرخين العراقيين فرع نينوى بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون يوم 4 مارس 1995.

ثلاثة عشر : الصحف :

1. جريدة الأحوال، بغداد، العدد 373، السنة الثانية، الخميس، 20 تشرين الثاني، 1941.
2. جريدة الاستقلال، بغداد، السنة 20، العدد 3489، الأربعاء، 25 تشرين الأول، 1939.
3. جريدة الزمان، العدد 4628، 6 كانون الثاني، 1953.

- 4 جريدة صدى الأحرار، بغداد، العدد 37، السنة 2، 5 تشرين الثاني، 1949
- 5 جريدة صدى الأحرار، بغداد، العدد 243، السنة 7، 16 تشرين الأول، 1954
- 6 جريدة نواة الاستقلال، العدد 1277-1672 في 18 مارس 1951 و 11 أيلول 1952.

Библиотека "Дар Файз"



1157992



9789957480547



دار فواز للنشر والتوزيع

دار فواز - شارع الملك عبدالعزيز - الرياض
رقم الترخيص: ٥٠٣٥٥٤٠٠ / ٥٠٤٠
عنوان: 520946 شارع 11162 الرياض
هاتف: 9662 / 96627143
Email: darfawaz@gmail.com